PEFA

الإنفاق العام والمساءلة المالية

إطار تقييم إدارة المالية العامة

تحسين إدارة المالية العامة. تعزيز التنمية المستدامة

إطار تقييم إدارة المالية العامة

فبراير 2016

الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية

واشنطن دي سي 20433، الولايات المتحدة الأمريكية

This publication has been translated with the assistance of the European Union under the “Support to Public Finance Management Reform in Egypt” project. The contents of this publication are the sole responsibility of Expertise France and can in no way be taken to reflect the views of the European Union.

October 2018

تم ترجمة هذه المطبوعة بمساعدة الاتحاد الأوروبي تحت مظلة مشروع (دعم إصلاح إدارة المالية العامة في مصر).

إن محتوي هذه المطبوعة يقع تحت المسؤولية الكاملة للوكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي ولا يؤخذ بأي حال من الأحوال على أنه يعكس آراء الاتحاد الأوروبي.

تشرين الأول 2018

تمهيد

تضطلع الأنظمة والمؤسسات الفعالة لإدارة المالية العامة بدور محوري في تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر. إدارة المالية العامة هي الركيزة تربط معًا الموارد المتوفرة، وتقديم الخدمات، وتحقيق أهداف سياسة الحكومة. إذا ما جرت على ما يرام تضمن إدارة المالية العامة كفاءة تحصيل الإيرادات واستخدامها على النحو الملائم والمستدام.

لطالما تم التأكيد على أهمية إدارة المالية العامة الجيدة لأجل التنمية العالمية الفعالة وذلك في الكثير من المنتديات ومنها الالتزامات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة وكذلك ضمن محفل المؤسسات الفعالة. على سبيل المثال، التزم ممثلو برنامج عمل أديس أبابا في يوليو 2015 بمواجهة تحدي التمويل وخلق بيئة على كافة المستويات تسمح بالتنمية المستدامة استنادًا إلى توافق آراء مونتيري الصادر في 2002 وإعلان الدوحة لعام 2008.

بموجب الاتفاق الدولي واسع النطاق على أهمية إدارة المالية العامة بدأ العمل في برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية في عام 2001 من خلال سبعة شركاء دوليين من المعنيين بالتنمية، ألا وهم المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحكومات فرنسا، والنرويج، وسويسرا، والمملكة المتحدة. بدأ العمل ببرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية باعتباره وسيلة لتنسيق عملية تقييم إدارة المالية العامة فيما بين الهيئات الشريكة. ولقد تأسس لوضع منهجية موحدة وأداة مرجعية للتقييمات التشخيصية لإدارة المالية العامة.

كذلك، كان من المتوقع أيضًا لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية أن يوفر الأساس لقيام الحوار بشأن استراتيجيات اصلاح الإنفاق العام والمساءلة المالية وأولوياته فضلاً عن كونه يمثل مجموعة من المعلومات التي تستطيع المساهمة بشكل أكبر في البحث والتحليل المتعلق بالإنفاق العام والمساءلة المالية. منذ عام 2001 ويعتبر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية هو المعيار المعترف به للتقييمات الخاصة بإدارة المالية العامة. والجدير بالذكر أنه قد تم انجاز ما يزيد عن 500 تقرير تقييم لإدارة المالية العامة من 149 دولة بحلول 31 ديسمبر 2015.

برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 هو نسخة حديثة محورية للنسخة السابقة والتي تشبه إلى حد كبير النسخة المقدمة في بداية البرنامج. يقر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 بالبيئة المتغيرة لإصلاحات إدارة المالية العامة وتطور الممارسات الجيدة على مدار العِقد الماضي. كما حددت التجربة مجالات للتوضيح والتحسين والتي تم إدراجها ضمن عملية التوجيه المحورية المعنية بالإنفاق العام والمساءلة المالية. ولقد استفادت عملية التحديث من الآراء والانطباعات الهامة المقدمة من الشركاء، والمستخدمين، والمستفيدين، والمراقبين المعنيين بالإنفاق العام والمساءلة المالية أثناء التشاور العام العالمي في عام 2014 وما تلاه من عملية اختبار مستفيضة خلال عام 2015. إن برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 يبني على النسخ السابقة لعامي 2005 و2011 وذلك من خلال إضافة أربعة مؤشرات جديدة، والاتساع بنطاق المؤشرات القائمة وتحسينها، وإعادة تقويم المعايير الأساسية المتعلقة بالأداء الجيد في العديد من المجالات. يركز برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 تركيزًا أقوى على عناصر الرقابة المالية الداخلية التي من الممكن ملاحظتها في تقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية مع وضع هيكل أوضح وأكثر اتساقًا لرفع التقارير المتعلقة بنتائج الإنفاق العام والمساءلة المالية والإبلاغ عنها. ومنذ تاريخ البدء يحل برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 محل برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية 2011 باعتباره الإطار الذي يتم تطبيقه لكافة التقييمات الجديدة المتعلقة بالإنفاق العام والمساءلة المالية.

هذا المجلد هو الأول ضمن العديد من الوثائق الصادرة عن الأمانة العامة لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية لأجل شرح برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية 2016 والمساعدة في استخدامه. يتوفر المزيد من التوجيه التفصيلي والمعلومات الأخرى المتعلقة بالإنفاق العام والمساءلة المالية على الموقع التالي: www.pefa.org

المحتويات

تمهيد.....5
المحتويات.....6
قائمة الاختصارات.....8
الجزء 1: نظرة عامة على الإنفاق العام والمساءلة المالية.....9
1.1 مقدمة.....9
1.2 نطاق ومدى تغطية الإطار.....9
1.3 مؤشرات أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية.....13
1.4 تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.....14
1.5 الهيكل الكلي لإطارالإنفاق العام والمساءلة المالية.....15
الجزء 2: مؤشرات أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية.....16
2.1 إرشادات عامة بشأن تحديد درجات التصنيف الترتيبي.....16
2.2 تحديد درجات تصنيف المؤشرات ذات الأبعاد المتعددة.....17
2.3 إرشادات محددة لحساب درجات كل مؤشر وبُعد.....20
المحور الأول: موثوقية الموازنة.....23
مؤشر الأداء PI-1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق.....23
مؤشر الأداء PI-2 تركيبة حصيلة الإنفاق.....24
مؤشر الأداء PI-3 الحصيلة الإجمالية للإيرادات.....26
المحور الثاني: شفافية المالية العامة.....28
مؤشر الأداء PI-4 تصنيف الموازنة.....28
مؤشر الأداء PI-5 توثيق الموازنة.....30
مؤشر الأداء PI-6 عمليات الحكومة المركزية خارج التقارير المالية.....32
مؤشر الأداء PI-7 التحويلات إلى الحكومات المحلية.....34
مؤشر الأداء PI-8 معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات.....36
مؤشر الأداء PI-9 وصول عموم الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة.....39
المحور الثالث: إدارة الأصول والخصوم.....41
مؤشر الأداء PI-10 رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة.....41
مؤشر الأداء PI-11 إدارة الاستثمار العام.....44
مؤشر الأداء PI-12 إدارة الأصول العامة.....47
مؤشر الأداء PI-13 إدارة الدين.....50
المحور الرابع: وضع الموازنة واستراتيجية المالية العامة استنادًا إلى السياسات.....52
مؤشر الأداء PI-14 التنبؤ بأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي.....52
مؤشر الأداء PI-15 استراتيجية المالية العامة.....54
مؤشر الأداء PI-16 منظور متوسط الأجل لموازنة الإنفاق.....56
مؤشر الأداء PI-17 عملية إعداد الموازنة.....59
مؤشر الأداء PI-18 الفحص التشريعي للموازنات.....61
المحور الخامس: قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة.....63
مؤشر الأداء PI-19 إدارة الإيرادات.....63
مؤشر الأداء PI-20 المحاسبة المتعلقة بالإيرادات.....66
مؤشر الأداء PI-21 قابلية بتوفر الأموال للإلتزام بالإنفاق.....68
مؤشر الأداء PI-22 متأخرات الإنفاق.....70
مؤشر الأداء PI-23 مراقبة كشوف الرواتب والأجور.....72
مؤشر الأداء PI-24 إدارة المشتريات.....74
مؤشر الأداء PI-25 الرقابة الداخلية على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور.....77
مؤشر الأداء PI-26 المراجعة الداخلية.....79
المحور السادس: المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ).....81
مؤشر الأداء PI-27 سلامة البيانات المالية.....81
مؤشر الأداء PI-28 تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة.....83
مؤشر الأداء PI-29 التقارير المالية السنوية.....85
المحور السابع: الفحص والمراجعة الخارجية.....87

مؤشر الأداء PI-30 المراجعة الخارجية.....87
مؤشر الأداء PI-31 الفحص التشريعي لتقارير المراجعة.....90
الجزء 3: تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية 92
هيكل تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.....93
الملخص التنفيذي 94
1 المقدمة.....95
1.1 الأساس المنطقي والغرض 95
1.2 إدارة التقييم وضمان الجودة.....95
1.3 منهجية التقييم.....96
2 معلومات عامة عن الدولة... 97
2.1 الوضع الاقتصادي للدولة.....97
2.2 الترتيبات التنظيمية والقانونية لإدارة المالية العامة.....98
2.3 اتجاهات الموازنة والمالية العامة.....99
2.4 الإطار المؤسسي لإدارة المالية العامة 101
2.5 خصائص أخرى رئيسية لإدارة المالية العامة وبيئتها التشغيلية 103
3 تقييم أداء إدارة المالية العامة... 104
4 نتائج تحليل أنظمة إدارة المالية العامة... 107
5 عملية إصلاح إدارة المالية العامة للدولة... 110
الملحقات.....112
الملحق 1. موجز لمؤشرات الأداء.....112
الملحق 2. ملخص الملاحظات المتعلقة بإطار الرقابة الداخلية 113
الملحق 3. مصادر المعلومات 114

قائمة الاختصارات

BCG	الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة
CG	الحكومة المركزية
COFOG	تصنيف وظائف الحكومة
DAC	لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
EUR	يورو
FY	السنة المالية
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GFS	احصاءات مالية الحكومة
IAASB	الهيئة الدولية لمعايير المراجعة والتدقيق
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IGF	الإدارة العامة للتفتيش المالي
INTOSAI	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (إنتوساي)
IPSAS	معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (إيبساس)
ISA	المعايير الدولية لمراجعة الحسابات
ISO	منظمة المعايير الدولية
ISSAI	المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية
MOF	وزارة المالية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PC	مؤسسة عامة
PFM	إدارة المالية العامة
PI	مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية
PPP	الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص
SAI	الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة
SNG	الحكومة المحلية
TSA	حساب الخزينة الموحد
USD	دولارأمريكي

الجزء 1: نظرة عامة على الإنفاق العام والمساءلة المالية

1.1 مقدمة

يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية إطارًا لتقييم نقاط القوى والضعف في إدارة المالية العامة ورفع التقارير الخاصة بذلك والإبلاغ عنها باستخدام مؤشرات كمية لقياس الأداء. خضع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية للتصميم من أجل توفير لمحة عن أداء إدارة المالية العامة في فترة زمنية محددة باستخدام منهجية من الممكن محاكاتها في تقييمات لاحقة بما يمكن من إعطاء موجز بالتغييرات على مدار الوقت. يتضمن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية تقريرًا يعرض نظرة عامة عن نظام إدارة المالية العامة يتم تقييمه على أساس الأدلة مقابل 31 مؤشر للأداء. كما أنه يوفر تقييمًا لأثار أداء النظام ككل ونتائج إدارة المالية العامة المرغوب فيها. يوفر ذلك الأساس لتخطيط الاصلاح وقيام الحوار بشأن الاستراتيجية والأولويات ذات الصلة ورصد التقدم المحرز.

منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية هي أداة تساعد الحكومات في إجراء تحسينات مستدامة على ممارسات إدارة المالية العامة من خلال توفير الوسيلة لقياس الأداء ومراقبته مقابل مجموعة من المؤشرات تشمل جميع المؤسسات والأنظمة والعمليات في مجال ادارة المالية العامة. تستند منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية على المعايير الدولية والممارسات الجيدة المتعلقة بالجوانب المحورية لإدارة المالية العامة كما حددها الممارسون ذوي الخبرة. ينطوي برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية على تقرير يتناول أداء إدارة المالية العامة للحكومة المعنية والذي يعرض درجات تصنيف المؤشر القائم على الأدلة الموثقة ويحلل النتائج المستندة إلى الأدلة القائمة بالفعل. يؤكد ذلك على النهج الذي يتبعه البلد بهدف تحسين الأداء وتوافق الأطراف المعنية حول اهداف مشتركة.

تحدد تقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية البيئة الاقتصادية التي يواجها القطاع العام، وتفحص طبيعة الاستراتيجية والتخطيط استنادًا إلى السياسة، وتحلل كيف يجري تنفيذ القرارات المتعلقة بالموازنة. كذلك، تفحص تقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية الضوابط التي تستخدمها الحكومات لضمان تحصيل الموارد واستخدامها حسب المرجو منها. كما توفر منهجية الانفاق العام والمساءلة المالية إطارًا لتقييم مدى الشفافية والمساءلة فيما يخص الوصول إلى المعلومات، ورفع التقارير والقيام بالإبلاغ ومراجعة الحسابات، وانعقاد الحوار بشأن سياسات إدارة المالية العامة واجراءاتها. وتراعي منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية كل من المؤسسات والقوانين واللوائح والمعايير التي تستخدمها الحكومات في عملية إدارة المالية العامة. وتفحص أيضًا النتائج المستخلصة من عملية إدارة المالية العامة في مجالات رئيسية مثل نتائج الموازنة، وفعالية الضوابط، و احترام آجال رفع التقارير والإبلاغ ومراجعة الحسابات.

تستخدم الحكومات منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية للحصول على لمحة عن أدائهم في إدارة المالية العامة. يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية أساس مشترك لفحص أداء إدارة المالية العامة على مستوى الحكومات الوطنية والمحلية. بالإضافة إلى الحكومات توجد من ضمن المستخدمين الأخرين لمنهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية كل من هيئات المجتمع المدني ومؤسسات التنمية الدولية. تسمح درجات تصنيف الإنفاق العام والمساءلة المالية وتقاريرها لكل مستخدمي المعلومات بالحصول على نظرة عامة سريعة بشأن نقاط القوة والضعف في نظام إدارة المالية العامة للدولة. يرى أيضًا المستخدمون أثار نتائج الأداء الكلي

للأهداف الرئيسية المتعلقة بالانضباط المالي، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمة. لذا يساهم برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية في الحوار المعني بالاحتياجات والأولويات المتعلقة بإصلاح إدارة المالية العامة.

علاوة على التوجيه إلى التحليل ورفع التقارير والإبلاغ يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية الدعم والرصد والتحليل لتقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية. كما تقدم الأمانة العامة لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية المشورة المجانية حول استخدام منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية باعتبارها من المصادر الكثيرة للمعلومات لأجل فحص أداء إدارة المالية العامة والتحسين منه. تعطي هذه الوثيقة التي تتناول إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2016 نظرة عامة على الخصائص الرئيسية لإطار تقييم أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية بما في ذلك نطاق الإطار، والمنهجية الرئيسية لقياس أداء إدارة المالية العامة، والخطوط العريضة للمحتوى السردي لتقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية. يوجد المزيد من التوجيه التفصيلي للحكومات ومدراء المشاريع والمُقيّمين ومستخدمي تقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية على الموقع الخاص ببرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية: www.pefa.org. كما يُتاح أيضًا على الموقع معلومات إضافية حول ترتيبات الانتقال من نسخة عام 2011 والأمور المحددة المتعلقة بتقييمات الحكومة المحلية بالإضافة إلى معلومات أخرى.

1.2 نطاق ومدى تغطية الإطار

ما الذي يُقيّمه برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية

الغرض من نظام إدارة المالية العامة الجيّد هو ضمان تنفيذ سياسات الحكومة المرجوة وتحقيق اهدافها. ويعتبر انفتاح وانتظام ذلك النظام من بين العناصر المساعدة المطلوبة من أجل الحصول على النتائج المرغوب فيها للموازنة والمالية:

- يتطلب **انضباط مُجمل المالية العامة** رقابة فعالة على إجمالي الموازنة وإدارة المخاطر المالية.
- يتضمن **التخصيص الاستراتيجي للموارد** تخطيط الموازنة وتنفيذها بما يتوافق مع أولويات الحكومة التي تستهدف تحقيق اهداف السياسة.

- تتطلب **كفاءة تقديم الخدمة** استخدام الإيرادات المُدرجة في الموازنة لتحقيق أفضل مستوى من الخدمات العامة في حدود الموارد المتاحة.

يحدد برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية سبعة محاور الركائز للأداء في نظام إدارة المالية العامة المنفتح والمنتظم والتي تعتبر ضرورية لتحقيق هذه الأهداف. تحدد السبعة محاور الركائز التالية العناصر الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة، كما أنها تعكس الأمور المرغوب فيها والقابلة للقياس. تتمثل هذه المحاور الركائز فيما يلي:

I. **موثوقية الموازنة.** تتسم موازنة الحكومة بالواقعية ويجري تنفيذها حسبما هو مرجو منها. يجري قياس ذلك من خلال مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية (النتائج الفورية لنظام إدارة المالية العامة) بالموازنة الأصلية المُعتَمدة.

II. **شفافية المالية العامة.** تتسم المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العامة بالشمول والاتساق وإمكانية وصول المستخدمين إليها. يتحقق ذلك من خلال التصنيف الشامل للموازنة، وشفافية كافة إيرادات ونفقات الحكومة بما في ذلك التحويلات بين الأجهزة الحكومية، والمعلومات المنشورة عن أداء تقديم الخدمة، وإمكانية الوصول إلى الوثائق المالية والمعنية بالموازنة.

III. **إدارة الأصول والخصوم.** تضمن الإدارة الفعالة للأصول والخصوم توفير الاستثمارات العامة لقيمة مقابل لأموال، وتسجيل الأصول وإدارتها، وتحديد المخاطر المالية، وتخطيط الديون والضمانات واعتمادها ومراقبتها بحِكمة.

IV. **وضع الموازنة والاستراتيجية المالية استنادًا إلى السياسات.** يجري اعداد الاستراتيجية المالية والموازنة مع مراعاة سياسات الحكومة المالية، والخطط الاستراتيجية، والافتراضات الملائمة المالية والمعنية بالاقتصاد الكلي.

V. **قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة.** يجري تنفيذ الموازنة ضمن نظام يتسم بفعالية المعايير والعمليات والضوابط الداخلية لضمان الحصول على الموارد واستخدامها على النحو المرجو.

VI. **المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ).** يجري الاحتفاظ بسجلات دقيقة وموثوق بها و تحيين المعلومات ويتم استخلاص المعلومات ونشرها في الأوقات الملائمة لأجل استيفاء احتياجات اتخاذ القرار والإدارة ورفع التقارير والإبلاغ.

VII. **الفحص والمراجعة الخارجية.** تخضع المالية العامة للمراجعة بشكل مستقل كما توجد متابعة خارجية تتناول تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين من طرف التنفيذيين.

يوضح الشكل 1 العلاقة المتداخلة ما بين المحاور الركائز السبعة لنظام إدارة المالية العامة.

ضمن المجالات السبعة الكبرى التي توضحها هذه المحاور الركائز تقوم منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية بتحديد 31 مؤشر خاص يركز كل منها على الجوانب القابلة للقياس بنظام إدارة المالية العامة. يستخدم برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية النتائج المستخلصة من حسابات المؤشرات الفردية والتي تستند إلى الأدلة المتاحة من أجل توفير تقييم متكامل لنظام إدارة المالية العامة مقابل المحاور الركائز السبعة لأداء إدارة المالية العامة. ثم يجري تقييمًا للأثر المحتمل لمستويات أداء إدارة المالية العامة النتائج المرجوة الثلاث للموازنة، ألا وهي انضباط مُجمل المالية العامة، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمة.

الشكل 1: ركائز الإنفاق العام والمساءلة المالية ودورة الموازنة

ما هي المؤسسات التي تغطيها منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية

ترتكز بشكل أولي منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية على مستوى الحكومة المركزية، بما في ذلك مؤسسات الإشراف والمساءلة ذات الصلة مثل المؤسسة التشريعية والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. إلا أنه لطالما جرى استخدام منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية بشكل متزايد في تقييم أداء إدارة المالية العامة للحكومة المحلية. إن نطاق فئة "الحكومة المركزية" كما هو مستخدم في برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية يستند إلى هيكل التصنيف الذي وضعه صندوق النقد الدولي لإحصاءات مالية الحكومة. تستند منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى مصطلح إحصاءات مالية الحكومة كلما أمكن لتوفير مرجع أساسي موحد لكن هذا لا يعني أن منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية لا ينطبق الا عند استعمال منهجية إحصاءات مالية الحكومة. فإن منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية قابلة للتكيف مع الحالات حيث يجري استخدام التصنيفات والمعايير الأخرى.

علاوة على الحكومة المركزية والتي تحددت في إحصاءات مالية الحكومة تتضمن هذه الاحصئيات المستويات الإدارية المختلفة التي لديها آليات مساءلة منفصلة وأنظمة خاصة لإدارة المالية العامة، مثل أنظمة الموازنات والأنظمة المحاسبية. من الممكن أن يحتوي ذلك على الحكومات المحلية مثل الحكومة على المستوى المحلي والإقليمي والمقاطعة والولاية، بما في ذلك المناطق والبلديات. يوجد موجز مختصر لمكونات القطاع العام، كما هو محدد في دليل عام 2014، في الشكل 2.

تغطي مجموعة مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية كل العمليات المالية المعنية بمستوى الحكومة ككل الذي يغطيه التقييم. على سبيل المثال يجري تضمين أنشطة الحكومة المركزية التي تم تنفيذها خارج الموازنة في تغطية عدد صغير من المؤشرات ويتم الإشارة إليها باعتبارها النفقات والإيرادات لوحدات خارج الموازنة وكذلك نفقات وإيرادات تتعلق بالأنشطة الجارية خارج الموازنة، على سبيل المثال في مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية PI-6. كذلك، يتم الإشارة إلى المؤسسات العامة في PI-10 والحكومات المحلية التي لديها علاقة مباشرة مع الحكومة المركزية في PI-7 وPI-10. يشرح التوجيه المتعلق بالقياس كيف يرتبط كل مؤشر بفئات إحصاءات مالية الحكومة حسبما ينطبق الأمر. وتفحص منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية العمليات الجارية خارج الحكومة الخاضعة للتقييم وذلك فقط إلى الحد الذي تكون لها أثر على أداء المالية العامة للحكومة المركزية.

الشكل 2: القطاع العام ومكوناته الرئيسية حسبما تم تعريفه في إحصاءات مالية الحكومة والمنصوص عليها في إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية[1]

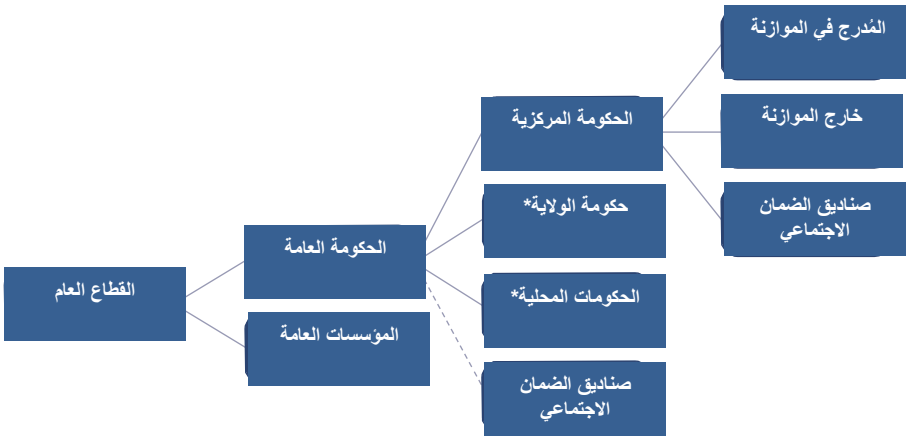

ما الذي لا يشمله الإنفاق العام والمساءلة المالية؟

تركز مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية على أداء عمليات العناصر الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة وليس على المدخلات والوسائل العديدة التي تُمكن نظام إدارة المالية العامة من بلوغ مستوى محدد من مستويات الأداء. لهذا فإن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية لا يقيس العوامل التي تؤثر في أداء إدارة المالية العامة كالإطار القانوني أو قدرات الموارد البشرية الحكومية القائمة. إلا أن هذه أمور ينبغي أخذها في الاعتبار بالإضافة إلى إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية باعتبارها جزءًا من الحوار المعني بإصلاح إدارة المالية العامة وذلك بعد الانتهاء من اعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. قد يتطلب الأمر أيضًا المزيد من التحليل بما في ذلك فحص أكثر تفصيلا لمجالات محددة بالإضافة إلى إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية لأجل تناول العوامل الضمنية التي تؤثر على الأداء.

ولا يتضمن أيضًا إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية تحليل سياسات المالية العامة أو الإنفاق والذي من شأنه تحديد ما إذا كانت سياسات المالية العامة قابلة للاستمرار. كما أنه لا يُجري تقييمًا لما إذا كان للنفقات التي تحملتها الموازنة فعليا الأثر المرجو على تقليص الفقر أو تحقيق اهداف أخرى من بين اهداف السياسات أو ما إذا تم تحقيق قيمة مقابل الأموال في تقديم الخدمات. وقد يتطلب هذا التقييم اجراء تحليلات أكثر تفصيلا للبيانات أو استخدام مؤشرات خاصة بدول محددة. ويتوفر لدى هيئات دولية ومؤسسات بحثية مثل هذه الأدوات للقيام بتحليل أكثر تفصيلا مثل أداة مراجعة الإنفاق العام الخاصة بالبنك الدولي. ويركز إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية على تقييم مدى تمكين نظام إدارة المالية العامة من تحقيق مثل تلك النتائج.

لا يوفر إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية توصيات من أجل الاصلاحات أو يقدم افتراضات حول الأثر المحتمل للإصلاحات الجارية على أداء إدارة المالية العامة. إلا أن الإطار يقر الإجراءات التي تتخذها الحكومات بشأن اصلاح أنظمة إدارة المالية العامة وذلك من خلال وصف التدابير الحديثة والجارية. لهذا فإن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية يلخص جدول اعمال اصلاح الحكومة ولكنه لا يجري تقييمًا لمثل هذا الجدول. تفيد هذه الاعتبارات في الإجراءات التي سوف يتم اتخاذها بعد تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية وتمثل جزءًا من الحوار الجاري بين الأطراف المعنية التي تساهم في تطوير مبادرة جديدة لتحسين إدارة المالية العامة.

لأغراض عناصر تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية المتعلقة بالدفاع قد لا يتم تضمين وظيفة النظام العام والسلامة إذا ما لم تتوفر المعلومات. يتعلق ذلك بالعديد من مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية، بما فيها PI-6، وPI-12، وPI-23، وPI-24.

1.3 مؤشرات أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية

يتضمن إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية 31 مؤشر للأداء على مستوى المجموعة العريضة لأنشطة إدارة المالية العامة التي تقوم بها الحكومات. تقع المؤشرات

---

[1]) المصدر: مأخوذ من صندوق النقد الدولي (2014)، دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014، op.cit.

* قد تتواجد أيضًا الوحدات المُدرجة في الموازنة، والوحدات خارج الموازنة وصناديق الضمان الاجتماعي في الحكومات على المستوى المحلي والقطاعي والولاية.

ضمن المحاورالركائز السبعة المشار إليها في القسم 1.2:

I. موثوقية الموازنة

II. شفافية المالية العامة

III. إدارة الأصول والخصوم

IV. وضع الموازنة والاستراتيجية المالية استنادًا إلى السياسات

V. قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة

VI. المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)

VII. الفحص والمراجعة الخارجية

تشتمل كل ركيزة من تلك الركائز على مجموعة من المؤشرات التي تمكن من تقييم أداء الأنظمة والعمليات والمؤسسات الرئيسية للحكومة. يحتوي كل مؤشر بدوره على بُعد أو أكثر من أبعاد الأداء. تتوفر قائمة كاملة للمؤشرات الفردية وأبعاد الأداء ذات الصلة الخاصة بها في الصفحات 11-12.

يقيس كل بُعد من أبعاد المؤشرات الأداء مقابل سلم ترتيبي من أربع مستويات A إلى D. تستند معايرة الأبعاد إلى توفر معطيات هامة لتحديد مستوى الأداء.

يُعطي أعلى تصنيف للبُعد الفردي إذا ما استوفى العنصر الرئيسي لإدارة المالية العامة معيار الأداء الجيد المعترف به دوليا. يجري تجميع درجات التصنيف المحددة للأبعاد للوصول إلى درجة إجمالية لكل مؤشر باستخدام منهج مناسب يعتمد على درجة الارتباط ما بين الأبعاد الفردية.

يتضمن الجزء 2 المزيد من المعلومات حول منهجية المعايرة ودرجات التصنيف مع توفر التوجيه بشأن كل مؤشر من المؤشرات.

1.4 تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية

يهدف تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى إتاحة تقييم يستند إلى الأدلة لأداء إدارة المالية العامة يقوم على تحليل المؤشرات وغيرها من المعلومات المحورية الأخرى على نحو دقيق وموحد. وينبغي أن تساهم المعلومات التي تتوفر من خلال هذا التقرير في إثراء الحوار بشأن اصلاح الأنظمة.

يتضمن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية:

- **الملخص التنفيذي.** يعرض نظرة عامة موجزة للنتائج الرئيسية المتعلقة بأداء الأنظمة وأثارها على مدى قدرة الحكومة على توفير نتائج المالية العامة والموازنة
- **المقدمة.** تشرح السياق والغرض و مسار اعداد التقرير مع تحديد التغطية المؤسسية.
- **نظرة عامة على المعلومات المرجعية للدولة المعنية.** تصف السياق الذي يوضح نتائج المؤشر والأداء الكلي لإدارة المالية العامة. يتضمن هذا القسم استعراض موجز لوضع الدولة الاقتصادي، ووصف لهيكل القطاع العام ونتائج الموازنة حسب قياسها بواسطة تحليلات أخرى وكذا الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة المالية العامة.
- **تقييم الأداء فيما يتعلق بالركائز السبعة لنظام إدارة المالية العامة.** يحتوي هذا القسم على تحليل للنتائج وقياسها فيما يخص المؤشرات 31 لأداء إدارة المالية العامة.
- **نتائج التحليل الشامل.** استخدام المعلومات الكاملة للتقرير لتوفير تقييم متكامل لنظام إدارة المالية العامة للدولة. يجري هذا القسم تقييمًا للأثر المحتمل لنقاط القوة والضعف بإدارة المالية العامة ضمن النتائج الثلاث المرجوة للمالية العامة والموازنة: انضباط مُجمل المالية العامة، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمة.
- **نظرة عامة على مبادرات الحكومة لتحسين أدارة إدارة المالية العامة.** يلخص هذا القسم النهج الكلي لإصلاح إدارة المالية العامة بما في ذلك الإجراءات الحديثة والجارية التي اتخذتها الحكومة. كما أنه يُجري تقييمًا للعوامل المؤسسية التي من المرجح لها التأثير على التخطيط من أجل الإصلاح وتنفيذه في المستقبل.

يوفر الجزء 3 معلومات اضافية وتوجيه بشأن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

1.5 الهيكل الكلي لإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية

يتمثل الهيكل الكلي لإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية فيما يلي:

الشكل 3: الهيكل الكلي لإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية

تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية | **الإطار التحليلي الذي يرتكز إليه الإنفاق العام والمساءلة المالية**

تقييم مدى مساندة نظام الإدارة المالية الحالي لتحقيق انضباط مُجمل المالية العامة، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمة

يساهم نظام إدارة المالية العامة المنفتح والمنتظم في تحقيق النتائج المرغوب فيها:

- انضباط مُجمل المالية العامة
- التخصيص الاستراتيجي للموارد
- كفاءة تقديم الخدمة

تقييم مدى استجابة أنظمة وعمليات ومؤسسات إدارة المالية العامة لمعايير الأداء الخاصة بمحاورالركائز لإدارة المالية العامة

المحاورالركائز الرئيسية نظام إدارة المالية العامة المنفتح والمنتظم:

- موثوقية الموازنة
- شفافية المالية العامة
- إدارة الأصول والخصوم
- وضع الموازنة والاستراتيجية المالية استنادًا إلى السياسات
- قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة
- المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)
- الفحص والمراجعة الخارجية

تقيس المؤشرات أداء عمليات العناصر الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة على خلفية محاورالركائز لإدارة المالية العامة

توفر العناصر الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة مقياس لأداء إدارة المالية العامة

أنظر قائمة المؤشرات في الجدول 2

الجزء 2: مؤشرات أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية

2.1 إرشادات عامة بشأن تحديد درجات التصنيف الترتيبي

تحديد درجات التصنيف الترتيبي لمؤشرات الأداء 31 هو أساس عملية الإنفاق العام والمساءلة المالية. لكل مؤشر تأخذ درجة التصنيف في الاعتبار عدد من الأبعاد والتي يجري تجميعها وفقًا للمنهجية الموضحة في القسم 2.2. يتم تحديد درجة لكل بُعد من الأبعاد بشكل منفصل على اساس **الترتيب التصنيفي المحدد في أربع نقاط:** A، أو B، أو C، أو D وذلك بموجب معايير دقيقة محددة لكل كل بُعد من الأبعاد. ولأغراض تبرير درجة معينة لأحد الأبعاد يجب استيفاء كل جانب من الجوانب المحددة ضمن متطلبات درجات التصنيف. إذا ما تم استيفاء المتطلبات بشكل جزئي فقط بذلك تعتبر المعايير غير مستوفاة وينبغي إعطاء درجة أدنى مقارنة مع درجة تحقيق كل المتطلبات حسب تصنيف الأداء الأدنى. تعكس الدرجة C المستوى الأساسي للأداء لكل مؤشر وبُعد وذلك بما يتوافق مع الممارسات الدولية الجيدة. بينما تعني الدرجة D أن الخاصية الخاضعة للقياس تتواجد عند مستوى أقل من المستوى الأساسي للأداء أو لا تتواجد على الإطلاق أو أن المعلومات المتواجدة غير كافية لإعطاء درجة للبُعد ذا الصلة.

2.1.1 تخصيص الدرجة D لعدم كفاية المعلومات

تشير **الدرجة D إلى** أداء يقع أدنى من المستوى الأساسي. وتنطبق الدرجة D إذا ما كان الأداء الخاضع للملاحظة أقل من المطلوب لأي درجة تصنيف أعلى. لهذا السبب تُعطى الدرجة D عندما لا تتوفر المعلومات الكافية لتحديد المستوى الفعلي للأداء. يجري تمييز الدرجة D لعدم كفاية المعلومات عن الدرجة D للأداء المنخفض باستخدام علامة النجمة *D. ولا يختلف مُجمل المؤشرات متعددة الأبعاد التي تحتوي على درجات *D عن مُجمل درجات D الأخرى. ولن يحتوي مُجمل درجات المؤشر على علامة النجمة وبالتالي فإن عدم كفاية المعلومات يتضح على مستوى البُعد فقط.

2.1.2 تحديد درجات التصنيف عند عدم انطباق المؤشرات أو عدم استخدمها

قد تتواجد حالتين حيث لا يمكن تخصيص **درجة تصنيف** للمؤشر أو البُعد.

غير منطبق (NA). في بعض الحالات قد لا ينطبق المؤشر أو البُعد على نظام الحكومة الخاضع للتقييم. وفي هذه الحالات يجري إدخال "NA" بدلا من الدرجة. أما في حالات عدم انطباق بُعد أو أكثر لمؤشر متعدد الأبعاد يواصل المُقيّم عمله على اعتبار أن الأبعاد "غير المنطبقة" لا تتواجد. في بعض الحالات قد يؤدي التصنيف D لمؤشر أو بُعد إلى تصنيف NA لغيرهم. على سبيل المثال إذا ما لم تتواجد وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات (PI-26.1) تحصل باقي أبعاد PI-26 على NA لأنه لن يتواجد ما يجب تقييمه لهذه الأبعاد مع غياب وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات. وكذلك إذا ما لم تتواجد وظيفة المراجعة الخارجية للحسابات (PI-30) يحصل PI-31 على NA لأنه لن تتواجد تقارير للمراجعة الخارجية للحسابات حتى تقوم الهيئة التشريعية بفحصها.

غير مستخدم (NU). في بعض الحالات قد يتم اتخاذ القرار لأسباب معينة بعدم استخدام مؤشر ما. على سبيل المثال قد يتمثل الأمر في دمج تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية مع تقييم تفصيلي أخر للمؤشر ذا الصلة باستخدام أداة تقييم مختلفة. وفي هذه الحالات يجري إدخال "NU" بدلا من الدرجة.

يجب تبرير استخدام NA وNU في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. وينبغي على التقييمات التي تسجل درجة أقل من ثلثي (21) مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية الإشارة إليها باعتبارها "تقييمات جزئية للإنفاق العام والمساءلة المالية" من أجل تمييز التقييم عن التطبيقات الشاملة لمنهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية.

2.1.3 الأفق الزمنية

من الممكن تقييم متطلبات درجة التصنيف على أساس أفق زمنية مختلفة، وهي التي يتم تحديدها في خصائص كل مؤشر من المؤشرات. وكقاعدة عامة يستند التقييم على الوضع عند وقت جمع البيانات، أو في حالة الأحداث الدورية، وذلك على أساس الأحداث ذات الصلة والمكتملة أثناء فترة الموازنة الأحدث أو الجارية. تتطلب بعض أبعاد المؤشرات بيانات لفترة تتعدى السنة المالية أو فترة الموازنة، وفي هذه الحالات فإن الفترة ذات الصلة التي بموجبها يجري تقييم البُعد ومن ثَّم التي يتعين الحصول على الدليل بشأنها يتم تحديدها للمؤشر ذا الصلة.

تتطلب العديد من المؤشرات البيانات لثلاث سنوات متتالية باعتبارها الأساس للتقييم. وفي هذه الحالات ينبغي أن تغطي البيانات أحدث سنة مالية مُنجزة والتي تتوفر البيانات لها والسنتين اللتين تسبقها مباشرة. يستند عدد صغير من المؤشرات على الأداء في سنتين من السنوات الثلاث، وفي هذه الحالات يُسمح بالظروف غير المعتادة في سنة واحدة مثل الصدمات الخارجية أو المشاكل المحلية غير المتوقعة حتى لا تؤثر على درجة التصنيف الترتيبي.

2.1.4 الأهمية النسبية والحجم

يعتبر حجم مجالات الأداء وأهميتها النسبية من الاعتبارات الهامة في الكثير من أبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية. تم اعتماد نهج موحد تجاه الحجم والأهمية النسبية

على مستوى مجموعة المؤشرات مالم يُذكر خلاف ذلك، على النحو التالي:

- تشير كلمة ***جميع إلى*** 90 بالمئة أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة ***معظم إلى*** 75 بالمئة أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة ***الغالبية إلى*** 50 بالمئة أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة ***بعض إلى*** 25 بالمئة أو أكثر (حسب القيمة)
- تشير كلمة ***القليل من*** إلى أقل من 25 بالمئة وأكثر من 10 بالمئة (حسب القيمة)

توجد الكثير من المؤشرات التي تستخدم هذه المعايير، وفي كل حالة يجري استخدام الكلمات الموضحة أعلاه يكون ذلك بالخط *المائل* للتأكيد على استخدام المصطلح المعتاد.

2.1.5 استخدام أسلوب أخذ العينات عندما يكون من غير العملي جمع المعلومات الكاملة المتعلقة بالحكومة

تتطلب مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية بوجه عام من المُقيّمين قياس الأداء للحكومة المركزية برمتها أو الحكومة المركزية للموازنة أو الحكومة العامة. قد يكون ذلك غير عملي في الحالات التي تكون فيها المسؤوليات تتسم بمستوى عال من اللامركزية أو الحالات التي تضم اعداد كبيرة من الهيئات الهامة. توفر العديد من المؤشرات التوجيهات بشأن اختيار أمور محددة لتخضع للتقييم، على سبيل المثال PI-11. وفي مؤشرات أخرى يتم اقتراح اساليب أخذ العينات مثل PI-23 وPI-24. في حالة عدم اقتراح اساليب محددة لأخذ العينات ولكن تعتبر المجموعة الكاملة للبيانات غير عملية في جمعها قد يستخدم المُقيّمون منهجية لأخذ العينات صحيحة من الناحية الاحصائية. ينبغي على المُقيمين شرح سبب استخدام أخذ العينات وتبرير نهج أخذ العينات الذي اعتمدوه.

2.1.6 المسائل المتعلقة بالأمن القومي والسرية التجارية

كما هو مشار إليه في القسم 1.2 فإن المعلومات المتعلقة بجوانب الدفاع والأمن العام وشؤون السلامة قد لا تتوفر لأسباب تتعلق بالأمن القومي. كذلك قد لا تتوفر المعلومات المرتبطة بمشاريع معينة أو تكاليف منفصلة أو لا يتم نشرها للحفاظ على عامل السرية التجارية. في هذه الحالات يتعين على المُقيمين التنويه إلى هذه القيود في مقدمة التقرير، أو في النقطة ذات الصلة من التقرير، أو في الاثنين. (راجع الجزء 3 من هذه الوثيقة: المقدمة، القسم 1.3). تعرض التوجيهات الارشادية للقياس والمعنية بمؤشرات محددة بدائل لدرجات التصنيف في حالة عدم نشر المعلومات بسبب السرية التجارية. إلا أنه كلما كان عمليا ينبغي على المُقيمين ضمان التبرير الملائم لأسباب غياب المعلومات المنشورة.

2.2 تحديد درجات تصنيف المؤشرات ذات الأبعاد المتعددة

يوجد لدى معظم المؤشرات عدد من الأبعاد المنفصلة والتي يجب تقييمها بشكل مستقل. وتستند درجة التصنيف الكلية للمؤشر على درجات تصنيف الأبعاد الفردية. يجري جمع درجات تصنيف الأبعاد المتعددة في درجة كلية للمؤشر باستخدام إما طريقة الحلقة الأضعف (WL) أو طريقة المتوسط (AV). ويحدد كل مؤشر الطريقة التي سوف يتم استخدامها.

1. **طريقة الحلقة الأضعف: (M1 (WL.** يُستخدم هذا الأسلوب للمؤشرات متعددة الأبعاد حيثما يكون من المرجح لسوء الأداء فيما يتعلق بأحد الأبعاد أن يقوّض أثر حُسن الأداء فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى للمؤشر ذاته. بعبارة أخرى ينطبق هذا الأسلوب حيثما يكون ثمة "حلقة أضعف" في الأبعاد المترابطة للمؤشر. تكون خطوات تحديد مُجمل درجة المؤشر كما يلي:

- يتم أولا تقييم كل بُعد على حِدة وإعطاؤه درجة تصنيف حسب الترتيب المعياري للنقاط الأربع.
- مُجمل درجات تصنيف المؤشر هو أدنى درجة تصنيف حصل عليها أي من الأبعاد.
- إضافة "+" حيثما كان لأي من الأبعاد الأخرى درجة تصنيف أعلى. ملحوظة: من **غير** الممكن اختيار درجة التصنيف لأحد الأبعاد التي حصلت على درجات تصنيف أعلى وإضافة "-" بالنسبة لأي من الأبعاد التي حصلت على تصنيف أدنى.

2. **طريقة متوسط الأبعاد: (M2 (AV.** إن مُجمل درجة تصنيف المؤشر الممنوحة باستخدام هذا الأسلوب يستند إلى إيجاد متوسط درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد الفردية للمؤشر المعني كما هو محدد في جدول التحويل (الجدول 1). يوصى باستخدام هذا الأسلوب لمؤشرات مختارة متعددة الأبعاد حيث درجة التصنيف المنخفضة في أحد البعاد لا تؤدي بالضرورة إلى تقويض أثر درجة التصنيف العالية على بُعد أخر للمؤشر ذاته. ومع أن كافة الأبعاد تقع ضمن نفس المجال من نظام إدارة المالية العامة يمكن تحقيق التقدم في كل من الأبعاد بصورة مستقلة عن الأبعاد الأخرى. وخطوات تحديد مُجمل درجة المؤشر هي كما يلي:

- تخضع كل الأبعاد للتقييم بشكل منفصل وتحصل على درجة تصنيف حسب سلّم الترتيب المعياري المكون من أربع نقاط.
- ارجع إلى **جدول التحويل لدرجات تصنيف المؤشرات باستخدام طريقة المتوسط** (الجدول 1) وإيجاد القسم المناسب من الجدول (أي المؤشرات ذات البُعدين أو ثلاثة أو أربعة ابعاد)
- تحديد السطر من الجدول الذي يتوافق درجات تصنيف أبعاد المؤشر؛ لا توجد قيمة جوهرية لترتيبي درجات الأبعاد.
- إدخال درجة التصنيف الشاملة بالنسبة للمؤشر المعني.

ينطبق جدول التحويل على كافة المؤشرات التي تستخدم منهجية درجات التصنيف الترتيبي M2 (AV) فقط. واستخدامه للمؤشرات المخصصة لدرجات التصنيف الترتيبي M1 (WL) سوف يؤدي إلى درجة غير صحيحة. يجري استخدام جدول التحويل على المؤشرات الفردية فقط ولا يتناسب في التوصل إلى مُجمل درجات التصنيف فيما بين كافة المؤشرات أو لمجموعة فرعية منها. لم يتم تطوير منهجية موحدة للحصول على إجماليات على مستوى المؤشرات وذلك لأن كل مؤشر يقوم بقياس موضوع مختلف ولا توجد علاقة موحدة وكمية بينه وبين المؤشرات الأخرى.

الجدول 1: جدول التحويل لدرجات تصنيف المؤشرات باستخدام طريقة المتوسط M2 (AV)

درجة M2 (AV) الشاملة	درجات تصنيف الأبعاد								درجة M2 (AV) الشاملة	درجات تصنيف الأبعاد		
	4. مؤشرات الأبعاد									2. مؤشرات الأبعاد		
D	D	D	D	D		D	D	D	D	D	D	
D	D	D	C	D		D+	C	D	D	D		
D+	D	D	B	D		C	B	D	D	D		
D+	D	D	A	D		C+	A	D	D	D		
D+	D	C	C	D		C	C	C	C	C		
D+	D	C	B	D		C+	B	C	C	C		
C	D	C	A	D		B	A	C	C	C		
C	D	B	B	D		B	B	B	B	B		
C+	D	B	A	D		B+	A	B	B	B		
C+	D	A	A	D		A	A	A	A	A		
D+	D	C	C	D								
C	D	C	C	D		D	D	D	D	D	D	
C+	D	C	A	D		D+	C	D	D	D	D	
C+	D	C	B	D		D+	B	D	D	D	D	
C+	D	C	B	A		C	A	D	D	D	D	
B	D	C	A	A		D+	C	C	D	C	D	
C+	D	B	B	B		C	B	B	D	C	D	
B	D	B	A	B		C+	A	B	D	C	D	
B	D	B	A	A		C+	B	B	D	B	D	
B+	D	A	A	A		B	A	A	D	B	D	
C	C	C	C	C		B	A	A	D	A	D	
C+	C	C	B	C		C	C	C	C	C	C	
C+	C	C	A	C		C+	B	C	C	C	C	
C+	C	B	B	C		B	A	C	C	C	C	
B	C	C	A	B		B	B	B	C	B	C	

C	B	A	B		C	C	A	A	B
C	A	A	B+		C	B	B	B	B
B	B	B	B		C	B	B	A	B
B	B	A	B+		C	B	A	A	B+
B	A	A	A		C	A	A	A	B+
A	A	A	A		B	B	B	B	B
ملحوظة: من الممكن جمع درجات الأبعاد بأي ترتيب. فإن كم الدرجات فقط هو الأمر الهام للمُجمل. *يجب عدم تطبيق الجدول 1 على المؤشرات التي تستخدم اسلوب درجات التصنيف (M1 (WL.*					B	B	B	A	B+
					B	B	A	A	B+
					B	A	A	A	A
					A	A	A	A	A

2.3 إرشادات محددة لحساب درجات كل مؤشر وبُعد

الجزء المتبقي من الجزء 2 يقدم إرشادات تفصيلية بشأن تقدير درجات كل مؤشر. وترد في الجزء 3 إرشادات بشأن تقييم أداء إدارة المالية العامة في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

الجدول 2: تشكيل ركائز ومؤشرات وأبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية

الركائز	المؤشرات	الأبعاد
موثوقية الموازنة	1. مُجمل النفقات المنجزة	1.1 مُجمل النفقات المنجزة
	2. تركيبة النفقات المنجزة	2.1 تركيبة النفقات المنجزة طبقًا للتصنيف الوظيفي 2.2 تركيبة النفقات المنجزة طبقًا للنوع الاقتصادي 2.3 الإنفاق من احتياطيات المخصصات الطارئة
	3. الإيردات المنجزة	3.1 مُجمل الإيرادات المنجزة 3.2 مُجمل تركيبة الإيرادات
شفافية المالية العامة	4. تصنيف الموازنة	4.1 تصنيف الموازنة
	5 . توثيق الموازنة	5.1 توثيق الموازنة
	6 . عمليات الحكومة المركزية خارج التقارير المالية	6.1 الإنفاق خارج التقارير المالية 6.2 الإيرادات خارج التقارير المالية 6.3 التقارير المالية لوحدات خارج الموازنة
	7. التحويلات إلى الحكومات المحلية	7.1 نظام تخصيص التحويلات 7.2 دقة توقيت المعلومات المعنية بالتحويلات
	8. معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات	8.1 خطط الأداء الخاصة بتقديم الخدمات 8.2 الأداء المُحقق في تقديم الخدمات 8.3 الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات 8.4 تقييم الأداء فيما يتعلق بتقديم الخدمات
	9. وصول عموم الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة	9.1 وصول عموم الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة
إدارة الأصول والخصوم	10. رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة	10.1 مراقبة المؤسسات العامة 10.2 مراقبة الحكومات المحلية 10.3 الالتزامات الطارئة ومخاطر المالية العامة الأخرى
	11. إدارة الاستثمارات العامة	11.1 التحليل الاقتصادي لمقترحات الاستثمار 11.2 اختيار المشاريع الاستثمارية 11.3 حساب تكاليف المشاريع الاستثمارية 11.4 مراقبة المشاريع الاستثمارية
	12. إدارة الأصول العامة	12.1 مراقبة الأصول المالية 12.2 مراقبة الأصول غير المالية 12.3 شفافية التصرف في الأصول

	13. إدارة الدين	13.1 تسجيل الديون والضمانات ورفع التقارير بها 13.2 الترخيص في الإقتراض و إعطاء الضمانات 13.3 استراتيجية إدارة الديون
وضع الموازنة واستراتيجية المالية العامة استنادًا إلى السياسا	14. التنبؤ بأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي	14.1 تنبؤات الاقتصاد الكلي 14.2 تنبؤات المالية العامة 14.3 تحليل حساسية المالية العامة الكلية
	15. استراتيجية المالية العامة	15.1 أثر المالية العامة لمقترحات السياسات 15.2 اعتماد استراتيجية المالية العامة 15.3 رفع التقارير عن نتائج المالية العامة
	16. منظور متوسط الأجل لموازنة الإنفاق	16.1 تقديرات للإنفاق متوسط الأجل 16.2 سقوف الإنفاق متوسط الأجل 16.3 مواءمة الخطط الاستراتيجية والموازنات متوسطة الأجل 16.4 اتساق الموازنات مع تقديرات السنة الماضية
	17. عملية إعداد الموازنة	17.1 التقويم الزمني للموازنة 17.2 إرشادات بشأن إعداد الموازنة 17.3 تقديم الموازنة للهيئة التشريعية
	18. الفحص التشريعي للموازنات	18.1 نطاق فحص الموازنة 18.2 الإجراءات التشريعية لفحص الموازنة 18.3 توقيت الموافقة على الموازنة 18.4 قواعد إدخال تعديلات على الموازنة من خلال الجهة التنفيذية
قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة	19. إدارة الإيرادات	19.1 الحقوق والالتزامات المرتبطة بقياسات الإيرادات 19.2 إدارة مخاطر الإيرادات 19.3 استقصاء ومراجعة الإيرادات 19.4 رصد المتأخرات من الإيرادات
	20. المحاسبة المتعلقة بالإيرادات	20.1 معلومات عن تحصيل الإيرادات 20.2 تحويل الإيرادات المُحصلة 20.3 تسوية حسابات الإيرادات
	21. قابلية التنبؤ بالموارد للإلتزام بالإنفاق	21.1 توحيد الأرصدة النقدية 21.2 رصد التدفقات النقدية وقابلية التنبؤ بها 21.3 معلومات عن سقوف الالتزامات 21.4 أهمية تعديلات الموازنة خلال السنة المالية
	22. متأخرات الإنفاق	22.1 رصيد متأخرات الإنفاق 22.2 رصد متأخرات الإنفاق
	23. ضوابط كشوف الرواتب والأجور	23.1 تكامل كشوف الرواتب والأجور وسجلات الموظفين 23.2 إدارة التغييرات في كشوف الرواتب والأجور 23.3 الرقابة الداخلية على كشوف الرواتب والأجور 23.4 المراجعة المحاسبية لكشوف الرواتب والأجور
	24. المشتريات	24.1 رصد المشتريات 24.2 اساليب المشتريات 24.3 وصول عموم الجمهور إلى معلومات حول

		المشتريات 24.4 إدارة شكاوى المشتريات
	25. الضوابط الداخلية على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور	25.1 الفصل بين المهام 25.2 فعالية ضوابط الالتزام بالإنفاق 25.3 الامتثال لقواعد واجراءات المدفوعات
	26. المراجعة الداخلية	26.1 تغطية المراجعة الداخلية 26.2 طبيعة المراجعات والمعايير المُطبقة 26.3 تنفيذ المراجعات الداخلية ورفع التقارير 26.4 الاستجابة للمراجعات الداخلية
المحاسبة ورفع التقارير (الابلاغ)	27. سلامة البيانات المالية	27.1 تسوية الحسابات المصرفية 27.2 الحسابات المُعلقة 27.3 حسابات السُلف 27.4 العمليات المتعلقة بسلامة البيانات المالية
	28. تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة	28.1 تغطية التقارير وقابليتها للمقارنة 28.2 توقيتات تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية 28.3 دقة تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية
	29. التقارير المالية السنوية	29.1 اكتمال التقارير المالية السنوية 29.2 تقديم التقارير للمراجعة الخارجية 29.3 المعايير المحاسبية
الفحص والمراجعة الخارجية	30. المراجعة الخارجية	30.1 تغطية ومعايير المراجعة 30.2 تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية 30.3 متابعة المراجعة الخارجية 30.4 استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة
	31. الفحص التشريعي لتقارير المراجعة	31.1 توقيت فحص تقرير المراجعة 31.2 عقد جلسات استماع لمناقشة نتائج عملية المراجعة 31.3 توصيات الهيئة التشريعية بشأن عملية المراجعة 31.4 شفافية الفحص التشريعي لتقارير المراجعة

المحور الأول: موثوقية الموازنة

مؤشر الأداء PI-1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق

الوصف

يقيس هذا المؤشر المدى الذي تعكس من خلاله مُجمل النفقات المنجزة المبالغ المعتمدة في الأصل وفقًا لما هو محدد في وثائق الموازنة وتقارير المالية العامة الخاصة بالحكومة. ويوجد بُعد واحد لهذا المؤشر.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
1.1 الحصيلة الإجمالية للإنفاق	
A	الحصيلة الإجمالية للإنفاق ما بين 95% و105% من مُجمل إنفاق الموازنة المعتمد في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	الحصيلة الإجمالية للإنفاق ما بين 90% و110% من مُجمل إنفاق الموازنة المعتمد في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	الحصيلة الإجمالية للإنفاق ما بين 85% و115% من مُجمل إنفاق الموازنة المعتمد في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

يتضمن مُجمل الإنفاق النفقات المخطط لها وتلك التي تم تحملها نتيجة للأحداث الاستثنائية على سبيل المثال الصراعات المُسلحة أو الكوارث الطبيعية. من الممكن استيفاء نفقات هذه الأحداث من ابواب المخصصات الطارئة. ينبغي تضمين النفقات الممولة من الإيرادات الاستثنائية، بما في ذلك الخصخصة، في جداول المالية العامة الداعمة وسردها. كذلك ينبغي تضمين النفقات الممولة خارجيا من خلال القروض أو المنح، إذا ما تم الإبلاغ عنها في الموازنة، وذلك إلى جانب باب (ابواب) المخصصات الطارئة والفائدة على الدين. ولا يجري تضمين الإنفاق المحدد للحسابات المُعلقة في المُجمل، إلا أنه إذا ما تم الاحتفاظ بالمبالغ ضمن الحسابات المُعلقة في نهاية أي سنة والتي من شأنها التأثير على درجات التصنيف إذا ما تم إدراجها في الحسابات، فإنه من الممكن تضمينها. في هذه الحالة (الحالات) يجب الإشارة بوضوح إلى ذلك في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

قد تنحرف النفقات المنجزة الفعلية عن الموازنة الأصلية المعتمدة لأسباب لا تتعلق بدقة التنبؤات، كحدوث صدمة قوية للاقتصاد الكلي مثلا. ويمكن لهذا التقييم أن يستوعب سنة واحدة غير اعتيادية أو "استثنائية"، ويركز على رصد الانحراف عن التنبؤات الذي قد يحدث خلال سنتين أو أكثر من إجمالي السنوات الثلاث التي يغطيها التقييم.

تتوفر المنهجية المستخدمة في حساب هذا البُعد في جدول بيانات على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية.

مؤشر الأداء PI-2 تركيبة حصيلة الإنفاق

الوصف

يقيس هذا المؤشر الأثر الناتج عن إعادة تخصيص أهم أبواب الموازنة أثناء تنفيذها ومدى مساهمة ذلك في تباين واختلاف تركيبة الإنفاق. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M1 (WL)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
2.1 تركيبة حصيلة للإنفاق طبقًا للتصنيف الوظيفي	
A	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب البرنامج، التصنيف الإداري أو الوظيفي أقل من 5% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب البرنامج، التصنيف الإداري أو الوظيفي أقل من 10% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب البرنامج، التصنيف الإداري أو الوظيفي أقل من 15% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخير
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
2.2 تركيبة حصيلة الإنفاق طبقًا للنوع الاقتصادي	
A	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 5% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخير
B	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 10% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 15% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
2.3 الإنفاق من المخصصات الطارئة	
A	الإنفاق الفعلي المُحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط أقل من 3 % من الموازنة الأصلية.
B	الإنفاق الفعلي المُحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط ما بين 3% و6% من الموازنة الأصلية.
C	الإنفاق الفعلي المُحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط ما يزيد عن 6% ولكن أقل من 10% من الموازنة الأصلية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

تقدم المقارنات الوظيفية أو تلك التي تجرى طبقا للبرنامج الأساس الأكثر فائدة لتقييم غرض السياسة المطبقة. لكن الموازنات عادة ما تُعتمد وتدار على أساس التصنيف الإداري (الوزارة / الإدارة / الهيئة) والتصنيف الاقتصادي. وينبغي استخدام نفس الأساس للمقارنة بين الاعتمادات والتنفيذ.

قد تنحرف حصيلة الإنفاق الفعلي عن الموازنة الأصلية المعتمدة لأسباب لا صلة لها بدقة التنبؤات، كحدوث صدمة قوية للاقتصاد الكلي مثلا. ويمكن لهذا التقييم أن يستوعب سنة واحدة غير اعتيادية أو "استثنائية"، ويركز على رصد الانحراف عن التنبؤات الذي قد يحدث خلال سنتين أو أكثر من إجمالي السنوات الثلاث التي يغطيها تقييم الأبعاد 2.1 و2.2. أما البُعد 2.3 فيستخدم كامل بيانات الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة.

إذا كانت هناك مبالغ في حسابات مُعلقة في نهاية السنة المالية ومن شأنها إذا تم إدراجها أن تؤثر على تقدير وحساب هذا المؤشر، فيجب أن يُشار إليها في تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. ويتعين على المُقيّمين أن يحددوا ما إذا كانت هذه المبالغ الموجودة في الحسابات المُعلقة كافية بحيث تؤدي إلى نتيجة تقييم مضللة وغير صحيحة، وذلك استنادًا إلى حجم المبالغ المخصصة لفئات النفقات التي يجري الاعتماد عليها عند حساب هذا المؤشر. وإذا كان الاحتمال الأرجح أن تكون النتيجة مضللة -على سبيل المثال، إذا تجاوزت النفقات غير المخصصة 10% من إجمالي الإنفاق السنوي ـــ فينبغي أن تُمنح المؤشرات 2.1 و2.2، وبالتالي المؤشر PI-2 درجة التصنيف D.

البُعد 2.1 يقيس الفرق بين الموازنة الأصلية المعتمدة ونتائج نهاية السنة في تركيبة الإنفاق، بحساب التصنيف الوظيفي، وذلك على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، لكن **باستثناء** البنود الطارئة والفائدة على الدين. ينبغي أيضا إدراج النفقات الأخرى الواردة في الموازنة -مثل النفقات الناتجة عن أية أحداث استثنائية كنشوب نزاعات مسلحة أو وقوع كوارث طبيعية -والنفقات التي تأتي من الإيرادات غير المتوقعة بما في ذلك تلك الناتجة عن عمليات الخصخصة، والدعم الذي قد تقدمه الحكومة المركزية، والتحويلات، والأموال المقدمة من الجهات المانحة المُبلغ عنها في الموازنة.

على المستوى الإداري، ينبغي حساب الفروق المرتبطة ببنود الموازنة الرئيسية للوحدات المُدرجة في الموازنة ضمن الموازنة الأصلية المعتمدة. وفي حالة استخدام التصنيف الوظيفي القائم على أساس إحصاءات مالية الحكومة أو تصنيف وظائف الحكومة، ينبغي أن تكون الاختلافات مستندة إلى الوظائف الرئيسية العشر. وفي حالة استخدام تصنيف وظيفي يستند إلى إحصاءات مالية الحكومة / تصنيف وظائف الحكومة، ينبغي أن تستند الفروق إلى الوظائف الرئيسية العشرة. وفي حالة استخدام تصنيف وظيفي لا يستند إلى إحصاءات مالية الحكومة/ تصنيف وظائف الحكومة ينبغي أن يستند قياس الفرق إلى البنود الأساسية التي أقرتها الهيئة التشريعية. وفي حالة استخدام أساس التصنيف بالبرنامج، ينبغي أن يكون تقييم فئات البرامج مساو لمستوى التقييم الذي تم تخصيصه من الهيئة التشريعية.

ويتضمن حساب هذا المؤشر تعديلا من شأنه أن يزيل آثار التغييرات في مُجمل النفقات. وهذا التعديل يحدث من خلال تعديل نتائج الموازنة لكل فئة يستند إليها الفرق النسبي بين إجمالي نفقات الموازنة الأصلية التي جرى اعتمادها من ناحية ونتائج مجموع النفقات من ناحية أخرى. أما ما يتبقى من انحراف في كل فئة فيستند بالكامل إلى القيمة المطلقة للتغييرات التي حدثت في الفئات وفيما بينها، كقيمة صافية من أي تغيير يفترض أنه نتج عن أية تحولات في مُجمل الإنفاق.

تتوفر المنهجية المستخدمة في حساب هذا البُعد في جدول بيانات على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية.

البُعد 2.2 يقيس الفرق بين الموازنة الأصلية المعتمدة وحصيلة تركيبة الإنفاق في نهاية السنة، بحسب التصنيف الوظيفي، وذلك على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، **متضمنا** الفائدة على الدين **وباستثناء** البنود الطارئة.

تكمن أهمية تركيبة الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي في أنها تُظهِر التحركات بين مختلف فئات المدخلات – مثلًا، النفقات الرأسمالية والنفقات المتكررة. وفئات الإنفاق المستخدمة هنا هي نفسها التي تستخدم للبُعد 2.1، مع إضافة الفائدة على الدين، لأن هذا يشكل فئة من فئات التصنيف الاقتصادي. وينبغي أن يستخدم الحساب المستوى الثاني لتصنيف إحصاءات مالية الحكومة (رقمين مثلا) أو ما شابه ذلك. وفي حالة استخدام تصنيف مختلف، ينبغي أن يكون المستوى المُجمل قابلا للمقارنة مع قيمة إحصاءات المالية الحكومية المكونة من رقمين.

وكما هي الحال بالنسبة للبُعد 2.1، يتم تعديل الآثار الناتجة عن التغييرات التي حدثت في مُجمل الإنفاق بين الموازنة الأصلية المعتمدة والنتائج، حيث يجري تعديل آثار هذه التغييرات في الحسابات.

تتوفر المنهجية المستخدمة في حساب هذا البُعد في جدول بيانات على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية.

البُعد 2.3 يقيس متوسط حجم الإنفاق المُحمل فعليا على باب المخصصات الطارئة على مدى السنوات الثلاث الأخيرة.

ويقر هذا البُعد بأنه من الحِكمة أن يتم إدراج مبلغ يستوعب أي أحداث غير متوقعة في شكل باب للمخصصات الطارئة، ولو أن هذا المبلغ ينبغي ألا يكون كبيرًا بدرجة تنال من مصداقية الموازنة. وقد يتعدى الأمر أكثر من باب للمخصصات الطارئة. ومن ثم ينبغي على المُقيّمين أن يناقشوا في المحتوى السردي لتقريرهم كيفية تجهيز الموازنة والمحاسبة البنود الطارئة. وتستند معايرة هذا البُعد إلى حجم النفقات المسجلة مقارنة بأبواب المخصصات الطارئة، وهذا باستثناء التحويلات التي قد تحول إلى صندوق للكوارث مثلا أو لأية احتياطيات مماثلة، لأن هذه التحويلات عبارة عن انحراف عن المخصصات التي تم توزيعها استنادا إلى السياسات المطبقة.

وحيثما يجري توفير حماية لجزء من الموازنة ضد تخفيضات الإنفاق تبعا لأي توجه سياسي (مثلا حينما يخصص جزء من النفقات لغرض الحد من الفقر) أو تبعا لأسباب تنظيمية قانونية (مثلا، المدفوعات الإجبارية المخصصة للضمان الاجتماعي)، ستظهر تلك الحماية في شكل تباين في تركيبة الموازنة. وعلى المُقيّمين أن يقدموا تقريرا عن الغرض من الإنفاق الخاضع للحماية ومدى هذا الإنفاق ونطاقه في تقريرهم.

ويمكن الاستفادة من جدول البيانات الخاص بالبُعد 2.1 المتوفر على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية وذلك في إجراء حسابات هذا البُعد.

مؤشر الأداء PI-3 الحصيلة الإجمالية للإيرادات

الوصف

يقيس هذا المؤشر التغيير في الإيرادات بين الموازنة الأصلية المعتمدة ونتائج نهاية السنة. يحتوي هذا المؤشر على بُعدين ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل البُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
3.1 الحصيلة الإجمالية للإيرادات	
A	كانت الإيرادات الفعلية ما بين 97% و106% من إيرادات الموازنة في سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	كانت الإيرادات الفعلية ما بين 94% و112% من إيرادات الموازنة في سنيتن على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	كانت الإيرادات الفعلية ما بين 92% و116% من إيرادات الموازنة في سنيتن على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
3.2 تركيبة الحصيلة الإجمالية للإيرادات	
A	كان التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 5% في سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	كان التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 10% في سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	كان التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 15% في سنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

الثلاث سنوات المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

تعتبر دقة تنبؤات الإيرادات من بين المدخلات الرئيسية لإعداد موازنة ذات مصداقية. وتسمح الإيرادات للحكومة بتمويل النفقات وتقديم الخدمات لمواطنيها. من الممكن لتنبؤات الإيرادات الغاية في التفاؤل أن تؤدي إلى مخصصات إنفاق كبرى بشكل غير مبرر والتي من شأنها أن تتطلب حتمًا إما انخفاض محتمل في الإنفاق مثير للارتباك أثناء السنة أو زيادة غير مخطط لها في الاقتراض للحفاظ على مستوى الإنفاق. على الجانب الأخر من الممكن للتشاؤم غير اللازم في التنبؤ أن يؤدي إلى استخدام حصيلة الإفراط في تحقيق الإيرادات في الإنفاق الذي لم يخضع لفحص عملية الموازنة. وحيث أنه قد تكون عواقب تدني تحقيق الإيرادات أكثر حِدة لاسيما على المدى القصير فإن المعيار المستخدم لتحديد درجة تصنيف هذا المؤشر يسمح نسبيا بالمزيد من المرونة عند تقييم الإفراط في تحقيق الإيرادات.

يركز المؤشر على كل من الإيرادات المحلية والخارجية والتي تتضمن الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح وغيرها من الإيرادات الأخرى بما في ذلك الناتجة عن الموارد الطبيعية والتي قد تحتوي على تحويلات من صندوق تثبيت حصيلة الإيرادات أو صندوق الثروة السيادية حيث يتم إدراج ذلك ضمن الموازنة. لا يحتوي تقييم هذا المؤشر على التمويل الخارجي من الاقتراض، وهذا يعني أن المِنح من شركاء التنمية سوف يتم إدراجها ضمن بيانات الإيرادات المستخدمة في تصنيف المؤشر ولكن لن يتم إدراج الاقتراض بشروط تيسيرية من شركاء التنمية.

قد تنحرف حصيلة الإيرادات عن الموازنة الأصلية المعتمدة لأسباب لا تتعلق بدقة التنبؤات، كحدوث صدمة قوية للاقتصاد الكلي مثلا. ولهذا السبب تسمح معايرة درجة التصنيف باستثناء سنة واحدة استثنائية. ويقع التركيز على رصد الانحراف عن التنبؤات الذي يحدث خلال سنتين أو أكثر من إجمالي السنوات الثلاث التي يغطيها التقييم.

ينبغي القيام بحساب الانحرافات ما بين الموازنات المعتمدة والنتائج لكل بُعد من الأبعاد باستخدام جدول البيانات المتوفر في موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية.

البُعد 3.1 يقيس انحراف حصيلة الإيرادات بالنسبة للموازنة الأصلية المعتمدة. ويجب استخدام جداول البيانات المتوفرة على موقع الإنفاق العام والمساءلة المالية لحساب درجة تصنيف المؤشر.

البُعد 3.2 يقيس التباين في تركيبة الإيرادات خلال السنوات الثلاث الأخيرة. يتضمن الإيرادات الفعلية حسب الفئة مقارنة بالموازنة الأصلية المعتمدة باستخدام المستوى الثالث (3 أرقام) من تصنيف احصاءات مالية الحكومة 2014 أو احصاءات من الممكن لها الخروج بوثائق وفقًا لمستويات التسلسل القابلة للمقارنة وتغطيتها. يتضمن ذلك تقسيم الإيرادات الضريبية حسب أنواع الضرائب الرئيسية، و ليس فقط إلى إيرادات ضريبية و إيرادات غير ضريبية و منح. يهدف هذا البُعد إلى تحديد دقة التنبؤات بهيكل الإيرادات وقدرة الحكومة على تحصيل مبالغ كل فئة من فئات الإيرادات على النحو المقرر.

المحور الثاني: شفافية المالية العامة

مؤشر الأداء PI-4 تصنيف الموازنة

الوصف

يقيس هذا المؤشر مدى اتساق موازنة الحكومة وتصنيف الحسابات مع المعايير الدولية. يوجد بُعد واحد لهذا المؤشر.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
4.1 تصنيف الموازنة	
A	تستند صياغة الموازنة وتنفيذها ورفع التقارير بها إلى كل مستوى من مستويات التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي باستخدام معايير أو تصنيف احصاءات مالية الحكومة/تصنيف وظائف الحكومة التي باستطاعتها الخروج بوثائق متسقة قابلة للمقارنة مع تلك المعايير. قد يحل تصنيف البرنامج محل تصنيف الوظائف الفرعية إذا ما انطبق بمستوى من التفاصيل التي تتقابل على الأقل مع تصنيف الوظائف الفرعية.
B	تستند صياغة الموازنة وتنفيذها ورفع التقارير بها إلى كل مستوى من مستويات التصنيف الإداري والاقتصادي (على الأقل مستوى "المجموعة" لمعيار احصاءات مالية الحكومة – 3 أرقام) والتصنيف الوظيفي/تصنيف الوظائف الفرعية باستخدام معايير أو تصنيف احصاءات مالية الحكومة/تصنيف وظائف الحكومة التي باستطاعتها الخروج بوثائق متسقة قابلة للمقارنة مع تلك المعايير.
C	تستند صياغة الموازنة وتنفيذها ورفع التقارير بها إلى كل مستوى من مستويات التصنيف الإداري والاقتصادي باستخدام معايير احصاءات مالية الحكومة (على الأقل المستوى 2 لمعيار احصاءات مالية الحكومة – رقمين) أو تصنيف باستطاعته الخروج بوثائق متسقة قابلة للمقارنة مع تلك المعايير.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

السنة المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

يسمح نظام التصنيف الفعال بتتبع المعاملات خلال صياغة الموازنة وتنفيذها ودورة رفع التقارير بها حسب الوحدة الإدارية أو الفئة الاقتصادية أو الوظيفة/الوظيفة الفرعية أو البرنامج. ينبغي عرض الموازنة في شكل يعكس التصنيفات الأكثر أهمية. كذلك ينبغي أن يندرج التصنيف في جدول الحسابات (تصنيف الحسابات) لضمان امكانية رفع التقارير (الإبلاغ) عن كل معاملة من المعاملات وفقًا لأي من التصنيفات المستخدمة. ينبغي على تصنيفات الموازنة والحسابات أن تكون موثوق بها ومُطبقة بشكل متسق لتوفر المستخدم بالثقة في أن المعلومات المُسجلة مقابل تصنيف ما سوف تنعكس في التقارير تحت التصنيف الأخر.

يوفر تصنيف احصاءات مالية الحكومة إطار دولي معترف به لأجل التصنيف الاقتصادي والوظيفي للمعاملات، حيث تنقسم الإيرادات والنفقات إلى أربعة وثلاثة مستويات تصنيف على التوالي. بالرغم من عدم وجود معيار دولي للتصنيف البرامجي فإن هذا النوع من التصنيف قد يمثل أداة هامة في صياغة الموازنة وإدارتها ورفع التقارير بها. ينبغي شرح اسلوب تطبيق ذلك في المحتوى السردي للتقرير إذا ما تم وضع الدرجة الأعلى استنادًا إلى ذلك. إذا ما لم ينطبق تصنيف احصاءات مالية الحكومة يعتبر أمرًا ضروريا أن يكون للتصنيف المنطبق خصائص من الوضوح والاتساق والفعالية والشمولية قابلة للمقارنة والتي تكون من سمات احصاءات مالية الحكومة. سوف يتعين على المُقيّمين اتخاذ الأحكام بشأن صفات نظام التصنيف المستخدم، ومن الناحية المثالية ينبغي استخدام النسخة الأحدث لإحصاءات مالية الحكومة، ولكن إذا ما تم استخدام نسخة أسبق يتعين على المُقيّم الحكم فيما إذا كانت هذه النسخة مقبولة بالنسبة

للغرض المرجو. وينبغي على المُقيّم الإشارة إلى أسباب هذا الحكم ضمن المحتوى السردي الخاص بهذا المؤشر في التقرير.

ينبغي أن يغطي هذا المؤشر كل جزء من الموازنة السنوية للحكومة، بما في ذلك البنود الدورية وبنود رأس المال، سواء كانت مُدرجة أو تستخدم عمليات موازنة وحسابات منفصلة. في الحالة الأخيرة ينبغي تحقيق متطلبات درجة التصنيف لكل عملية من العمليات.

في الدول الثرية بالموارد الطبيعية ينبغي على نظام تصنيف إيرادات الحكومة أن يحدد هذه الإيرادات ويرفع التقارير بها (سواء كانت ضرائب، أو رسوم، أو علاوات، أو عوائد، وحصة الحكومة من الأرباح والقطاعات الرئيسية التي تنتج منها الإيرادات). ينبغي على المحتوى السردي للتقرير أن يحدد ما إذا تواجد هذا التصنيف وإذا ما ارتبط بتصنيف الموازنة وجدول الحسابات.

مؤشر الأداء PI-5 توثيق الموازنة

الوصف

يقيس هذا المؤشر شمولية المعلومات المتوفرة في وثائق الموازنة السنوية، حسب قياسها مقابل قائمة محددة من العناصر الرئيسية والإضافية. يوجد بُعد واحد لهذا المؤشر.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
5.1 توثيق الموازنة	
A	تستوفي وثائق الموازنة 10 عناصر بما في ذلك كل العناصر الرئيسية (1-4).
B	تستوفي وثائق الموازنة 7 عناصر بما في ذلك 3 على الأقل من العناصر الرئيسية (1-4
C	تستوفي وثائق الموازنة 3 على الأقل من العناصر الرئيسية (1-4).
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

الموازنة الأخيرة المقدمة للهيئة التشريعية.

إرشادات القياس

يشير توثيق الموازنة السنوية لمقترحات الموازنة التنفيذية للسنة المالية القادمة بوثائق داعمة قصد تقديمها للهيئة التشريعية من أجل الفحص والاعتماد. ينبغي على مجموعة الوثائق المتوفرة من خلال الجهة التنفيذية أن تسمح بإعطاء صورة كاملة لتنبؤات المالية العامة للحكومة المركزية، ومقترحات الموازنة، ونتائج السنوات المالية الحالية والسابقة. [2]

تشير متطلبات تحديد درجة تصنيف البُعد إلى عدد العناصر المُدرجة ضمن مقترحات الموازنة السنوية الأخيرة المقدمة من الحكومة المركزية. يجب استيفاء المواصفات الكاملة للمعيار القياسي للمعلومات حتى يتم احتسابها في الدرجة.

تتمثل العناصر فيما يلي:

<u>العناصر الرئيسية</u>

1. التنبؤ بعجزأو فائض الموازنة أو النتائج التشغيلية المستحقة.
2. نتائج موازنة السنة الماضية والمقدمة في النموذج نفسه مثل مقترح الموازنة.

[2]) يتم استخدام المصطلحات التالية: السنة المالية الحالية (T) هي السنة المالية التي يجري فيها اعداد مقترحات الموازنة وغالبًا عرضها. السنة التالية (T+1) هي سنة الموازنة أو السنة المالية التي تم اعداد مقترحات الموازنة السنوية لها. السنة الماضية (T-1) هي السنة المالية الأخيرة الكاملة. السنوات الخارجية (T+2)، (T+3)، هي السنوات المالية التي تتعدى السنة التي تم اعداد مقترحات الموازنة السنوية لها. تعتبر السنوات الخارجية ذات صلة لمنظور الموازنة متوسط الأجل في المؤشرات PI-14،PI-15،PI-16

3. موازنة السنة المالية الحالية والمقدمة في النموذج نفسه مثل مقترح الموازنة. من الممكن أن يكون ذلك إما الموازنة التي تمت مراجعتها أو النتائج المُقدرة.

4. بيانات مُجمل الموازنة لكل من الإيرادات والنفقات وفقًا للبنود الأساسية للتصنيفات المستخدمة بما في ذلك بيانات السنة الحالية والماضية بتقسيم تفصيلي لتقديرات الإيرادات والنفقات. (يتم تغطية تصنيف الموازنة في مؤشر الأداء PI-4).

العناصر الإضافية

1. تمويل العجز مع وصف التركيبة المتوقعة.

2. افتراضات الاقتصاد الكلي بما في ذلك على الأقل تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ومعدلات الفائدة، وسعر الصرف.

3. رصيد الدين بما في ذلك تفاصيل على الأقل لبداية السنة المالية الحالية المعروضة وفقًا لإحصاءات مالية الحكومة أو أي معيار أخر قابل للمقارنة.الأصول المالية بما في ذلك على الأقل تفاصيل على الأقل لبداية السنة المالية الحالية المعروضة وفقًا لإحصاءات مالية الحكومة أو أي معيار أخر قابل للمقارنة.

4. معلومات موجزة عن مخاطر المالية العامة بما في ذلك الخصوم الطارئة مثل الضمانات، والالتزامات الطارئة المُدرجة ضمن أدوات التمويل الهيكلية مثل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما إلى ذلك.

5. شرح لأثار الموازنة المتعلقة بمبادرات السياسة الجديدة والاستثمارات العامة الجديدة الرئيسية مع تقديرات لأثر الموازنة فيما يخص جميع تغييرات سياسة الإيرادات الرئيسية و/أو التغييرات الرئيسية ببرامج الإنفاق.

6. الوثائق الخاصة بتنبؤات المالية العامة متوسطة الأجل.

7. القياس الكمي للنفقات الضريبية.

مؤشر الأداء PI-6 عمليات الحكومة المركزية خارج التقارير المالية

الوصف

يقيس هذا المؤشر نطاق الإيرادات والنفقات الحكومية التي تكون خارج التقارير المالية للحكومة المركزية. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل البُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
6.1 الإنفاق خارج التقارير المالية	
A	الإنفاق خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 1٪ من إجمالي إنفاق موازنة الحكومة المركزية.
B	الإنفاق خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 5٪ من إجمالي إنفاق موازنة الحكومة المركزية.
C	الإنفاق خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 10٪ من إجمالي إنفاق موازنة الحكومة المركزية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
6.2 الإيرادات خارج التقارير المالية	
A	الإيرادات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 1٪ من إجمالي إيرادات موازنة الحكومة المركزية.
B	الإيرادات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 5٪ من إجمالي إيرادات موازنة الحكومة المركزية.
C	الإيرادات خارج التقارير المالية الحكومية أقل من 10٪ من إجمالي إيرادات موازنة الحكومة المركزية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
6.3 التقارير المالية لوحدات خارج الموازنة	
A	تقدم تقارير مالية تفصيلية **لجميع** الوحدات خارج الموازنة وتعرض على الحكومة سنويا في غضون ثلاثة شهور من نهاية السنة المالية.
B	تقدم تقارير مالية تفصيلية **لمعظم** الوحدات خارج الموازنة وتعرض على الحكومة سنويا في غضون ستة شهور من نهاية السنة المالية.
C	تقدم تقارير مالية تفصيلية **لغالبية** الوحدات خارج الموازنة وتعرض على الحكومة سنوياً في غضون تسعة شهور من نهاية السنة المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

السنة المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

ينبغي للتقارير المالية اللاحقة التي تقدم للحكومة أن تتضمن **جميع** الأنشطة التي تندرج في موازنة الحكومة المركزية وخارجها، وذلك لكي تتمكن الحكومة من الحصول على صورة كاملة عن الإيرادات والنفقات لكل فئة. ينبغي أن يتبع نفس الأمر إذا كانت نفقات وإيرادات الوحدات خارج الموازنة والنفقات والإيرادات المرتبطة بأنشطة خارج الموازنة غير هامة أو إذا كانت هذه الإيرادات والنفقات يتم إدراجها في التقارير المالية اللاحقة الخاصة بالحكومة المركزية.

البُعد 6.1 يُقيّم حجم النفقات التي تتحملها الوحدات المُدرجة في الموازنة والوحدات خارج الموازنة (بما في ذلك نفقات صناديق الضمان الاجتماعي) التي لا يُشار إليها في التقارير المالية للحكومة. قد تتضمن مثل هذه النفقات الناتجة عن الرسوم والأتعاب التي يتم تحصيلها والاحتفاظ بها في الوحدات المُدرجة في الموازنة أو الوحدات خارج الموازنة التي تم اعتمادها، وكذلك النفقات على المشاريع والأنشطة الممولة من الخارج، والتي لا يُشار إليها في التقارير المالية للحكومة المركزية.

البُعد 6.2 يُقيّم حجم الإيرادات التي تتلقاها الوحدات المُدرجة في الموازنة والوحدات خارج الموازنة (بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي) التي لا يُشار إليها في التقارير المالية للحكومة. مثل هذه الإيرادات قد تتضمن الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات خارج الموازنة نتيجة لعمليات التحويلات من الموازنة أو غيرها من الإيرادات الأخرى، وأي إيرادات من المشاريع التي تمولها الجهات المانحة، والرسوم والأتعاب خارج المبالغ التي اعتمدتها الموازنة، والتي لم يتم الإشارة إلى أي منها في التقارير المالية للحكومة المركزية.

البُعد 6.3 يُقيّم مدى تقديم التقارير المالية اللاحقة الخاصة بالوحدات خارج الموازنة إلى الحكومة المركزية. إذ ينبغي أن تكون التقارير المالية السنوية شاملة وأن تقدم في المواعيد المناسبة التي تتسق مع المتطلبات التي تفرضها الحكومة المركزية فيما يتعلق بتقارير الموازنة (انظر المؤشر PI-30). وينبغي أن تتضمن المعلومات تفاصيل عن الإيرادات والنفقات الفعلية، والأصول والخصوم، والضمانات والالتزامات طويلة الأجل. ثمة مؤشر منفصل (المؤشر PI-29) يُقيّم مدى تقديم التقارير المالية الخاصة بالوحدات المُدرجة في موازنة الحكومة المركزية إلى الجهات المعنية بالمراجعة.

إن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية، القسم 2، *الجدول 2.6: الهيكل المالي لتقديرات موازنة الحكومة المركزية*، *والجدول 2.7: الهيكل المالي لإنفاق الحكومة المركزية الفعلي* يقدم الهيكل المالي للحكومة فيما يتعلق بمُجمل النفقات الحكومية المشار إليها في التقارير والخاصة بالوحدات المُدرجة في الموازنة والوحدات خارج الموازنة، بما في ذلك نفقات صناديق الضمان الاجتماعي.

التعريفات

إن الهيئات ذات الموازنات الفردية غير المشمولة بالكامل في الموازنة الرئيسية تعتبر **خارج الموازنة**، وذلك وفقا للدليل الإرشادي لصندوق إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2014. وينبغي على المُقيّمين، عند قياس هذا المؤشر، الرجوع إلى "دليل إحصاءات مالية الحكومة" للحصول على مزيد من التوجيهات والشرح ليعلموا متى يمكن أن تعتبر المؤسسات والإيرادات والنفقات خارجة عن الموازنة.

مؤشر الأداء PI-7 التحويلات إلى الحكومات المحلية

الوصف

يقيس هذا المؤشر مدى شفافية ودقة توقيت التحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية التي يوجد معها علاقات مالية مباشرة. يأخذ في الاعتبار أساس التحويلات من الحكومة المركزية وما إذا حصلت الحكومات المحلية على المعلومات المتعلقة بمخصصاتها للتسهيل من عملية التخطيط للموازنة. ويحتوي هذا المؤشر على بُعدين ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل البُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
7.1 نظام تخصيص التحويلات	
A	يتحدد التخصيص الأفقي ***لجميع*** التحويلات إلى الحكومات المحلية من الحكومة المركزية بموجب أنظمة تتسم بالشفافية وتستند إلى القواعد.
B	يتحدد التخصيص الأفقي ***لمعظم*** التحويلات إلى الحكومات المحلية من الحكومة المركزية بموجب أنظمة تتسم بالشفافية وتستند إلى القواعد
C	يتحدد التخصيص الأفقي ***لبعض*** التحويلات إلى الحكومات المحلية من الحكومة المركزية بموجب أنظمة تتسم بالشفافية وتستند إلى القواعد.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
7.2 دقة توقيت المعلومات المعنية بالتحويلات	
A	تجري العملية التي تتلقى بموجبها الحكومات المحلية المعلومات حول تحويلاتها السنوية خلال تقويم الموازنة المعتاد والذي يتم الالتزام به بشكل عام ويوفر معلومات تفصيلية كافية وواضحة للحكومات المحلية للسماح بستة أسابيع على الأقل لاستكمال تخطيطها للموازنة في الوقت المحدد.
B	تجري العملية التي تتلقى بموجبها الحكومات المحلية المعلومات حول تحويلاتها السنوية خلال تقويم الموازنة المعتاد والذي يتم الالتزام به بشكل عام ويوفر معلومات تفصيلية كافية وواضحة للحكومات المحلية للسماح بأربعة أسابيع على الأقل لاستكمال تخطيطها للموازنة في الوقت المحدد.
C	قد يتم التعرض إلى تأخيرات جوهرية في تنفيذ اجراءات الموازنة. تصدر المعلومات المتعلقة بالتحويلات السنوية للحكومات المحلية قبل بداية السنة المالية للحكومات المحلية وهو ما قد يكون بعد اتخاذ القرار بشأن خطط الموازنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية والحكومات المحلية التي يوجد لديها علاقات مالية مباشرة بالحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

السنة المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

يفحص هذا المؤشر الترتيبات المتعلقة بتوفير التحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية[3] ومدى دقة توقيت المعلومات المعنية بهذه التحويلات. يتناول المؤشر PI-10 رفع التقارير المالية المقدمة من الحكومات المحلية ومخاطر المالية العامة للحكومة المركزية من الحكومات المحلية.

البُعد 7.1 يُقيّم مدى تطبيق الأنظمة التي تتسم بالشفافية والمستندة إلى القواعد على الموازنة والتخصيص الفعلي للتحويلات المشروطة وغير المشروطة. من الممكن توفير التحويلات لدعم إنفاق الحكومة المحلية في شكل منح غير مشروطة حيث يتحدد استخدامها النهائي من خلال الحكومات المحلية بواسطة موازناتها أو من خلال المنح المشروطة (المخصصة) للحكومات المحلية لتوفير خدمات أو إنجاز نفقات محددة على سبيل المثال حسب الوظيفة أو البرنامج، وذلك وفقًا لمعيار تنظيمي أو

[3]) راجع دليل احصاءات مالية الحكومة، الفصل 2، للحصول على شرح للفرق بين وحدة الحكومة المحلية ووحدة الحكومة المركزية.

سياسي متفق عليه. سوف يتحدد المستوى الكلي للمنح (أي التخصيص العمودي) حسب المعتاد من خلال قرارات السياسة بناء على تقدير الحكومة المركزية أو كجزء من عمليات التفاوض الدستوري وهذا لا يخضع لتقييم هذا المؤشر. إلا أن المعيار الواضح لتوزيع المنح فيما بين الحكومات المحلية على سبيل المثال صيغة التخصيص الأفقي للأموال هو أمر مطلوب لضمان الشفافية التخصيصية وقابلية التنبؤ متوسط الأجل للأموال المتاحة للتخطيط من أجل برامج الإنفاق ووضع الموازنة لها بواسطة الحكومات المحلية. ينبغي مراعاة كل تحويل مالي من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية. إذا ما تم استخدام صيغة أو معيار مختلف لعناصر التحويل المختلفة قد يجري التقييم الكلي على اساس متوسط مُرجح على اساس القيمة.

البُعد 7.2 يُقيّم دقة توقيت المعلومات الموثوق بها المتاحة للحكومات المحلية بشأن مخصصاتها من خلال الحكومة المركزية للسنة القادمة. يعتبر أمر محوري حصول الحكومات المحلية على المعلومات المتعلقة بالمخصصات السنوية من الحكومة المركزية بشكل مسبق قبل استكمال عمليات اعدادها للموازنة الخاصة بها (ومن المفضل قبل البدء في ذلك). ينبغي تنظيم المعلومات المتعلقة بالتحويلات إلى موازنات الحكومات المحلية بموجب تقويم الموازنة السنوي للحكومة المركزية والذي ينبغي له توفير المعلومات الموثوق بها بشأن المخصصات في وقت مبكر من الدورة ذات الصلة.

مؤشر الأداء PI-8 معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات

الوصف

يرصد هذا المؤشر معلومات أداء تقديم الخدمات في مقترح الجهة المنفذة للموازنة أو ما يدعم هذا المقترح مع التوثيق الوارد في تقارير نهاية السنة. ويحدد ما إذا كانت عمليات مراجعة وتقييم الأداء قد تم تنفيذها بالفعل. وهذا المؤشر يقيم أيضًا مدى جمع وتسجيل المعلومات عن الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل البُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
8.1 خطط الأداء الخاصة بتقديم الخدمات	
A	تُنشر المعلومات سنويا عن أهداف السياسة العامة أو البرامج، وعن مؤشرات الأداء الرئيسية، والخدمات المقدمة والنتائج المخطط لها ***لمعظم*** الوزارات، مقسمة حسب البرنامج أو الوظيفة.
B	تُنشر المعلومات سنويا عن أهداف السياسات أو البرامج ومؤشرات الأداء الرئيسية والخدمات المقدمة أو النتائج المخطط لها ***لمعظم*** الوزارات.
C	تُنشر المعلومات سنويا عن الأنشطة التي سيجري القيام بها وفقًا للسياسات أو البرامج ***لغالبية*** الوزارات أو تعد مؤشرات الأداء للمخرجات أو النتائج ***لغالبية*** الوزارات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
8.2 الأداء المُحقق في تقديم الخدمات	
A	تُنشر المعلومات سنويا عن كمية الخدمات المقدمة والنتائج المحققة بالنسبة ***لمعظم*** الوزارات مقسمة حسب البرنامج أو الوظيفة.
B	تُنشر المعلومات سنويا عن كمية الخدمات المقدمة أو النتائج المحققة بالنسبة ***لمعظم*** الوزارات.
C	تُنشر المعلومات سنويا عن الأنشطة التي أدتها ***غالبية*** الوزارات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
8.3 الموارد التي تتلقاها وحدات تقديم الخدمات	
A	تُجمع المعلومات المتعلقة بالموارد التي تتلقاها الوحدات الرئيسية لتقديم الخدمات ويتم تسجيلها لوزارتين على الأقل من الوزارات الكبرى، مقسمة حسب مصدر الأموال. ويتم إعداد تقرير يجمع المعلومات ويصدر مرة كل سنة على الأقل.
B	تُجمع المعلومات المتعلقة بالموارد التي تتلقاها الوحدات الرئيسية لتقديم الخدمات ويتم تسجيلها لوزارة واحدة على الأقل من الوزارات الكبرى، مقسمة حسب مصدر الأموال. ويتم إعداد تقرير يجمع المعلومات ويصدر مرة كل سنة على الأقل.
C	هناك مسح يتم إجراؤه في إحدى السنوات الثلاث الأخيرة ليقدم تقديرات للموارد التي تلقتها وحدات تقديم الخدمات وذلك في وزارة واحدة كبرى على الأقل.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
8.4 تقييم الأداء فيما يتعلق بتقديم الخدمات	
A	تجرى تقييمات مستقلة لنجاعة وفعالية تقديم الخدمات، وتُنشر بالنسبة لمعظم الوزارات مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة
B	تجرى تقييمات مستقلة لنجاعة وفعالية تقديم الخدمات، وتنشر بالنسبة لغالبية الوزارات مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

C	تجرى تقييمات مستقلة لنجاعة وفعالية تقديم الخدمات، وتنشر بالنسبة ***لبعض*** الوزارات مرة واحدة على الأقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

خدمات الحكومة المركزية التي تديرها وتمولها فئات أو مستويات أخرى من الحكومة ينبغي أن تكون مشمولة إذا كانت الحكومة المركزية تقوم بتمويل هذه الخدمات بمبالغ كبرى من خلال صرف مبالغ أو منح مخصصة لهذا الغرض، أو إذا كانت تستخدم فئات أخرى من الحكومة لتكون جهات تنفيذية.

الفترة الزمنية

البُعد 8.1: مؤشرات الأداء والنتائج والمخرجات المخطط لها للسنة المالية القادمة.

البُعد 8.2: مخرجات ونتائج آخر سنة مالية كاملة.

الأبعاد 8.3 و8.4: آخر ثلاث سنوات مالية كاملة.

إرشادات القياس

يركز هذا المؤشر على توافر وتغطية وانتظام ودقة توقيت معلومات الأداء المتعلقة بتقديم الخدمات الحكومية، ومدى تعزيز هذه المعلومات لإجراء تحسينات في فعالية هذه الخدمات وكفاءتها التشغيلية. من المهم أيضًا بالنسبة للهيئة التشريعية والمسؤولين الحكوميين وعموم الجمهور أن يكونوا على دراية بما إذا كانت موارد الموازنة تصل إلى وحدات تقديم الخدمات كما هو مخطط لها.

ويشكل تعزيز الكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات الحكومية هدفًا أساسيا لنظام "إدارة المالية العامة". إذ يعتبر إدراج معلومات الأداء في وثائق الموازنة ممارسة دولية جيدة. وإن ذلك يعزز من مساءلة الهيئة التنفيذية عن المخرجات المحققة ونتائج برامج الحكومة وخدماتها. وقد بدأت بشكل متزايد مطالبة الهيئات التشريعية الاطلاع على معلومات الأداء، كجزء من فحص مقترح الهيئة التنفيذية للموازنة، على الرغم من أن الهيئة التشريعية قد لا تكون مطالبة بالموافقة على الأداء المخطط له.

تم اختيار الوزارات بوصف كل منها وحدة حكومية لنشر معلومات الأداء في هذا المؤشر. ويمكن أن يحل محل الوزارات في ذلك الوحدات التنظيمية المختلفة إذا كانت المعلومات المتعلقة بالأداء لا تنشر إلا من جانب وحدات أخرى -مثلا، الوحدات الفردية المُدرجة في الموازنة ووحدات مؤسسية، أو مزيج من الوزارات والوحدات الأخرى.

البُعد 8.1 يُقيّم مدى إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية للنتائج والمخرجات المقررة للبرامج أو الخدمات الممولة عن طريق الموازنة، وتضمينها في مقترح الهيئة التنفيذية للموازنة أو في الوثائق ذات الصلة، على مستوى الوظيفة أو البرنامج أو مستوى الهيئة.

البُعد 8.2 يبحث مدى عرض نتائج الأداء للمخرجات والنتائج وتضمينها إما في مقترح الهيئة التنفيذية للموازنة أو في تقرير سنوي أو في أي وثيقة حكومية رسمية أخرى، وذلك في شكل مشابه للخطط السابقة التي اعتُمدت سابقا في إطار الموازنة السنوية أو الموازنة متوسطة الأجل وعلى مستوى (البرنامج أو الوحدة).

البُعد 8.3 يقيس مدى توافر المعلومات عن مستوى الموارد التي تتلقاها بالفعل وحدات تقديم الخدمات في وزارتين كبيرتين على الأقل (كالمدارس والمستوصفات الصحية الأولية) ومعلومات عن مصادر تلك الأموال. ينبغي على المعلومات التي تحتفظ بها الوزارات بشأن الموارد أن تدعم المقارنة بين أداء الخدمات والموارد الفعلية المتلقاة لهذا الغرض. وينبغي عند إعداد التقرير شرح أسباب اختيار وزارات بعينها لهذا البُعد.

البُعد 8.4 يبحث إلى أي مدى يجري تقييم تصميم الخدمات العامة وملاءمتها وكفاءتها وفعاليتها بطريقة منهجية من خلال تقييمات البرامج أو الأداء. ويجري النظر في هذه التقييمات ضمن هذا البعد إذا كانت تغطي **جميع** أشكال تقديم الخدمات أو جزء مادي منها، أو إذا كان تقديم الخدمات متعدد الوظائف أو مدمج الوظائف. وتعتبر التقييمات المستقلة في هذا السياق هي تلك التي تجريها هيئة مستقلة عن الهيئة التي تقدم الخدمة، ولا تخضع لها. ويمكن أن تكون جزءًا من نفس الوحدة التي بها خط إبلاغ منفصل يتبع الرئيس التنفيذي، أو لجنة إدارة عليا. على سبيل المثال، يمكن أن تكون إدارة ذات مسؤوليات محددة متعلقة بالتقييم أو المراجعة المستقلة في الوحدة، بما في ذلك إدارة المراجعة الداخلية. ويمكن أيضا إجراء هذه التقييمات من قبل مراجع خارجي تحت مسمى "مراجعة الأداء". وتدرج عمليات مراجعة الأداء في هذا البُعد ولا يغطيها المؤشر PI-30 المعني بالمراجعة الخارجية.

التعريفات

ويشير مصطلح "تقديم الخدمات" في هذا المؤشر إلى البرامج أو الخدمات التي تقدم إما لعموم الجمهور أو لفئات مستهدفة محددة من المواطنين، سواء بشكل كامل أو جزئي اعتمادًا على الموارد الحكومية. وتشمل هذه الخدمات التعليم والتدريب والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي والمجتمعي والشرطة وتشييد الطرق وصيانتها والدعم الزراعي والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات. ولا يشمل ذلك الخدمات المقدمة بشكل تجاري من خلال مؤسسات حكومية. ولا يشمل أيضًا الوظائف

السياسية، والإدارة الداخلية والوظائف التنظيمية البحتة التي تضطلع بها الحكومة، رغم أن بيانات الأداء لهذه الأنشطة يمكن أن تسجل لأغراض الإدارة الداخلية. ولا يشمل أيضًا الدفاع والأمن الوطني. وتُعرف "وحدة تقديم الخدمات" بأنها الوحدة التي تقدم خدمات "الخطوط الأمامية" مثل المدارس أو عيادات الرعاية الصحية الأولية.

وتشير "معلومات الأداء" إلى مؤشرات النتائج والمخرجات المخطط لها أو المحققة مقابل تلك المؤشرات. تقيس مؤشرات المخرجات كمية المخرجات المنتجة أو الخدمات المقدمة أو المخطط لها. وتقيس مؤشرات النتائج حصيلة الخدمات أو مخرجاتها أو تأثيرها أو فعاليتها. ويمكن استخدام نظم قياس أداء أكثر تقدمًا وتسعى إلى تقييم استجابة موارد الموازنة للنوع الاجتماعي، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات المقسمة حسب النوع الاجتماعي عن المخرجات والنتائج.

مؤشر الأداء PI-9 وصول عموم الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة

الوصف

يقيس هذا المؤشر شمولية المعلومات المتعلقة بالمالية العامة المتاحة لعموم الجمهور بالاعتماد على عناصر محددة للمعلومات والتي يعتبر وصول عموم الجمهور إليها أمراً محورياً. يوجد بُعد واحد لهذا المؤشر.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
9.1 وصول عموم الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة	
A	تنشر الحكومة لعموم الجمهور ثمانية عناصر بما في ذلك العناصر الرئيسية الخمسة وفقًا للأطر الزمنية المحددة.
B	تنشر الحكومة لعموم الجمهور ستة عناصر بما في ذلك أربعة عناصر رئيسية وفقًا للأطر الزمنية المحددة.
C	تنشر الحكومة لعموم الجمهور أربعة عناصر رئيسية وفقًا للأطر الزمنية المحددة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة

الفترة الزمنية

السنة المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

تعتمد شفافية المالية العامة على ما إذا كانت المعلومات المتعلقة بسياسات المالية العامة وأوضاعها وأداءها بالنسبة للحكومة من السهل على عموم الجمهور الوصول إليها. يتم تعريف وصول عموم الجمهور للمعلومات بوصفه إتاحة المعلومات دون قيد، وخلال الوقت المعقول، وبدون الحاجة إلى التسجيل، وبشكل مجاني، مالم يبرر غير ذلك فيما يخص ظروف دولة محددة. ينبغي الإشارة في التقرير حيثما انطبق ذلك للتبرير المقدم من الحكومة بشأن الحدود المتعلقة بالوصول إلى المعلومات.

يعتبر وصول عموم الجمهور إلى المعلومات التالية من الأمور المحورية:

العناصر الرئيسية

1. **وثائق مقترح الموازنة السنوية للجهة التنفيذية.** تتوفر مجموعة كاملة من وثائق مقترح الموازنة السنوية للجهة التنفيذية (كما هو مقدم من الدولة في المؤشر PI-5) لعموم الجمهور في غضون اسبوع من تقديم الجهة التنفيذية لها إلى الهيئة التشريعية.
2. **الموازنة المقررة.** يُنشر قانون الموازنة السنوية الذي أقرته الهيئة التشريعية في غضون اسبوعين من تمرير القانون.
3. **تقارير تنفيذ الموازنة خلال السنة.** تتوفر التقارير بشكل روتيني لعموم الجمهور في غضون شهر من اصدارها، كما هو خاضع للتقييم في المؤشر PI-27.
4. **تقرير تنفيذ الموازنة السنوي.** يتوفر التقرير لعموم الجمهور في غضون ستة شهور من نهاية السنة المالية.
5. **التقرير المالي السنوي الذي خضع للمراجعة ويضم أو يُلحق به تقرير المراجعة الخارجية.** تتوفر التقارير لعموم الجمهور في غضون اثني عشر شهر من نهاية السنة المالية.

العناصر الإضافية

1. **بيان ما قبل الموازنة.** تتوفر لعموم الجمهور القياسات العريضة لمقترح موازنة الجهة التنفيذية فيما يتعلق بالإنفاق والإيرادات المخطط لها والدين قبل أربعة

شهور على الأقل من بداية السنة المالية.

2. **تقارير المراجعة الخارجية الأخرى.** تتوفر لعموم الجمهور كافة التقارير غير السرية المتعلقة بالعمليات الموحدة للحكومة المركزية في غضون ستة شهور من تقديمها.

3. **ملخص لمقترح الموازنة.** يتوفر لعموم الجمهور ملخص واضح وبسيط لمقترح موازنة الجهة التنفيذية أو الموازنة التي تم إقراراها التي من الممكن أن يصل إليها الخبراء غير المختصين بالموازنة، والتي غالبًا ما يُشار إليها باعتبارها "موازنة المواطن"، وإذا أمكن يجري ترجمتها إلى اللغة الأكثر شيوعًا التي يجري التحدث بها، وذلك في غضون اسبوعين من تقديم مقترح موازنة الجهة التنفيذية إلى الهيئة التشريعية وفي غضون شهر من اعتماد الموازنة.

4. **تنبؤات الاقتصاد الكلي.** تتوفر التنبؤات كما تم تقييمها في المؤشر PI-14.1 في غضون اسبوع من اعتمادها.

ينبغي أيضًا أن يعرض المحتوى السردي للتقييم الملاحظات الخاصة بالمعلومات المتوفرة لعموم الجمهور مع التركيز على مجالات مثل مدى سهولة الوصول إلى لغة المعلومات وهيكلها، ومدى ملائمة التصميم العام، وتوفر الملخصات للوثائق الكبرى، والوسائل المستخدمة لتيسير وصول عموم الجمهور إليها مثل مواقع الانترنت، والصحافة، ولوحات الإعلانات للمعلومات ذات الصلة على المستوى المحلي.

المحور الثالث: إدارة الأصول والخصوم

مؤشر الأداء PI-10 رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة

الوصف

يقيس هذا المؤشر مدى رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة للحكومة المركزية. من الممكن أن تظهر مخاطر المالية العامة نتيجة لأوضاع الاقتصاد الكلي السلبية، والمواقف المالية للحكومات المحلية أو المؤسسات العامة، والالتزامات الطارئة من برامج وأنشطة الحكومة المركزية بما في ذلك الوحدات خارج الموازنة. من الممكن أيضًا أن تظهر من المخاطر الضمنية والخارجية الأخرى مثل خلل الأسواق والكوارث الطبيعية. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل البُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
10.1 مراقبة المؤسسات العامة	
A	نشر القوائم المالية السنوية المُراجعة ***لجميع*** المؤسسات العامة في غضون ستة شهور من نهاية السنة المالية. نشر تقرير موحد بشأن الأداء المالي لقطاع المؤسسات العامة بواسطة الحكومة المركزية سنوياً.
B	نشر القوائم المالية السنوية المُراجعة ***لمعظم*** المؤسسات العامة في غضون ستة شهور من نهاية السنة المالية.
C	تتلقى الحكومة التقارير المالية من ***معظم*** المؤسسات المالية في غضون تسعة شهور من نهاية السنة المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
10.2 مراقبة الحكومات المحلية	
A	نشر القوائم المالية السنوية المُراجعة ***لجميع*** الحكومات المحلية في غضون تسعة شهور من نهاية السنة المالية. نشر تقرير موحد بشأن الوضع المالي ***لجميع*** الحكومات المحلية على الأقل سنوياً.
B	نشر القوائم المالية السنوية المُراجعة ***لمعظم*** الحكومات المحلية على ألقل سنويا في غضون تسعة شهور من نهاية السنة المالية.
C	نشر التقارير غير المُراجعة بشأن الوضع والأداء المالي ***لغالبية*** الحكومات المحلية على الأقل سنويا في غضون تسعة شهور من نهاية السنة المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
10.3 الالتزامات الطارئة ومخاطر المالية العامة الأخرى	
A	نشر تقرير من خلال الحكومة المركزية سنوياً يحدد ويدمج المعلومات الكمية المتعلقة ***بجميع*** الالتزامات الطارئة الهامة ومخاطر المالية العامة الأخرى للحكومة المركزية.
B	تحدد هيئات وجهات الحكومة المركزية ***معظم*** الالتزامات الطارئة الهامة في تقاريرها المالية.
C	تحدد هيئات وجهات الحكومة المركزية ***بعض*** الالتزامات الطارئة الهامة في تقاريرها المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

البُعد 10.1: المؤسسات العامة الخاضعة لرقابة الحكومة المركزية

البُعد 10.2: هيئات الحكومة المحلية التي لديها علاقات مالية مباشرة بالحكومة المركزية

البُعد 10.3: الحكومة المركزية

الفترة الزمنية

السنة المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

غالبًا ما تتولى الحكومة المركزية دورًا اشرافيا رسميا فيما يتعلق بالوحدات في أجزاء أخرى من القطاع العام، وينبغي أن تكون على دراية بأي مخاطر مالية قد تطرحها هذه الوحدات وأن تقوم بمراقبتها وإدارتها على المستوى المركزي. علاوة على ذلك قد تكون الحكومة المركزية مُلزمة لأسباب سياسية بأن تتولى مسؤولية التخلف عن الأداء المالي لهيئات أخرى مثل القطاع المصرفي، حتى مع عدم وجود دور اشرافي رسمي أو التزام قانوني بذلك، لهذا ينبغي أن تتواجد الإجراءات الملائمة لرصد هذه المخاطر على مستوى القطاع العام ككل.

من الممكن للمخاطر المالية التي تتسبب فيها المؤسسات العامة وغيرها من أدوات التمويل الهيكلية الأخرى (مثل الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص) أن تتخذ شكل حالات من التخلف عن خدمة الدين المضمون من الدولة. ينبغي تحديد ذلك كجزء من الالتزامات الطارئة للحكومة المركزية ورفع التقارير بها في القوائم المالية السنوية. كذلك يتعين رفع التقارير أيضًا بمخاطر تخلف المؤسسات العامة عن أداء الدين بدون ضمانات صادرة عن الحكومة المركزية. من الممكن أيضًا للمخاطر المالية أن ترتبط بالخسائر التشغيلية الناتجة عن العمليات شبه المالية غير الممولة مثل عمليات البنك المركزي، ومتأخرات في سداد النفقات الكبرى، والتزامات الخدمة المجتمعية للمؤسسات قبالعامة غير الممولة، والتزامات المعاشات غير الممولة. تتمثل مخاطر المالية العامة المحورية في تلك التي من المحتمل لها أن تكون كبيرة بالقدر الكافي لتتسبب في حاجة مُلحة إلى الاستجابة من خلال الموارد المخصصة لأغراض أخرى، أو التي تتطلب من الحكومات زيادة الاقتراض لتمويل الإجراءات المعنية بمواجهة عواقب الحدث المتعلق بالخطر.

البُعد 10.1 يُقيّم مدى توفر المعلومات المتعلقة بالأداء المالي ومخاطر المالية العامة المصاحبة لذلك فيما يخص المؤسسات العامة للحكومة المركزية وذلك من خلال القوائم المالية السنوية المُراجعة. كذلك يُقيّم مدى نشر الحكومة المركزية لتقرير موحد حول الأداء المالي لقطاع المؤسسات العامة سنويا.

البُعد 10.2 يُقيّم مدى توفر المعلومات حول الأداء المالي بما في ذلك احتمالية تعرض الحكومة المركزية لمخاطر مالية وذلك من خلال القوائم المالية السنوية المُراجعة للحكومات المحلية. كما يُقيّم ما إذا قامت الحكومة المركزية بنشر تقرير موحد حول الأداء المالي لقطاع الحكومة المحلية سنويا. من الممكن لمخاطر المالية العامة الناتجة عن الحكومات المحلية أن تتخذ شكل حالات من التخلف عن أداء خدمة الدين بضمانات صادرة عن الحكومة المركزية أو بدونها ، و الخسائر التشغيلية غيرالممولة و الناتجة عن عمليات شبه ممولة من الميزانية ومتأخرات في سداد النفقات، والتزامات المعاشات غير الممولة. وينبغي أن يخضع للرصد الوضع الصافي لموازنة الحكومات المحلية التي لديها علاقات مالية مباشرة بالحكومة المركزية، وذلك على الأقل بشكل سنوي، مع رفع التقارير بالمعلومات المحورية المعنية بالمخاطر المالية إلى مسؤول الحكومة المركزية المعني بالإشراف على الحكومة المحلية.

البُعد 10.3 يُقيّم رصد ورفع التقارير بالالتزامات الطارئة الظاهرة للحكومة المركزية من برامجها ومشاريعها بما في ذلك الوحدات خارج الموازنة. تتضمن الالتزامات الطارئة الظاهرة ضمانات الدولة الجامعة لأنواع متعددة من القروض مثل قروض الرهن، وقروض الطلاب، وقروض الزراعة، وقروض المشاريع الصغيرة. كذلك تحتوي الالتزامات الطارئة الظاهرة على برامج تأمين الدولة مثل تأمين الإيداع، وتأمين صندوق المعاشات الخاص، وتأمين المحصول. كما ينبغي إدراج الأثار المالية للمقاضاة والقضايا الجارية وذلك بالرغم من أنه غالبًا ما يكون من الصعب تقدير هذا الأمر. بالإضافة إلى ذلك ينبغي رفع التقارير بضمانات الدولة للاقتراض غير السيادي بواسطة منشآت القطاع الخاص والضمانات على الاستثمارات الخاصة مختلفة الأنواع بما فيها أدوات التمويل مثل الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص. في الكثير من الدول دخلت الحكومات في شراكات تجمع ما بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل الخدمات المقدمة للمجتمعات. وبينما لا تخضع للضمان بشكل واضح فإن هذه الترتيبات غالبًا ما ينتج عنها التزام طارئ على الحكومة في حالة عدم استيفاء الشروط التجارية المنصوص عليها في العقد ذا الصلة. على سبيل المثال قد لا يتحقق المستوى المتنبأ به من الرسوم الناتجة عن الطُرق التي قام القطاع الخاص بتشييدها وتشغيلها. قد تتسبب هذه المصروفات الطارئة في مخاطر مالية ملحوظة ويمكن تحديدها للحكومة والتي ينبغي إدراجها ضمن تقييم هذا المؤشر.

تخضع الالتزامات الطارئة الملحوظة للتعريف باعتبارها تلك التي يكون لها تكلفة محتملة تتعدى 0.5 بالمئة من إجمالي نفقات الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة والتي سوف تطلب الهيئة التشريعية مخصصات اضافية لها. لا يُقيّم البُعد 10.3 الالتزامات الطارئة الظاهرة الناتجة عن المؤسسات العامة أو الحكومات المحلية حيث أنها تخضع للتقييم بموجب البُعدين 10.1 و10.2 على التوالي.

إن الالتزامات الطارئة الضمنية مثل الكفالات (الإنقاذ من الأزمات)، وقصور صناديق المعاشات غير المشمولة بالضمان، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، وغيرها من الأحداث الأخرى المحتملة تفرض مخاطر جوهرية أيضًا. وإنها لا تعتبر ملزمة قانونًا ومن الصعب تحديدها، إلا أن أي تقييم نوعي لهذه المخاطر ينبغي رفع تقارير بها كجزء من المحتوى السردي لهذا البُعد.

التعريفات

المؤسسة العامة لأغراض هذا المؤشر يتم تعريفها بموجب إحصاءات مالية الحكومة 2014. وفي هذا الشأن من المحتمل ألا يتم تصنيف بعض الوحدات المؤسسية المنشأة بموجب القانون باعتبارها مؤسسات على أنها مؤسسات لأغراض احصائية إذا ما لم تفرض اسعار هامة من الناحية الاقتصادية. ينبغي على المُقيّمين الإشارة إلى دليل احصاءات مالية الحكومة للمزيد من التوجيه والتفسير.

مؤشر الأداء PI-11 إدارة الاستثمار العام

الوصف

يقيس هذا المؤشر التقييم الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية العامة واختيارها وتكلفتها ومراقبتها من خلال الحكومة مع التركيز على المشاريع الأكبر حجمًا والأكثر أهمية. يتكون هذا المؤشر من أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2(AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
11.1 التحليل الاقتصادي لمقترحات الاستثمار	
A	إجراء التحليل الاقتصادي حسبما هو محدد في الإرشادات الوطنية لأجل تقييم ***جميع*** المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتخضع للنشر النتائج المتعلقة بذلك. يتولى مراجعة التحليل هيئة غير الهيئة القائمة بالرعاية.
B	إجراء التحليل الاقتصادي حسبما هو محدد في الإرشادات الوطنية لأجل تقييم ***معظم*** المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتخضع للنشر ***بعض*** النتائج المتعلقة بذلك. يتولى مراجعة التحليل هيئة غير الهيئة القائمة بالرعاية.
C	إجراء التحليل الاقتصادي لأجل تقييم ***بعض*** المشاريع الاستثمارية الكبرى.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
11.2 اختيار المشاريع الاستثمارية	
A	قبل الإدراج ضمن الموازنة تخضع جميع المشاريع الاستثمارية للتحديد حسب الأولوية بواسطة هيئة مركزية وذلك على أساس المعايير المُوحدة المنشورة والمعنية باختيار المشاريع.
B	قبل الإدراج ضمن الموازنة تخضع ***معظم*** المشاريع الاستثمارية للتحديد حسب الأولوية بواسطة هيئة مركزية وذلك على أساس المعايير المُوحدة المنشورة والمعنية باختيار المشاريع.
C	قبل الإدراج ضمن الموازنة تخضع ***بعض*** المشاريع الاستثمارية للتحديد حسب الأولوية بواسطة هيئة مركزية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
11.3 حساب تكاليف المشاريع الاستثمارية	
A	احتواء وثائق الموازنة على التوقعات المعنية بإجمالي تكلفة دورة حياة المشاريع الكبرى بما في ذلك تكاليف رأس المال والتكاليف الدورية بالإضافة إلى تقسيم سنوي للتكاليف لفترة الثلاث سنوات التالية على الأقل.
B	احتواء وثائق الموازنة على التوقعات المعنية بإجمالي تكلفة رأس مال المشاريع الكبرى بالإضافة إلى تقسيم سنوي لتكاليف رأس المال والتكاليف الدورية لفترة الثلاث سنوات التالية.
C	احتواء وثائق الموازنة على التوقعات المعنية بإجمالي تكلفة رأس مال المشاريع الكبرى بالإضافة إلى تكلفة رأس المال فيما يتعلق بسنة الموازنة القادمة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
11.4 مراقبة المشاريع الاستثمارية	
A	رصد إجمالي التكلفة ومستوى التقدم المادي المُحقق للمشاريع الاستثمارية أثناء عملية التنفيذ بواسطة وحدة التنفيذ الحكومية. ثمة مستوى مرتفع من الامتثال إلى الإجراءات والقواعد المُوحدة الخاصة بتنفيذ المشاريع والموضوعة موضع التنفيذ. تخضع المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى للنشر سنوياً ضمن وثائق الموازنة أو تقارير أخرى.
B	رصد إجمالي التكلفة ومستوى التقدم المادي المُحقق للمشاريع الاستثمارية بواسطة وحدة التنفيذ الحكومية. تتواجد موضع التنفيذ الاجراءات والقواعد المُوحدة

	لتنفيذ المشاريع، وتخضع المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الكبرى للنشر سنوياً.
C	رصد إجمالي التكلفة ومستوى التقدم المادي المُحقق للمشاريع الاستثمارية بواسطة وحدة التنفيذ الحكومية. وتخضع المعلومات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الكبرى للإعداد سنوياً.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

السنة المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

الاستثمارات العامة هي من الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته، والوصول إلى اهداف السياسة الاستراتيجية، وتناول الاحتياجات الخاصة بتقديم الخدمة الوطنية. وخلال فترات الانكماش الاقتصادي تسعى الدول إلى حماية الموارد المالية لأجل تلبية الاحتياجات الاستثمارية. أما خلال فترات التوسع تكون الدول حسب المعتاد بحاجة إلى تحديد الأولويات من ضمن الاستثمارات الكثيرة الجديرة بالاهتمام. هناك العديد من المناهج الوطنية المختلفة تجاه ادارة الاستثمار العام، لكن ثَمة سمات مشتركة فيما يتعلق بالوظائف التي تقوم بها. يهدف هذا المؤشر إلى استخلاص الأبعاد الأربعة الأكثر أهمية في هذا الشأن.

يغطي المؤشر كل نوع من انواع نظام إدارة المالية العامة بما في ذلك الأنواع التي يكون لديها عمليات ومؤسسات منفصلة لإدارة تكاليف رأس المال والتكاليف الدورية. ويتضمن مُسمى "المشروع الاستثماري الكبير" الاستثمارات المُنفَذة من خلال أدوات تمويل مهيكلة مثل الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص.

لأغراض هذا المؤشر يجري تعريف "المشاريع الاستثمارية الكبرى " بوصفها المشاريع التي تلبي المعايير التالية:

- يبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع 1 بالمئة أو أكثر من نفقات الموازنة السنوية الإجمالية؛
- المشروع هو ضمن أكبر 10 مشاريع (بحسب إجمالي التكلفة الاستثمارية) لكل وحدة من الوحدات الحكومية المركزية الخمس، والخاضع للقياس بناء على نفقات المشاريع الاستثمارية للوحدات.

إذا ما كان لدى الحكومة تعريف مختلف للمشاريع الاستثمارية الكبرى والذي يفي على الأقل بهذه المعايير وسوف يقوم بتبسيط عملية جمع المعلومات يجوز للمُقيّم استخدام تعريف الحكومة لتحديد المشاريع الاستثمارية الكبرى ، ولكن ينبغي أن يجري حساب الدرجات باستخدام التعريف المُوضَح في هذا الدليل.

البُعد 11.1 يقيس مدى استخدام اساليب تقييم فعالة، بناءًا على التحليل الاقتصادي، وذلك في اجراء دراسات جدوى عامة وتمهيدية للمشاريع الاستثمارية الكبرى وما إذا قد خضعت النتائج المتعلقة بذلك للنشر. توجد أنواع مختلفة من التحليل الاقتصادي والتي تتنوع من حيث التغطية ومحاور التركيز. يشتمل ذلك على تحليل العوامل الخارجية الاقتصادية، والمشار إليها أحيانًا بالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والمزايا الأساسية، وكذلك تحليل الأثار البيئية والصحية. غالبًا ما ينطوي التحليل الاقتصادي على تطبيق اساليب محددة مثل تحليل التكلفة والعائد، وتحليل فعالية التكاليف، وتحليل المعايير المتعددة. وحتى يتسم التحليل بالموضوعية يجب أن يراجعه هيئة غير الهيئة القائمة بالرعاية. كذلك، ينبغي على التحليل الاقتصادي المستخدَم في اتخاذ القرارات أن يكون حديثًا بما يكفي حتى يكون له مغزى، حيث أن التحليلات بالغة القِدم مثل تلك الحالات التي تحولت فيها أوضاع السوق بشكل بالغ من غير المرجح لها أن تمثل أسُسًا مجدية لاتخاذ القرارات.

البُعد 11.2 يقيس مدى قيام عملية اختيار المشاريع بتحديد المشاريع الاستثمارية حسب الأولوية مقابل معايير محددة بوضوح. تهدف الترتيبات المتصفة بالدقة والشفافية المعنية باختيار المشاريع الاستثمارية إلى تعزيز مدى كفاءة الاستثمارات العامة وانتاجيتها. يتطلب هذا البُعد قيام الحكومات باستعراض رئيسي لعمليات تقييم المشاريع الاستثمارية الكبرى قبل إدراج المشاريع ضمن الموازنة المُقدَمة إلى الهيئة التشريعية. كما يحتاج أيضًا إلى نشر الحكومات المعايير المُوحدة لاختيار المشاريع والالتزام بها. تشير "المعايير المُوحدة" إلى مجموعة من الاجراءات الرسمية التي أقرتها الحكومة والجاري استخدامها لكل مشروع أو مجموعة من المشاريع المترابطة والتي تتسم بخصائص مشتركة ضمن الوحدات الحكومية المركزية وفي شتى أنحاءها.

البُعد 11.3 يُقيّم ما إذا كانت وثائق الموازنة تتضمن توقعات متوسطة الأجل للمشاريع الاستثمارية على اساس التكلفة الكاملة وما إذا تضمنت بشكل كامل عملية الموازنة لإنفاق رأس المال والانفاق الدوري. تتطلب إدارة الموازنة الصحيحة القيام بإعداد خطط شاملة وتطلُعية لموازنة المشاريع من أجل تكاليف رأس المال والتكاليف الدورية على مدار حياة الاستثمار. يحتاج الأمر إلى تنبؤات بأثار التكلفة الدورية من المشاريع بغرض التخطيط لهذه التكاليف وإدراجها ضمن الموازنات الدورية. إن إدارة الموازنة المحددة والتدفقات النقدية وكذلك تحليل التكلفة والعائد هي أمور تعتمد على تحليل مالي شامل للمشاريع الاستثمارية.

البُعد 11.4 يُقيّم مدى توفر ترتيبات رشيدة لرقابة المشاريع ورفع التقارير بها لضمان تحقيق قيمة للأموال والنزاهة الاستئمانية. ينبغي على نظام الرقابة أن يحتفظ

بسجلات عن التقدم المادي والمالي بما في ذلك تقديرات للعمل الجاري والخروج بتقارير دورية لرقابة المشاريع. كما ينبغي أن تغطي عملية الرقابة المشاريع خلال مرحلة الموافقة وعلى مدار عملية التنفيذ. ينبغي أيضًا أن يسمح النظام بربط دُفعات المورِد بالدليل على مدى التقدم المادي المُحقق. كذلك، يتعين على هذا النظام تحديد الأمور التي تحيد عن الخطط والسماح بتحديد الاجراءات الملائمة للاستجابة إلى ذلك.

توجد بعض المسائل الهامة لإدارة الاستثمار العام والتي لم يجري التعامل معها بشكل واضح من خلال هذا المؤشر ولكن قامت مؤشرات أخرى بتغطيتها:[4] (أ) يتناول المؤشر PI-16 مسألة اتساق المشاريع الاستثمارية مع اهداف السياسة الوطنية والقطاعية؛ (ب) يغطي المؤشر PI-24 نوعية عملية المشتريات، على سبيل المثال مدى اعداد خطة مشتريات شاملة موثوق بها؛ (ج) يفحص المؤشر PI-12 مسألة ادارة الأصول بما في ذلك توفير سِجل محدد بوضوح يُسجِل فيه القيم بشكل دقيق.

يجري إعطاء الدرجة (B) و(C) في هذا البُعد إذا ما تم إدراج على الأقل ***بعض*** المشاريع الاستثمارية الكبرى ضمن المعلومات التي خضعت على التوالي للرقابة ورفع التقارير أو الاعداد لها.

[4]) يوجد فعلياً عناصر عديدة تتعلق بسياق القطاع العام الأوسع نطاقًا والتي سوف تؤثر على تنفيذ المشروع. تتضمن هذه العناصر القدرة التنفيذية للمشروع، وإدارة تكلفة المشروع الإجمالية (والتي تقوم على أساس نظام محاسبي باستطاعته حصر تكاليف المشروع وإعداد تقرير بها)، وترتيبات التسهيلات والتشغيل، وقواعد وإجراءات للتقييم اللاحق.

مؤشر الأداء PI-12 إدارة الأصول العامة

الوصف

يُقيّم هذا المؤشر إدارة ورصد أصول الحكومة وشفافية التصرف في الأصول. يحتوي على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
12.1 مراقبة الأصول المالية	
A	تحتفظ الحكومة بسجِل يحتوي على الحيازات الخاصة بها في **جميع** فئات الأصول المالية والمعترف بها بقيمتها العادلة أو قيمة السوق بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية. يتم نشر المعلومات عن أداء محفظة الأصول المالية سنوياً.
B	تحتفظ الحكومة بسجِل يحتوي على الحيازات الخاصة بها في ***معظم*** فئات الأصول المالية والمعترف بها بقيمتها الشرائية أو قيمتها العادلة. يتم نشر المعلومات عن أداء الفئات الرئيسية للأصول المالية سنوياً.
C	تحتفظ الحكومة بسِجل يحتوي على الحيازات الخاصة بها في الفئات الرئيسية للأصول المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
12.2 مراقبة الأصول غير المالية	
A	تحتفظ الحكومة بسجِل يحتوي على الحيازات الخاصة بها من الأصول الثابتة والأصول من الأراضي والتربة التحتية (إذا ما انطبق ذلك)، بما في ذلك المعلومات عن استخدامها وعمرها والتي يتم نشرها على الأقل سنوياً.
B	تحتفظ الحكومة بسجِل يحتوي على الحيازات الخاصة بها من الأصول الثابتة بما في ذلك معلومات عن استخدامها وعمرها والتي يتم نشرها. يتم الاحتفاظ أيضًا بسجِل للأصول من الأراضي (إذا ما انطبق ذلك) وكذلك التربة التحتية.
C	تحتفظ الحكومة بسجِل يحتوي على الحيازات الخاصة بها من الأصول الثابتة وتجمع معلومات جزئية عن استخدامها وعمرها.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
12.3 شفافية التصرف في الأصول	
A	تتواجد اجراءات وقواعد لتحويل الأصول المالية وغير المالية أو التفويت فيها بما في ذلك معلومات يجري تقديمها للهيئة التشريعية لإبلاغها أو لموافقتها. يتم إدراج المعلومات المتعلقة بالتحويلات والتصرف في وثائق الموازنة، أو التقارير المالية، أو التقارير الأخرى.
B	تتواجد اجراءات وقواعد لتحويل الأصول غير المالية أو التفويت فيها بما في ذلك معلومات يجري تقديمها للهيئة التشريعية لإبلاغها أو لموافقتها. يتم إدراج المعلومات المتعلقة بالتحويلات والتصرف في وثائق الموازنة، أو التقارير المالية، أو التقارير الأخرى.
C	تتواجد اجراءات وقواعد لتحويل الأصول غير المالية أو التفويت فيها بما في ذلك معلومات يجري تقديمها للهيئة التشريعية لإبلاغها أو لموافقتها. يتم إدراج معلومات جزئية عن التحويلات والتصرف في وثائق الموازنة، أو التقارير المالية، أو التقارير الأخرى.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

البُعد 12.1: الحكومة المركزية

البُعد 12.2: الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة

البُعد 12.3: الحكومة المركزية للأصول المالية والحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة للأصول غير المالية

الفترة الزمنية

السنة المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

الأصول هي موارد تخضع لرقابة هيئة حكومية نتيجة لأحداث ماضية والتي من خلالها يكون من المتوقع أن تتدفق مزايا اقتصادية مستقبلية. تم تصنيف الأصول بموجب احصاءات مالية الحكومة 2014 وغيرها من التصنيفات الأخرى باعتبارها إما مالية أو غير مالية. قد تكون الأصول المالية غاية في التنوع بما فيها النقد، والأوراق المالية، والقروض، والمستحقات الدائنة المملوكة للحكومة. كذلك من الممكن أن تتضمن الإحتياطات من النقد الأجنبي والأموال طويلة الأجل مثل صناديق الثروات السيادية والأسهم في مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة. من الضروري أن تتوفر لدى الدولة الأنظمة لإدارة ورقابة ورفع التقارير بالأصول المالية بما فيها أُطر إدارة المخاطر الفعالة، عند الاقتضاء، وكذلك الترتيبات الملائمة للحوكمة والشفافية.

يتم تصنيف كل أصل من الأصول الاقتصادية من دون الأصول المالية باعتبارها أصول غير مالية. يعتبر من المهم إقرار قيم الأصول غير المالية وامكاناتها الاقتصادية لأجل مجموعة متنوعة من عمليات إدارة المالية العامة بما في ذلك تقييم الوضع المالي للحكومة، وتحديد الحاجة إلى الاستثمار المستقبلي لرأس المال، وتعظيم العائد على الاستثمارات، وضمان كفاءة استغلال الموارد.

قد تنتج الأصول غير المالية كمخرجات لعملية انتاج، أو في شكل موارد طبيعية أو أشغال عامة. وغالبًا ما توفر الأصول غير المالية المزايا إما من خلال استخدامها في انتاج السلع والخدمات أو في شكل إيرادات للملكية. تتمثل الأصول غير المالية الأكثر قيمة للعديد من الدول في الموارد المعدنية للتربة التحتية مثل البترول أو الغاز أو الألماس أو المعادن النفيسة أو الصناعية. تتوفر قائمة بفئات الأصول غير المالية في الجدول 3 أدناه لتوجيه عملية تقييم البُعد 12.2. ينبغي أن يكون التقييم واضحًا بشأن الفئات المُدرجة من أجل هذا المؤشر واسباب القيام بأي استثناءات. كما ينبغي أن يحتوي على ملاحظات حول الآليات المستخدمة لاستخلاص المعلومات. كذلك ينبغي أن يتضمن المحتوى السردي ملاحظات عن اكتمال البيانات المُدرجة في الجدول ويشير إلى الهيئات التي تمتلك الأصول أو التي تديرها.

الجدول 3: فئات الأصول غير المالية

الفئات	الفئات الفرعية	مكان استخلاصها	الملاحظات
الأصول الثابتة	المباني والهياكل		
	الماكينات والمعدات		
	الأصول الثابتة الأخرى		
المخزون	—		
الممتلكات القيّمة	—		
الأصول غير المُنتجة	الأراضي		
	المعادن وموارد الطاقة		
	الأصول الأخرى التي تظهر بشكل طبيعي		
	الأصول غير المُنتجة غير الملموسة		

ملحوظة: تستند الفئات المشار إليها في الجدول إلى احصاءات مالية الحكومة 2014 ولكن قد يتم استخدام فئات مختلفة تقوم الحكومة بتطبيقها.

البُعد 12.1 يُقيّم طبيعة رصد الأصول المالية والتي تعتبر ضرورية لتحديد وفعالية إدارة المخاطر المالية الرئيسية وكذلك المخاطر التي تتعرض لها إدارة المالية العامة ككل. يستخدم معيار التصنيف الترتيبي مصطلح "الأداء" للإشارة إلى العائد على رأس المال المستثمر في شكل المكاسب، والفائدة، وزيادة رأس المال أو خسارته بدلا من أي هدف محدد أخر.

البُعد 12.2 يُقيّم خاصية رصد الأصول غير المالية للحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة. ينبغي على رفع التقارير المتعلقة بالأصول غير المالية أن تحدد طبيعة الأصول

واستخدامها. يعتبر الحفاظ على سِجل بالأصول الثابتة مطلب رئيسي، حيث تسمح السجلات الحديثة للحكومة باستغلال الأصول بشكل أفضل مثل البنية التحتية والتخطيط لبرامج الاستثمار والصيانة. وتكون سجلات أصول التربة التحتية مطلوبة فقط إذا ما كانت الأصول المملوكة للحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة لها من الأهمية بالنسبة لإجمالي اصول الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة. وإذا ما تواجدت اصول مالية هامة تمتلكها المؤسسات العامة ينبغي الإبلاغ بذلك في المحتوى السردي لهذا البُعد. وإن البُعد لا يتطلب تقدير للأصول غير المالية.

البُعد 12.3 يُقيّم ما إذا تواجدت اجراءات تحويل الأصول والتفويت فيها من خلال تشريع أو لائحة أو إجراء معتمد. يفحص ما إذا توفرت المعلومات للهيئة التشريعية أو عموم الجمهور بشأن التحويلات وعمليات التفويت. ويتضمن تحويل الأصول تحويل حقوق الاستخدام حتى في صورة احتفاظ الحكومة بالملكية.

التعريفات

تستند التعريفات المتعلقة بالأصول المستخدمة في هذا المؤشر إلى دليل احصاءات مالية الحكومة 2014.

مؤشر الأداء PI-13 إدارة الدين

الوصف

يُقيّم هذا المؤشر إدارة الدين المحلي والخارجي والضمانات. يسعى لتحديد ما إذا تواجدت ممارسات وسجلات وضوابط الرقابة المقبولة لضمان كفاءة وفعالية الترتيبات. يحتوي على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
13.1 تسجيل الديون والضمانات ورفع التقارير بها	
A	سجلات الدين المحلي والخارجي والدين المضمون كاملة ودقيقة وتخضع للتحديث والمطابقة شهريا. تنتج التقارير الإحصائية والإدارية الشاملة التي تغطي خدمة الدين، والمخزون، والعمليات ربع سنويا على الأقل.
B	سجلات الدين المحلي والخارجي والدين المضمون كاملة ودقيقة وتخضع للتحديث ربع سنويا. تخضع ***معظم*** المعلومات للمطابقة ربع سنويا. تنتج التقارير الإحصائية والادارية الشاملة التي تغطي خدمة الدين، والمخزون، والعمليات سنويا على الأقل.
C	تخضع سجلات الدين المحلي والخارجي والدين المضمون للتحديث سنوياً. تتم عمليات المطابقة سنوياً. المجالات التي تتطلب المطابقة فيها لمعلومات إضافية حتى تكون كاملة يتم الاعتراف بها بوصفها جزء من توثيق السجلات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
13.2 الترخيص في الإقتراض وإسناد الضمانات	
A	يمنح التشريع التصريح بالاقتراض، واصدار دين جديد، واصدار ضمانات القرض نيابة عن الحكومة المركزية لهيئة واحدة مسؤولة عن إدارة الدين. توفر السياسات والإجراءات الموثقة التوجيه للاقتراض، واصدار دين جديد والقيام بمعاملات تتعلق بالدين، واصدار ضمانات القرض، ورصد معاملات إدارة الدين من خلال هيئة واحدة لإدارة الدين. يجب اعتماد الاقتراض السنوي من الحكومة المركزية أو الهيئة التشريعية.
B	يمنح التشريع التصريح بالاقتراض، واصدار دين جديد، واصدار ضمانات القرض نيابة عن الحكومة المركزية لهيئات مُدرجة بشكل خاص في التشريع. توفر السياسات والإجراءات الموثقة التوجيه للقيام بالاقتراض والمعاملات الأخرى المتعلقة بالدين واصدار ضمانات القرض لهيئة واحدة أو هيئات عديدة. يتم رفع التقارير بهذه المعاملات ومراقبتها من خلال هيئة واحدة مسؤولة. يجب اعتماد الاقتراض السنوي من الحكومة أو الهيئة التشريعية.
C	يمنح التشريع التصريح بالاقتراض، واصدار دين جديد، واصدار ضمانات القرض نيابة عن الحكومة المركزية لهيئات مُدرجة بشكل خاص في التشريع. توفر السياسات والإجراءات الموثقة التوجيه للقيام بالاقتراض والمعاملات الأخرى المتعلقة بالدين واصدار ضمانات القرض لهيئة واحدة أو هيئات عديدة يتم رفع التقارير بهذه المعاملات ومراقبتها من خلال هيئة واحدة مسؤولة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C
13.3 استراتيجية إدارة الدين	
A	الإبلاغ العلني عن استراتيجية حالية متوسطة الأجل لإدارة الدين تغطي دين الحكومة القائم والمتوقع بأفق زمنية على الأقل ثلاث سنوات. تتضمن الاستراتيجية نطاقات اهداف للمؤشرات مثل معدلات الفائدة، وإعادة التمويل، ومخاطر العملات الأجنبية. يتم تقديم تقارير سنوية مقابل اهداف إدارة الدين إلى الهيئة التشريعية. تتسق خطة الاقتراض السنوية للحكومة مع الاستراتيجية المعتمدة.
B	الإبلاغ العلني عن استراتيجية حالية متوسطة الأجل لإدارة الدين تغطي دين الحكومة القائم والمتوقع بأفق زمنية على الأقل ثلاث سنوات. تتضمن الاستراتيجية نطاقات اهداف للمؤشرات مثل معدلات الفائدة، وإعادة التمويل، ومخاطر العملات الأجنبية.
C	الإبلاغ العلني عن استراتيجية حالية متوسطة الأجل لإدارة الدين تغطي دين الحكومة القائم والمتوقع. تشير الاستراتيجية على الأقل للتطور المفضل لمؤشرات المخاطر مثل معدلات الفائدة، وإعادة التمويل، ومخاطر العملات الأجنبية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

البُعدان 13.1 و13.2: الحكومة المركزية

البُعد 13.3: الحكومة المركزية فيما عدا الولايات الدول الفيدرالية

الفترة الزمنية

البُعد 13.1: في وقت التقييم

البُعد 13.2: السنة المالية الكاملة الأخيرة

البُعد 13.3: في وقت التقييم بالإشارة إلى السنوات المالية الثلاث الأخيرة.

إرشادات القياس

إن الحكومات التي تفشل في رصد التزاماتها المالية، التي تنتج عن الدين المحلي والخارجي والمضمون أو من متأخرات السداد بما في ذلك الرواتب والأجور، قد تتحمل تكاليف لخدمة الدين عالية وغير ضرورية ومن غير المرجح لها أن تستطيع تقديم الخدمات المخطط لها. لأغراض هذا المؤشر يشير الدين إلى دين الحكومة المركزية المحلي والخارجي. تم تناول مراقبة الدين المتعاقد عليه من خلال الحكومة المحلية والمؤسسات العامة بموجب المؤشر PI-10: رفع التقارير حول مخاطر المالية العامة.

البُعد 13.1 يُقيّم مدى سلامة وشمولية تسجيل ورفع التقارير بالدين المحلي والأجنبي والمضمون. يعتبر أمر محوري وجود نظام لرصد ورفع التقارير بشكل دوري حول السمات الرئيسية لمحفظة الدين لضمان الإدارة الفعالة والسليمة للبيانات مثل وضع موازنة دقيقة لخدمة الدين، والقيام بمدفوعات لخدمة الدين في الوقت المناسب، والتخطيط المحكم لعمليات التصرف في الدين (إعادة التفاوض، إعادة التمويل). يسمح رفع التقارير المنتظمة للحكومة برصد تنفيذ استراتيجية إدارة الدين الخاصة بها ومواجهة أي انحرافات قد تظهر.

البُعد 13.2 يُقيّم الترتيبات المتعلقة باعتماد ورقابة الحكومة للتعاقد على القروض واصدار الضمانات والتي تعتبر أمور ضرورية من أجل الأداء الملائم لإدارة الدين. يتضمن ذلك اعتماد كل القروض وكل الضمانات مقابل معايير ملائمة وتتسم بالشفافية من خلال هيئات الحكومة وفقًا لما هو محدد في التشريع الأولي. علاوة على ذلك ينبغي على السياسات والإجراءات الموثقة أن توفر التوجيه للقيام بالمعاملات المتعلقة بالدين. وينبغي على المحتوى السردي للنقاش المعني بهذا البُعد أن يعرض أي أدلة على الاتساق مع التشريع والإجراءات وما إذا كانت الموافقات الخاصة بالدين وضمانات القرض تتسق مع استراتيجية إدارة الدين التي يغطيها البُعد 13.3. تخضع للتغطية رصد الالتزامات الناتجة عن الضمانات الصادرة بموجب الاشراف على مخاطر المالية العامة في المؤشر PI-10.

البُعد 13.3 يُقيّم ما إذا قامت الحكومة بإعداد استراتيجية إدارة الدين بهدف طويل الأجل يتمثل في التعاقد على الدين ضمن مفاضلات المخاطر والتكلفة الوافية. ينبغي على استراتيجية إدارة الدين أن تغطي على الأقل المدى المتوسط (من ثلاث إلى خمس سنوات) وينبغي أن تتضمن وصف لتركيبة محفظة الدين القائمة وتطورها مع مرور الوقت. كما ينبغي على استراتيجية إدارة الدين أن تراعي مخاطر السوق الخاضعة للإدارة، خصوصًا سعر الفائدة، وسعر الصرف، ومخاطر إعادة التمويل/التمديد، وكذلك البيئة المستقبلية لإدارة الدين فيما يتعلق بتوقعات المالية العامة والدين. على سبيل المثال قد يستند ذلك إلى استراتيجية المالية العامة حسب تقييمها في المؤشر PI-15 والافتراضات التي جرت والقيود المتعلقة باختيار المحفظة. ومن الضروري أن على استراتيجية إدارة الدين أن تشير إلى الأهداف الاستراتيجية فيما يتعلق بالاتجاه المرجو للمؤشرات الرئيسية للمخاطر أو الأهداف الكمية لها.

ينبغي أن تعكس استراتيجية إدارة الدين وضع الدين الحالي وينبغي أن تخضع للمراجعة بشكل دوري، ومن المفضل سنويا، باعتبار ذلك جزءًا من عملية اعداد الموازنة. وينبغي أن تتوفر استراتيجية إدارة الدين بشكل علني.

المحور الرابع: وضع الموازنة واستراتيجية المالية العامة استنادًا إلى السياسات

مؤشر الأداء PI-14 التنبؤ بأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي

التنبؤ بالأحوال المالية ووضع الاقتصاد الكلي

الوصف

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على تطوير تنبؤات وافية لأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي، والتي تعتبر أمورًا ضرورية لتطوير استراتيجية مالية عامة مستدامة وضمان قابلية أكبر على التنبؤ بمخصصات الموازنة. كما يُقيّم قدرة الحكومة على تقدير الأثر المالي للتغييرات المحتملة في الظروف الاقتصادية. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
14.1 تنبؤات الاقتصاد الكلي	
A	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات بالمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي والتي تُدرج مع الافتراضات الضمنية في وثائق الموازنة المقدمة إلى الهيئة التشريعية. يجري تحديث هذه التنبؤات على الأقل مرة كل سنة. تغطي التنبؤات سنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين. تخضع التوقعات للمراجعة من خلال هيئة غير تلك التي قامت بالإعداد.
B	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات بالمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي والتي تُدرج مع المبررات في وثائق الموازنة المقدمة إلى الهيئة التشريعية. وتغطي التنبؤات سنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين.
C	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات للمؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
14.2 تنبؤات المالية العامة	
A	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات بالمؤشرات المالية الرئيسية بما في ذلك الإيرادات (حسب النوع)، ومُجمل الإنفاق، ورصيد الموازنة، لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين. تُدرج ضمن وثائق الموازنة المقدمة للهيئة التشريعية هذه التنبؤات مع الافتراضات الضمنية وشرح للاختلافات الرئيسية عن التنبؤات المحددة لسنة الموازنة الأخيرة.
B	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات بالمؤشرات المالية الرئيسية بما في ذلك الإيرادات (حسب النوع)، ومُجمل الإنفاق، ورصيد الموازنة، لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين. تُدرج ضمن وثائق الموازنة المقدمة للهيئة التشريعية هذه التنبؤات مع الافتراضات الضمنية.
C	تقوم الحكومة بإعداد تنبؤات بالإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
14.3 تحليل حساسية المالية العامة الكلية	
A	تقوم الحكومة بإعداد مجموعة من سيناريوهات التنبؤ بالمالية العامة تعتمد على الافتراضات البديلة للاقتصاد الكلي، ويجري نشر هذه السيناريوهات إلى جانب التنبؤ الرئيسي الخاص بها.
B	تقوم الحكومة للاستخدام الداخلي بإعداد مجموعة من سيناريوهات التنبؤ بالمالية العامة تعتمد على الافتراضات البديلة للاقتصاد الكلي. تتضمن وثائق الموازنة مناقشة اشكال حساسية التنبؤ.

C	تتضمن تنبؤات المالية العامة التي تم اعدادها تقييمًا نوعيا لأثر افتراضات الاقتصاد الكلي البديلة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

البُعد 14.1: الاقتصاد ككل

البُعدين 14.2 و14.3: الحكومة المركزية

الفترة الزمنية

السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

تعتبر توقعات المالية العامة والاقتصاد الكلي الوافية والقابلة للتحقق ضرورية لدعم تطوير استراتيجية مستدامة وقابلة للتنبؤ من أجل المالية العامة. ينبغي على اعداد التنبؤات الاقتصادية وتقدير تدفقات الإيرادات المستقبلية أن تكون عملية تتسم بالشفافية وتتخذ طابعًا رسميا. كذلك ينبغي أن تخضع الافتراضات الضمنية لشرح واضح وأن تكون قابلة للتحقق.

البُعد 14.1 يُقيّم مدى اعداد تنبؤات الاقتصاد الكلي متوسطة الأجل الشاملة والافتراضات الضمنية من أجل تعزيز عمليات التخطيط للمالية العامة والموازنة وتقديمها إلى الهيئة التشريعية باعتبارها جزءًا من عملية الموازنة السنوية. من أجل الاتساق مع العنصر 6 بالمؤشر PI-5 يجب أن تتضمن التنبؤات على الأقل تقديرات لنمو إجمالي الناتج المحلي، والتضخم، ومعدلات الفائدة، وسعر الصرف. ينبغي على التوقعات أن تقوم أيضًا بتحليل مدى مراجعة تنبؤات وافتراضات الاقتصاد الكلي من خلال هيئة غير الهيئة التي قامت بالإعداد، على سبيل المثال مجلس للمالية العامة. بالنسبة لدرجات التصنيف B وC قد يجري اعداد تنبؤات الاقتصاد الكلي الرسمية بواسطة البنك المركزي.

البُعد 14.2 يُقيّم ما إذا أعدت الحكومة تنبؤ للمالية العامة من أجل سنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين استنادًا إلى توقعات حديثة للاقتصاد الكلي والتي تعكس سياسات الإيرادات والنفقات المعتمدة من الحكومة. ينبغي عرض توقعات الإيرادات الحديثة حسب نوع الإيراد وينبغي أن تحدد بوضوح الافتراضات الضمنية (بما في ذلك المعدلات والتغطية والنمو المتوقع). ينبغي أن تقوم تقديرات الانفاق الحديثة على تقديرات السنة التالية للموازنة الماضية المعتمدة والمعدلة لتأخذ في الاعتبار الموازنة والأثر المالي متوسط الأجل لأي قرارات تتعلق بسياسة الإنفاق لما بعد الموازنة (ويشمل ذلك التعديلات المعتمدة للتضخم ورواتب الخدمة العامة). ينبغي شرح التفاوتات ما بين التنبؤ المالي النهائي المعتمد والتوقعات المُدرجة في الموازنة المعتمدة للسنة الماضية ونشرها كجزء من عملية الموازنة السنوية.

البُعد 14.3 يُقيّم قدرة الحكومة على تطوير ونشر سيناريوهات مالية بديلة تقوم على اساس تغييرات مقبولة غير متوقعة في أوضاع الاقتصاد الكلي أو عوامل مخاطر خارجية أخرى والتي لها أثر محتمل على الإيرادات والنفقات والدين. ووفقًا للمعتاد قد تنطوي هذه التحليلات على تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين.

مؤشر الأداء PI-15 استراتيجية المالية العامة

الوصف

يوفر هذا المؤشر تحليلا للقدرة على تطوير وتنفيذ استراتيجية مالية واضحة. كما أنه يقيس أيضًا القدرة على تطوير وتقييم الأثر المالي لمقترحات سياسة النفقات والإيرادات التي تدعم تنفيذ الأهداف المالية للحكومة. ويحتوي على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
15.1 أثر المالية العامة لمقترحات السياسة	
A	تقوم الحكومة بإعداد تقديرات للأثر المالي ***لجميع*** التغييرات المقترحة في سياسة النفقات والإيرادات لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين المقدمة إلى الهيئة التشريعية.
B	تقوم الحكومة بإعداد تقديرات للأثر المالي ***لجميع*** التغييرات المقترحة في سياسة النفقات والإيرادات لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين.
C	تقوم الحكومة بإعداد تقديرات للأثر المالي ***لجميع*** التغييرات المقترحة في سياسة النفقات والإيرادات لسنة الموازنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
15.2 اعتماد استراتيجية المالية العامة	
A	اعتمدت الحكومة وقدمت للهيئة التشريعية ونشرت استراتيجية مالية حالية تتضمن اهداف ومستهدفات مالية كمية واضحة ولها إطار زمني وكذلك اهداف نوعية لسنة الموازنة على الأقل والسنتين الماليتين التاليتين.
B	اعتمدت الحكومة وقدمت للهيئة التشريعية استراتيجية مالية حالية تتضمن اهداف مالية كمية أو نوعية لسنة الموازنة على الأقل والسنتين الماليتين التاليتين.
C	أعدت الحكومة للاستخدام الداخلي استراتيجية مالية حالية تتضمن اهداف نوعية لسياسة المالية العامة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
15.3 رفع التقارير عن نتائج المالية العامة	
A	قدمت الحكومة للهيئة التشريعية ونشرت مع الموازنة السنوية تقريرًا يشرح التقدم المحقق مقابل استراتيجيتها المالية ويوفر تفسيرًا لأسباب أي انحراف عن الأهداف والمستهدفات الموضوعة. كما يحدد التقرير الإجراءات المخطط لها بواسطة الحكومة لمواجهة أي انحرافات وفقا لما هو منصوص عليه في التشريع.
B	قدمت الحكومة للهيئة التشريعية إلى جانب الموازنة السنوية تقريرًا يشرح التقدم المحقق مقابل استراتيجيتها المالية ويوفر تفسيرًا لأسباب أي انحراف عن الاهداف والمستهدفات الموضوعة.
C	تقوم الحكومة بإعداد تقريرًا داخليا حول التقدم المحقق مقابل استراتيجيتها المالية. تم اعداد هذا التقرير للسنة المالية الكاملة الأخيرة على الأقل.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

البُعد 15.1: السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.

البُعدين 15.2 و15.3: السنة المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

تسمح الاستراتيجية المالية للحكومة بصياغة اهداف سياستها المالية لوحدات الحكومة المركزية والهيئة التشريعية وعموم الجمهور، بما في ذلك الاهداف والقيود المالية الكمية والنوعية المحددة. كما أنها توفر إطارًا بمقتضاه يمكن تقييم الأثر المالي لمقترحات سياسة الإيرادات والنفقات أثناء عملية اعداد الموازنة السنوية. ويؤكد ذلك على اتساق قرارات سياسة الموازنة مع الأهداف المالية.

البُعد 15.1 يُقيّم إمكانية الحكومة لتقدير الأثر المالي لمقترحات سياسة الإيرادات والنفقات التي تطورت أثناء اعداد الموازنة. ويعتبر تقييم الأثار المالية لتغييرات السياسة أمرًا محوريا لضمان اتصاف السياسات بميسورية التكاليف والاستدامة. قد يؤدي الفشل في التقدير الدقيق للأثر المالي للسياسات إلى قصور في الإيرادات ارتفاع في النفقات مما ينتج عنه عجز غير مقصود وزيادة في الدين مما يحد من قدرة الحكومة على تقديم الخدمات لمواطنيها.

ينبغي توثيق الأثر المالي لمقترحات السياسة واعداده من خلال وزارة المالية (أو هيئة الحكومة المركزية ذا الصلة) أو توحيده من خلال وزارة المالية في الحالات حيث تقوم الوحدات الفردية المُدرجة في الموازنة بإعداد التقديرات لمجالات السياسة ذات الصلة. فيما يتعلق بسياسة الإيرادات ينبغي على المُقيّمين التركيز على المقترحات ذات الأثر الملحوظ والمباشر على الإيرادات ويتضمن ذلك على سبيل المثال التغييرات الطارئة على معدلات وتغطية ضريب الدخل على الشركات، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، والجمارك ورسوم الانتاج غير المباشرة، والضرائب على الموارد الطبيعية. ينبغي على مقترحات سياسة الإيرادات تحديد أثر الإيرادات المُقدرة لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين. كذلك بالنسبة لمقترحات سياسة الإنفاق ينبغي أن يكون التركيز على ضمان تحديد التكلفة بالكامل للمقترحات الهامة لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين وأنها تتضمن التكاليف الدورية المصاحبة لمشروعات استثمار رأس المال. بالنسبة لمقترحات السياسة التي من المتوقع أن يكون لها أثر محدود فقط على مُجمل الإيرادات أو النفقات، مثل التغييرات القليلة في الرسوم والمصروفات أو التعديلات القليلة في مخصصات البنود الرئيسية، يكون كافيا لوزارة المالية اعداد تقدير لإجمالي أثر المالية العامة لهذه التعديلات في الإيرادات والنفقات.

ينبغي إدراج تفاصيل لتكاليف وافتراضات مقترحات السياسة المعتمدة من الحكومة ضمن وثائق الموازنة التي يتم تقديمها للهيئة التشريعية ونشرها. ينبغي على المُقيّمين الإشارة في المحتوى السردي إلى ما إذا تم أيضًا تقدير الأثار المالية الهامة للإجراءات المتخذة خارج عملية الموازنة والتي تم تقديمها إلى الهيئة التشريعية ونشرها.

البُعد 15.2 يُقيّم المدى الذي تقوم الحكومة من خلاله بإعداد استراتيجية مالية تحدد اهداف مالية لسنة الموازنة على الأقل والسنتين الماليتين التاليتين. تتضمن الاستراتيجية المالية جيدة الصياغة اهداف عددية أو مستهدفات أو قياسات للسياسة (مثل مستوى الرصيد المالي)، ومُجمل نفقات أو ايرادات الحكومة المركزية وتغييرات في رصيد الأصول والخصوم المالية. قد يجري عرض الموازنة المالية في شكل بيان أو خطة رسمية والتي يجري تحديدها كأهداف ضمن وثائق الموازنة السنوية أو كقواعد مالية المحددة من خلال التشريع.

البُعد 15.3 يُقيّم المدى الذي توفر الحكومة من خلاله، كجزء من وثائق الموازنة السنوية المقدمة للهيئة التشريعية، تقييمًا لإنجازاتها مقابل اهدافها ومستهدفاتها المالية المحددة. ينبغي أن يتضمن التقييم أيضًا تفسيرًا لأي انحرافات عن الأهداف والمستهدفات المعتمدة وكذلك الإجراءات التصحيحية المقترحة. ينبغي أن تشير الإجراءات إلى مبادرات محددة ترتبط بشكل مباشر بتحقيق تحسينات في النتائج المالية.

مؤشر الأداء PI-16 منظور متوسط الأجل لموازنة الإنفاق

الوصف

يفحص هذا المؤشر مدى تطوير موازنات الإنفاق متوسط الأجل ضمن السقوف الواضحة للإنفاق بالموازنة متوسطة الأجل. كما يفحص مدى استخلاص الموازنات السنوية من التقديرات متوسطة الأجل ودرجة المواءمة ما بين تقديرات الموازنة متوسطة الأجل والخطط الاستراتيجية. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
16.1 تقديرات للإنفاق متوسط الأجل	
A	تعرض الموازنة السنوية تقديرات للإنفاق لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين المخصصة حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والبرامجي (أو الوظيفي).
B	تعرض الموازنة السنوية تقديرات للإنفاق لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين المخصصة حسب التصنيف الإداري والاقتصادي.
C	تعرض الموازنة السنوية تقديرات للإنفاق لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين المخصصة حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
16.2 سقوف الإنفاق متوسط الأجل	
A	اعتمدت الحكومة مُجمل سقوف الإنفاق وعلى مستوى الوزارة لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين قبل اصدار أول تعميم للموازنة.
B	اعتمدت الحكومة مُجمل سقوف الإنفاق لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين وكذلك السقوف على مستوى الوزارة لسنة الموازنة قبل اصدار أول تعميم للموازنة.
C	اعتمدت الحكومة مُجمل سقوف الإنفاق لسنة الموازنة والسنتين الماليتين التاليتين قبل اصدار أول تعميم للموازنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
16.3 ملائمة الخطط الاستراتيجية والموازنات متوسطة الأجل	
A	تخضع الخطط الاستراتيجية متوسطة الأجل للإعداد وتحديد التكلفة بالنسبة ***لمعظم*** الوزارات. تتوائم ***معظم*** مقترحات سياسة الإنفاق في تقديرات الموازنة متوسطة الأجل المعتمدة مع الخطط الاستراتيجية.
B	تخضع الخطط الاستراتيجية متوسطة الأجل للإعداد بالنسبة ***لغالبية*** الوزارات وتتضمن معلومات حول التكلفة. تتوائم ***غالبية*** مقترحات سياسة الإنفاق في تقديرات الموازنة متوسطة الأجل المعتمدة مع الخطط الاستراتيجية.
C	تخضع الخطط الاستراتيجية متوسطة الأجل للإعداد بالنسبة ***لبعض*** الوزارات. تتوائم ***بعض*** مقترحات سياسة الإنفاق في تقديرات الموازنة متوسطة الأجل المعتمدة مع الخطط الاستراتيجية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
16.4 اتساق الموازنات مع تقديرات السنة الماضية	
A	توفر وثائق الموازنة شرح ***لجميع*** التغييرات في تقديرات الإنفاق بين الموازنة متوسطة الأجل الماضية والموازنة متوسطة الأجل الحالية على مستوى الوزارة.

B	توفر وثائق الموازنة شرح ***لمعظم*** التغييرات في تقديرات الإنفاق بين السنة الثانية للموازنة متوسطة الأجل الماضية والسنة الأولى للموازنة متوسطة الأجل الحالية على مستوى الوزارة.
C	توفر وثائق الموازنة شرح ***لبعض*** التغييرات في تقديرات الإنفاق بين السنة الثانية للموازنة متوسطة الأجل الماضية والسنة الأولى للموازنة متوسطة الأجل الحالية على المستوى المُجمل.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

الأبعاد 16.1 و16.2 و16.3: الموازنة الماضية المقدمة للهيئة التشريعية.

البُعد 4.16: ترتبط "الموازنة متوسطة الأجل الماضية" بالموازنة المعتمدة من خلال الهيئة التشريعية للسنة المالية الكاملة الماضية وترتبط "الموازنة متوسطة الأجل الحالية" للموازنة المعتمدة من خلال الهيئة التشريعية للسنة المالية الحالية.

إرشادات القياس

يكون لقرارات سياسة الإنفاق أثار متعددة السنوات وينبغي أن تتوائم مع وفرة الموارد على المدى متوسط الأجل. كذلك ينبغي أن تتسق تقديرات الإنفاق الناتجة مع الإجماليات المالية المحددة من خلال الاستراتيجية المالية (المشار إليها في المؤشر PI-15: استراتيجية المالية العامة). كما تحتاج إلى أن تتسق مع توقعات الإيرادات ومتطلبات سياسة الإنفاق المتواصلة المُدرجة في الموازنة (المشار إليها في المؤشر PI-14: التنبؤ بأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي). ينبغي على التقديرات للسنوات التالية لسنة الموازنة في الموازنة متوسطة الأجل أن توفر قيد على المالية العامة وفقًا لاستراتيجية المالية العامة وكذلك توفير الأساس لمخصصات موازنة السنوات المستقبلية على مستوى المُجمل والوزارة. وينبغي أن تخضع تقديرات الموازنة متوسطة الأجل للتحديث سنويا وتبني على موازنة وتقديرات السنة الماضية من خلال عملية تتسم بالشفافية والقدرة على التنبؤ. كما ينبغي أن تتوائم مقترحات سياسة الإنفاق المقدمة للحكومة مع اهداف السياسة المشار إليها في الخطط الاستراتيجية المعتمدة ومحددة التكلفة.

البُعد 16.1 يُقيّم مدى اعداد وتحديث تقديرات الموازنة متوسطة الأجل كجزء من عملية الموازنة السنوية. يستهدف اعداد التقديرات متوسطة الأجل تعزيز الانضباط المالي وتحسين قابلية التنبؤ بمخصصات الموازنة. ينبغي تقسيم التقديرات متوسطة الأجل حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والبرامجي أو الوظيفي رفيع المستوى. وينبغي على التصنيف الإداري أن يحدد الجهة المسؤولة عن تخصيص الموازنة ذات الصلة على سبيل المثال الوزارة أو الإدارة المعنية. ومن أجل تزويد الوزارات ومدراء البرامج بالمرونة لإدارة ضغوطات الموازنة والاستجابة معها ضمن سقوف الإنفاق الخاصة بها يقتصر التصنيف حيث النوع الإقتصادي على التصنيف ذو رقمين الخاص بإحصاءات مالية الحكومة.

البُعد 16.2 يُقيّم ما إذا انطبقت سقوف الإنفاق للتقديرات الناتجة عن الوزارات لضمان أن الإنفاق فيما يتعدى سنة الموازنة يتسق مع سياسة مالية الحكومة واهداف الموازنة. وينبغي إصدار هذه السقوف للوزارات قبل أو عند توزيع التعميم الأول مع بداية دورة إعداد الموازنة السنوية. يختلف هذا البُعد عن البُعد 17.2 (إرشادات بشأن اعداد الموازنة) لأنه يراعي فقط سقوف الموازنة متوسطة الأجل بينما يسمح 17.2 لسقوف موازنة الإنفاق متوسطة الأجل أو السنوية.

البُعد 16.3 يقيس مدى مواءمة مقترحات سياسة الإنفاق المعتمدة للخطط الاستراتيجية أو القطاعية محددة التكلفة للوزارة. ينبغي على الخطط الاستراتيجية تحديد الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف متوسطة إلى طويلة الأجل والمخرجات والنتائج المخططة. يتناول المؤشر PI-8 (معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات) رفع التقارير المتعلقة بالمخرجات والنتائج. وينبغي أن تحدد الخطط أثار تكلفة التزامات السياسة الحالية ويتضمن ذلك أي فجوات في التمويل وكذلك تحديد مقترحات سياسة الإنفاق الجديدة حسب الأولوية بما يتسق مع اهداف سياسة الحكومة. كذلك ينبغي أن تتضمن المعلومات المتعلقة بالتكلفة النفقات المتكررة، وتكاليف رأس المال، وأثار التكلفة المتكررة للالتزامات الاستثمار، فضلا عن أي مصدر من مصادر التمويل. وبينما تميل الخطط القطاعية إلى أن تتسم بالطموح إلا أن أثار التكلفة ينبغي أن تكون واقعية، حيث ينبغي عليها مراعاة اهداف السياسة المالية للحكومة والقيود المالية التي تفرضها هذه الأهداف على عملية اتخاذ القرار المتعلق بالإنفاق. سوف تحدث الملائمة ما بين الخطط الاستراتيجية وتقديرات الموازنة عندما يغطي كل منهما نفس اهداف السياسة، أو المبادرات، أو الأنشطة، أو البرامج.

قد تستخدم الدول التي أدخلت البرامج متعددة السنوات أو الموازنة التي تستند إلى الأداء مصطلحات وأساليب مختلفة لتطوير الخطط متوسطة الأجل وتحديد تكلفتها وتنفيذها. لهذا ينبغي على المُقيّمين احلال الإشارة إلى البرامج متوسطة الأجل أو أي فئات أخرى للموازنة المستندة إلى الأداء محل الخطط الاستراتيجية والقطاعية في هذا المؤشر، كلما أمكن.

البُعد 16.4 يُقيّم مدى اتخاذ تقديرات الإنفاق في الموازنة متوسطة الأجل الماضية كأساس للموازنة متوسطة الأجل الحالية. وستكون هذه هي الحالة إذا ما تسنى الشرح

والتحديد الكامل لكل تفاوت في الإنفاق ما بين السنوات المقابلة في كل موازنة متوسطة الأجل. إذا ما أمكن تسوية الاختلافات وشرحها فإن هذا يوضح أن الموازنة متوسطة الأجل تجري كعملية ديناميكية مع قيام كل موازنة لاحقة بالبناء على السابقة لها. هذا يشير إلى أن كل تخطيط متوسط الأجل يدخل في إعداد الموازنات ويوفر وسيلة لتعزيز الانضباط المالي فيما يتعدى سنة واحدة. قد يتضمن تفسير التغييرات عن الموازنة متوسطة الأجل للسنة الماضية اشارات لتغييرات في أوضاع الاقتصاد الكلي ومراجعة للمتغيرات والمُعامِلات الهامة والتغييرات الطارئة على سياسة الحكومة وأولويات الإنفاق.

تغطي مؤشرات أخرى المزيد من المسائل المتعلقة بالإفصاح عن الإطار متوسط الأجل واعتماده مثل محتويات وثائق الموازنة التي يغطيها المؤشر PI-5، واعتماد الهيئة التشريعية في المؤشر PI-18 ووصول عموم الجمهور لمعلومات حول الموازنة في المؤشر PI-9.

مؤشر الأداء PI-17 عملية إعداد الموازنة

الوصف

يقيس هذا المؤشر فعالية مشاركة الأطراف المعنية في عملية إعداد الموازنة وخاصة القيادات السياسية، وما إذا اتسمت هذه المشاركة بالنظام ودقة التوقيت. ويحتوي على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
17.1 التقويم الزمني للموازنة	
A	يتواجد تقويم زمني واضح للموازنة السنوية ويتم الالتزام به من الجميع ويسمح للوحدات المُدرجة في الموازنة بمدة لا تقل عن ستة أسابيع من استلام تعميم الموازنة لاستكمال تقديراتها التفصيلية في الموعد المحدد على نحو ذي مغزى.
B	يتواجد تقويم زمني واضح للموازنة السنوية ويتم الالتزام به إلى حد كبير. يسمح التقويم الزمني للوحدات المُدرجة في الموازنة بأربعة أسابيع من استلام تعميم الموازنة. تكون ***معظم*** الوحدات المُدرجة في الموازنة قادرة على استكمال *تقديراتها التفصيلية في الموعد المحدد*.
C	يتواجد تقويم زمني للموازنة السنوية وتلتزم ***بعض*** الوحدات المُدرجة في الموازنة به وتفي بالتوقيتات المحددة لاستكمال التقديرات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
17.2 إرشادات بشأن إعداد الموازنة	
A	اصدار تعميم أو تعميمات واضحة وشاملة للموازنة من أجل الوحدات المُدرجة في الموازنة تغطي إجمالي نفقات الموازنة عن السنة المالية بالكامل. تعكس الموازنة سقوف الوزارة المعتمدة من رئاسة الوزراء (أو ما يقابلها) قبل توزيع التعميم على الوحدات المُدرجة في الموازنة.
B	اصدار تعميم أو تعميمات واضحة وشاملة للموازنة من أجل الوحدات المُدرجة في الموازنة تغطي إجمالي نفقات الموازنة عن السنة المالية بالكامل. تعكس الموازنة سقوف الوزارة المقدمة إلى رئاسة الوزراء (أو ما يقابلها). قد يتم اعتماد السقوف من رئاسة الوزراء بعد توزيع التعميم على الوحدات المُدرجة في الموازنة ولكن قبل استكمال الوحدات المُدرجة في الموازنة لتقديمها.
C	اصدار تعميم أو تعميمات الموازنة للوحدات المُدرجة في الموازنة ويتضمن ذلك السقوف للمجالات الإدارية أو الوظيفية. يتم تغطية إجمالي نفقات الموازنة للسنة المالية بالكامل. تخضع تقديرات الموازنة للمراجعة والاعتماد بواسطة رئاسة الوزراء بعد استكمالها بكل تفاصيلها من خلال الوحدات المُدرجة في الموازنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
17.3 تقديم الموازنة للهيئة التشريعية	
A	قدمت الجهة التنفيذية مقترح الموازنة السنوية للهيئة التشريعية قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	قدمت الجهة التنفيذية مقترح الموازنة السنوية للهيئة التشريعية قبل شهرين على الأقل من بداية السنة المالية في سنيتن من السنوات الثلاث الأخيرة وقدمته قبل بداية السنة المالية في السنة الثالثة.
C	قدمت الجهة التنفيذية مقترح الموازنة السنوية للهيئة التشريعية قبل شهر على الأقل من بداية السنة المالية في سنيتن من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

البُعدين 17.1 و17.2: الموازنة الماضية المقدمة للهيئة التشريعية.

البُعد 17.3: السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة

إرشادات القياس

بينما تكون وزارة المالية (أو ما يقابلها من هيئة للحكومة المركزية) غالبًا هي المسؤولة عن عملية اعداد الموازنة فإن المشاركة الفعالة من الوزارات الأخرى أو الوحدات المُدرجة في الموازنة وكذلك القيادة السياسية مثل رئاسة الوزراء (أو أي جهة مقابلة) تؤثر على مدى انعكاس الموازنة لأولويات الاقتصاد الكلي والمالية العامة وسياسة النفقات والإيرادات. تتطلب المشاركة الفعالة عملية موازنة متكاملة من الأعلى إلى أسفل ومن الأسفل إلى الأعلى وتنطوي على إشراك كل الأطراف بشكل منتظم ويتسم بدقة في التوقيت وفقًا لتقويم زمني لإعداد الموازنة محدد مسبقًا. لم يغطي هذا الجزء النطاق الأوسع لمشاركة الهيئة التشريعية والمواطنين في عملية الموازنة ولكن مشاركة الهيئة التشريعية في عملية الموازنة باعتبارها تمثل المواطنين تخضع للتقييم في المؤشر PI-18.

البُعد 17.1 يُقيّم ما إذا تواجد تقويم زمني ثابت للموازنة ومدى الالتزام به. قد تبدأ الوحدات المُدرجة في الموازنة عمليا في العمل على إعداد تقديرات الموازنة بشكل مبكر أكثر قبل بداية التقويم الزمني للموازنة ولكن من المهم إعطاءها الوقت الكافي لإعداد مقترحات الموازنة التفصيلية الخاصة بها بما يتوافق مع الإرشادات ويتضمن ذلك سقوف إنفاق الموازنة لتعميم (تعميمات) الموازنة إذا ما صدرت. قد يؤدي التأخير في العملية وتمرير الموازنة إلى التشكيك في النفقات المعتمدة وينتج عن ذلك تأخير في بعض انشطة الحكومة والتي من المرجح ان تتضمن عقودًا رئيسية.

البُعد 17.2 يُقيّم وضوح وشمولية الإرشادات من أعلى إلى أسفل بشأن الإعداد لتقديمات الموازنة. يفحص تعميم (تعميمات) الموازنة أو ما يقابلها لتحديد ما إذا توفرت الإرشادات الواضحة حول عملية الموازنة بما في ذلك سقوف الإنفاق أو ما إذا تم وضع حدود التخصيص الأخرى للوزارات أو الوحدات المُدرجة في الموازنة أو المجالات الوظيفية الأخرى. ينبغي تغطية الموازنة للسنة المالية القادمة بالكامل (والسنوات ذات الصلة اللاحقة لأنظمة الموازنة متوسطة الأجل) في الإرشادات المتوفرة من خلال التعميم (التعميمات).

ومن أجل تجنب التغييرات الآنية الطارئة على مقترحات الموازنة من المهم المشاركة الفعالة للقيادة السياسية في وضع مُجمل المخصصات المعنية بأولويات الإنفاق من مرحلة مبكرة من عملية إعداد الموازنة. ينبغي أن يجري ذلك من خلال مراجعة واعتماد السقوف في تعميم الموازنة إما باعتماد تعميم الموازنة أو باعتماد اقتراح مسبق لمُجمل السقوف، على سبيل المثال نظرة عامة للموازنة أو نظرة عامة أو إطار مالي معتمد متوسط الأجل. يختلف هذا البُعد عن 16.2 والذي يراعي فقط ما إذا كان سقوف الإنفاق متوسط الأجل قد وضعتها الحكومة. لا يتطلب هذا البُعد سقوف إنفاق متوسط الأجل للموازنات متوسطة الأجل ولكن يُقيّم فقط ما إذا تم وضع سقوف إنفاق متوسطة الأجل أو سنوية.

البُعد 17.3 يُقيّم دقة توقيت تقديم اقتراح الموازنة السنوية للهيئة التشريعية أو الجهة ذات الاختصاص المماثل وذلك حتى يتوفر للهيئة التشريعية الوقت الملائم لمراجعة الموازنة بما يمكن من اعتماد الموازنة قبل بداية السنة المالية.

يغطي هذا المؤشر كل جزء من اجزاء الموازنة السنوية للحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة، وذلك سواء كانت مُدرجة أو تستخدم عمليات منفصلة. ومن الناحية المثالية يتم ضمان ذلك من خلال عملية موازنة فردية أو موحدة والتعميم (التعميمات) ذات الصلة والتي تغطي إجمالي إيرادات الحكومة، والنفقات المتكررة، ونفقات رأس المال، والتحويلات، والتمويل المحدد وما إلى ذلك من أمور. في حالة تقسيم العملية إلى أجزاء مختلفة وكما يحدث مع موازنات رأس المال والموازنات المتكررة ينبغي استيفاء متطلبات درجات التصنيف الترتيبي لكل عملية منفصلة.

تحقيقًا لأغراض هذا المؤشر تعتبر الوحدات المُدرجة في الموازنة هي تلك المعنية مباشرة بمسؤولية تنفيذ الموازنة بما يتوافق مع سياسات الإنفاق والتي تتلقى مباشرة الأموال أو الترخيص في التعهد بالإنفاق من الهيئة التشريعية. ينبغي ألا يتضمن التقييم وحدات الحكومة التي ترفع التقارير إلى وحدة الإشراف التي تتلقى منها الأموال.

مؤشر الأداء PI-18 الفحص التشريعي للموازنات

الوصف

يُقيّم هذا المؤشر طبيعة الفحص التشريعي ومداه بالنسبة للموازنة السنوية. يتناول هذا المؤشر المدى الذي تقوم من خلاله الهيئة التشريعية بفحص الموازنة السنوية ومناقشتها والموافقة عليها، ويتضمن ذلك مدى رسوخ اجراءات الهيئة التشريعية الخاصة بالفحص والالتزام بها. يُقيّم المؤشر أيضًا وجود قواعد لإدخال تعديلات على الموازنة خلال السنة بدون موافقة مُسبقة من الهيئة التشريعية. يحتوي هذا المؤشر على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M1 (WL)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
18.1 نطاق فحص الموازنة	
A	تغطية مراجعة الهيئة التشريعية السياسات المالية، والتنبؤات المالية متوسطة الأجل، والأولويات متوسطة الأجل فضلا عن تفاصيل حول النفقات والإيرادات.
B	تغطية مراجعة الهيئة التشريعية السياسات والإجماليات المالية للسنة القادمة فضلا عن تفاصيل حول النفقات والإيرادات.
C	تغطية مراجعة الهيئة التشريعية تفاصيل حول النفقات والإيرادات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
18.2 الإجراءات التشريعية لفحص الموازنة	
A	اقرار الهيئة التشريعية للإجراءات التي تتبعها الهيئة التشريعية في مراجعة مقترحات الموازنة قبل جلسات استماع الموازنة والالتزام بهذه الاجراءات. تتضمن الاجراءات ترتيبات للاستشارة العامة. وتتضمن أيضًا الترتيبات التنظيمية الداخلية مثل لجان المراجعة المتخصصة، والدعم الفني واجراءات التفاوض.
B	اقرار الهيئة التشريعية للإجراءات التي تتبعها الهيئة التشريعية في مراجعة مقترحات الموازنة قبل جلسات استماع الموازنة والالتزام بهذه الاجراءات. وتتضمن الترتيبات التنظيمية الداخلية مثل لجان المراجعة المتخصصة، والدعم الفني واجراءات التفاوض.
C	اقرار الهيئة التشريعية للإجراءات التي تتبعها الهيئة التشريعية في مراجعة مقترحات الموازنة قبل جلسات استماع الموازنة والالتزام بهذه الاجراءات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
18.3 توقيت الموافقة على الموازنة	
A	موافقة الهيئة التشريعية على الموازنة السنوية قبل بداية السنة في كل من السنوات المالية الثلاث الأخيرة.
B	موافقة الهيئة التشريعية على الموازنة السنوية قبل بداية السنة في سنتين من السنوات المالية الثلاث الأخيرة، مع تأخير يصل إلى شهر في السنة الثالثة.
C	موافقة الهيئة التشريعية على الموازنة السنوية خلال شهر من بداية السنة في سنتين أو أكثر من السنوات المالية الثلاث الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
18.4 قواعد إدخال تعديلات على الموازنة من خلال الجهة التنفيذية	
A	وجود قواعد واضحة لإدخال التعديلات على الموازنة خلال السنة بواسطة الجهة التنفيذية. تضع القواعد حدود صارمة حول مدى وطبيعة التعديلات ويتم الالتزام بها في **جميع** الحالات.
B	وجود قواعد واضحة لإدخال التعديلات على الموازنة خلال السنة بواسطة الجهة التنفيذية، ويتم الالتزام بها في ***معظم*** الحالات. يجوز السماح بعمليات إعادة تخصيص إدارية مكثفة.

C	وجود قواعد واضحة والتي يجوز الالتزام بها في ***بعض*** الحالات أو يجوز لها السماح بإعادة التخصيص الإداري المكثف وكذلك الاتساع بنطاق إجمالي النفقات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

موازنة الحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

الأبعاد 18.1، و18.2، و18.4: السنة المالية الكاملة الأخيرة.

البُعد 18.3: السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

في معظم الدول تحصل الحكومة على سلطة الانفاق بواسطة الهيئة التشريعية وذلك من خلال تمريرها قانون الموازنة السنوية. وإذا ما لم تقم الهيئة التشريعية بفحص القانون ومناقشته على نحو دقيق فإنها بذلك لا تكون مارست سلطتها بفعالية وعليه سوف تتقوض مساءلة الحكومة أمام الناخبين. يدعم عملية تقييم الفحص التشريعي ومناقشته قانون الموازنة السنوي مع مراعاة عوامل عديدة بما فيها نطاق الفحص، والاجراءات الداخلية للفحص والمناقشة، والوقت المسموح به من أجل هذه العملية.

البُعد 18.1 يُقيّم نطاق الفحص التشريعي. ينبغي أن يغطي هذا الفحص مراجعة السياسات المالية، والتنبؤات المالية متوسطة الأجل، والأولويات متوسطة الأجل فضلا عن التفاصيل المحددة بشأن التقديرات الخاصة بالنفقات والإيرادات. في بعض نُظم الاختصاص يجوز إجراء المراجعة في مرحلتين أو أكثر والتي من المحتمل أن تنطوي على وجود فجوة ما بين مراجعة الجوانب متوسطة الأجل ومراجعة تفاصيل التقديرات المعنية بالسنة المالية القادمة. ومع غياب الهيئة التشريعية التي تؤدي وظائف الفحص التشريعي قد يحصل هذا البُعد على الدرجة (D) ويرجع ذلك إلى عدم تلبية متطلبات الدرجة (C).

البُعد 18.2 يُقيّم مدى ثبات اجراءات المراجعة والالتزام بها. يتضمن ذلك ترتيبات للمشورة العامة، والترتيبات التنظيمية الداخلية والمتعلقة باللجان، والدعم الفني، واجراءات التفاوض. ينبغي أن يكون تواجد الإجراءات ذات الصلة وتوقيتها أمر قابل للتحقق منه بالرجوع إلى سجلات الجلسات والقرارات التشريعية. يغطي المؤشر PI-5 مدى ملائمة وثائق الموازنة المتوفرة للهيئة التشريعية.

البُعد 18.3 يُقيّم دقة توقيت عملية الفحص فيما يتعلق بقدرة الهيئة التشريعية على اقرار الموازنة قبل بداية السنة المالية الجديدة. يعتبر الموعد المحدد من الأمور الهامة حتى تكون الوحدات المُدرجة في الموازنة في بداية السنة المالية على دراية بالموارد التي سوف تتوفر لهم من أجل تقديم الخدمة. إن الوقت المتاح للفحص يتحدد بشكل كبير حسب وقت تقديم مقترحات الموازنة التنفيذية إلى الهيئة التشريعية، وذلك حسب التقييم الموضح في المؤشر PI-17. ينبغي على الشرح الوارد في التقييم تحديد الوقت الفعلي الذي استغرقته الهيئة التشريعية في مراجعة مقترح الموازنة.

البُعد 18.4 تقييم الترتيبات الجارية للنظر في التعديلات الطارئة على الموازنة خلال السنة والتي لا تتطلب موافقة تشريعية. تمثل هذه التعديلات سمة مشتركة في عمليات الموازنة السنوية. وتجنبًا لتقويض مصداقية الموازنة الأصلية يجب على أي تصريح تنفيذي بإجراء التعديلات أن يلتزم بقواعد محددة بوضوح.

تتوفرإرشادات أخرى حول تطبيق هذه القاواعد ضمن دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية.

المحور الخامس: قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة

مؤشر الأداء PI-19 إدارة الإيرادات

الوصف

يرتبط هذا المؤشر بالهيئات التي تقوم بإدارة إيرادات الحكومة المركزية والتي قد تتضمن إدارة الضرائب وإدارة الجمارك وإدارة مساهمات الضمان الاجتماعي. كما يغطي الهيئات التي تقوم بإدارة الإيرادات من مصادر هامة أخرى مثل استخراج الموارد الطبيعية. بما في ذلك المؤسسات العامة العاملة كجهات تنظيمية والشركات القابضة المعنية بمصالح الحكومة. في هذه الحالات سوف يتطلب التقييم جمع المعلومات من هيئات خارج القطاع الحكومي. يُقيّم المؤشر الإجراءات المستخدمة لجمع ورصد إيرادات الحكومة المركزية. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
19.1 الحقوق والالتزامات المرتبطة بقياسات الإيرادات	
A	تستخدم الهيئات التي تجمع ***معظم*** الإيرادات قنوات عديدة لتزويد الدافعين بفرص وصول سهلة إلى معلومات شاملة وحديثة حول مجالات التزامات الإيرادات الرئيسية وكذلك الحقوق بما في ذلك كحد أدنى عمليات واجراءات الطعن.
B	تستخدم الهيئات التي تجمع ***غالبية*** الإيرادات قنوات عديدة لتزويد الدافعين بفرص وصول سهلة إلى معلومات شاملة وحديثة حول مجالات التزامات الإيرادات الرئيسية وكذلك الحقوق بما في ذلك كحد أدنى عمليات واجراءات الطعن.
C	تستخدم الهيئات التي تجمع ***غالبية*** الإيرادات قنوات عديدة لتزويد الدافعين بفرص وصول إلى المعلومات حول مجالات التزامات الإيرادات الرئيسية وكذلك الحقوق بما في ذلك كحد أدنى عمليات واجراءات الطعن.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
19.2 إدارة مخاطر الإيرادات	
A	تستخدم الهيئات التي تجمع ***معظم*** الإيرادات منهج شامل وهيكلي ومنتظم لتقييم مخاطر الامتثال وتحديدها حسب الأولوية لجميع فئات الإيرادات وكحد أدنى لكبار ومتوسطي دافعي الإيرادات الخاصة بها.
B	تستخدم الهيئات التي تجمع ***غالبية*** الإيرادات منهج هيكلي ومنتظم لتقييم مخاطر الامتثال وتحديدها حسب الأولوية لبعض فئات الإيرادات وكحد أدنى لكبار دافعي الإيرادات الخاصة بها.
C	تستخدم الهيئات التي تجمع ***غالبية*** الإيرادات مناهج هيكلية ومنتظمة بشكل جزئي لتقييم مخاطر الامتثال وتحديدها حسب الأولوية ***لبعض*** مسارات الإيرادات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
19.3 استقصاء ومراجعة الإيرادات	
A	تقوم الهيئات التي تجمع ***معظم*** الإيرادات بإجراء مراجعات واستقصاءات الاحتيال التي تخضع للإدارة والإبلاغ بموجب خطة موثقة لتحسين الالتزام وتستكمل ***جميع*** المراجعات والاستقصاءات المخططة.
B	تقوم الهيئات التي تجمع ***غالبية*** الإيرادات بإجراء مراجعات واستقصاءات الاحتيال التي تخضع للإدارة والإبلاغ بموجب خطة موثقة لتحسين الالتزام وتستكمل ***جميع*** المراجعات والاستقصاءات المخططة.
C	تقوم الهيئات التي تجمع ***غالبية*** ايرادات الحكومة بإجراء مراجعات واستقصاءات الاحتيال باستخدام خطة لتحسين الالتزام وتستكمل ***غالبية*** المراجعات

	والاستقصاءات المخططة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
19.4 رصد المتأخرات من الإيرادات	
A	رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية السنة المالية الكاملة الماضية أقل من 10 بالمئة من إجمالي تحصيل الإيرادات للسنة ومتأخرات الإيرادات الأقدم من 12 شهر أقل من 25 بالمئة من إجمالي متأخرات الإيرادات للسنة.
B	رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية السنة المالية الكاملة الماضية أقل من 20 بالمئة من إجمالي تحصيل الإيرادات للسنة ومتأخرات الإيرادات الأقدم من 12 شهر أقل من 50 بالمئة من إجمالي متأخرات الإيرادات للسنة.
C	رصيد متأخرات الإيرادات في نهاية السنة المالية الكاملة الماضية أقل من 40 بالمئة من إجمالي تحصيل الإيرادات للسنة ومتأخرات الإيرادات الأقدم من 12 شهر أقل من 75 بالمئة من إجمالي متأخرات الإيرادات للسنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية

الفترة الزمنية

البُعدين 19.1 و19.2: في وقت التقييم

البُعدين 19.3 و19.4: السنة المالية الكاملة الأخيرة

إرشادات القياس

تعتبر قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات من المكونات الضرورية لأي نظام لإدارة المالية العامة. وإنها أيضًا مجال حيث يوجد تفاعل مباشر ما بين الأفراد والمنشآت من جانب والدولة من جانب أخر. يجب على الحكومة تزويد المسؤولين عن توفير الإيرادات بفهم واضح بحقوقهم والتزاماتهم وكذلك الإجراءات التي يتم اتباعها في حالت الطعن مع ضمان وجود الآليات لتحقيق الامتثال.

البُعد 19.1 يُقيّم مدى وصول الأفراد والمنشآت إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم والتزاماتهم وكذلك للإجراءات والعمليات الإدارية التي تسمح بالطعن مثل وجود جهة مستقلة خارج النظام القانوني العام (ومن الناحية المثالية "محكمة للضرائب") والتي تكون قادرة على النظر في التظلمات.

البُعد 19.2 يُقيّم مدى استخدام منهج شامل وهيكلي ومنتظم ضمن هيئات الإيرادات لتقييم مخاطرعدم الامتثال وتحديد الأولويات الخاصة بها. تعتمد إدارة الإيرادات الحديثة بشكل متزايد على التقييم الذاتي وتستخدم الطرق القائمة على اساس المخاطر لضمان الامتثال. من المرجح للقيود المتعلقة بالموارد أن تتطلب تركيز عمليات إدارة الإيرادات على تحديد الدافعين والمعاملات التي تتسم بأكبر احتمالية للمخاطرة بعدم الامتثال. تساهم عملية الإدارة الفعالة للمخاطر في الحد من التهرب وأوجه عدم الانتظام في إدارة الإيرادات وكذلك خفض تكلفة التحصيل للهيئات التي تقوم بتحصيل الإيرادات وتكلفة الامتثال الدافعين. ينبغي على المُقيّمين مراعاة استخدام عملية إدارة المخاطر في التسجيل مدفوعات الضرائب والجمارك والضمان الاجتماعي ووضع الملفات الخاصة بها وسدادها واستردادها. كذلك ينبغي عليهم التعليق على كفاءة هذه العمليات، كما ينبغي أن يتناول التقييم تدابير التخفيف الموضوعة مثل المراجعات والاستقصاءات وضوابط أسعار التحويل وأنشطة رفع الوعي/الاتصال.

البُعد 19.3 يُقيّم ما إذا تواجدت ضوابط كافية لردع التهرب وضمان الكشف عن حالات عدم الامتثال. يجب أن تتواجد أنظمة صحيحة للمراجعة والاستقصاء والتي تخضع للإدارة والإبلاغ وفقًا لخطة تحسين موثقة للامتثال لضمان أنه بمجرد تحديد المخاطر تجري عملية للمتابعة للحد من تسريب الإيرادات. تتضمن المسائل الأكثر خطورة لعدم الامتثال محاولات مقصودة للتهرب من السداد والاحتيال. وقد يحتوي ذلك على تواطؤ مع ممثلين ضمن الإدارة المعنية بالإيرادات. وإن قدرة الإدارة المعنية بالإيرادات على التحديد والاستقصاء والمقاضاة الناجحة وفرض العقوبات في الحالات الكبرى للتهرب والاحتيال بشكل منتظم هي من الأمور الضرورية لضمان امتثال الدافعين لالتزاماتهم. يُقيّم هذا البُعد استخدام المراجعات واستقصاءات الاحتيال التي تخضع للإدارة والإبلاغ عنها وفقًا لخطة التحسين الموثقة للامتثال. ويُقيّم البُعد 19.2 مدى استخدام المنهج الشامل والهيكلي والمنتظم ضمن هيئات الإيرادات لتقييم المخاطر وتحديدها حسب الأولوية.

البُعد 19.4 يُقيّم مدى جودة إدارة المتأخرات من طرف هيئات الإيرادات بالتركيز على مستوى متأخرات الإيرادات وعمرها. تحتاج الإدارات المعنية بالإيرادات إلى التركيز الرئيسي على إدارة المتأخرات لضمان أن الديون التي تمتلكها الحكومة يتم إدارتها بفعالية وأن العمليات الملائمة قد تم إقرارها مع التركيز على

الإسراع بسداد الديون القابلة للتحصيل. إن هذا الأمر سوف يضمن تعظيم الإدارات المعنية بالإيرادات من تحصيل المتأخرات قبل أن تصبح غير قابلة للتحصيل. ومن أجل اعتبار عملية إدارة المتأخرات شاملة فينبغي عليها السماح باستخلاص المعلومات المتعلقة بمتأخرات الإيرادات وتسهيل تحصيل هذه المتأخرات في العام التي تحدث فيه.

مؤشر الأداء PI-20 المحاسبة المتعلقة بالإيرادات

الوصف

يُقيّم هذا المؤشر اجراءات تسجيل والإبلاغ عن عمليات تحصيل الإيرادات وتوحيد الإيرادات المُحصلة وتسوية حسابات الإيرادات الضريبية. يغطي كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية التي حصلتها الحكومة المركزية. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M1 (WL)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
20.1 معلومات عن تحصيل الإيرادات	
A	تحصل الهيئة المركزية على بيانات حول الإيرادات على الأقل شهريا من الهيئات التي تقوم بتحصيل **جميع** إيرادات الحكومة المركزية. تنقسم هذه المعلومات حسب نوع الإيرادات ويتم توحيدها في تقرير.
B	تحصل الهيئة المركزية على بيانات حول الإيرادات على الأقل شهريا من الهيئات التي تقوم بتحصيل ***معظم*** إيرادات الحكومة المركزية. تنقسم هذه المعلومات حسب نوع الإيرادات ويتم توحيدها في تقرير.
C	تحصل الهيئة المركزية على بيانات حول الإيرادات على الأقل شهريا من الهيئات التي تقوم بتحصيل ***غالبية*** إيرادات الحكومة المركزية وتقوم بتوحيد البيانات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
20.2 تحويل الإيرادات المُحصلة	
A	تحول الهيئات التي تقوم بتحصيل ***معظم*** إيرادات الحكومة المركزية الإيرادات المُحصلة مباشرًة إلى حسابات تخضع لرقابة الخزينة أو تحول الإيرادات المُحصلة يوميا إلى الخزينة وهيئات أخرى محددة.
B	تحول الهيئات التي تقوم بتحصيل ***معظم*** إيرادات الحكومة المركزية الإيرادات المُحصلة إلى الخزينة وهيئات أخرى محددة على الأقل اسبوعيا.
C	تحول الهيئات التي تقوم بتحصيل ***معظم*** إيرادات الحكومة المركزية الإيرادات المُحصلة إلى الخزينة وهيئات أخرى محددة على الأقل كل اسبوعين.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
20.3 تسوية حسابات الإيرادات	
A	تجري الهيئات التي تقوم بتحصيل ***معظم*** إيرادات الحكومة المركزية تسوية كاملة للتقييمات، والتحصيلات، والمتأخرات، وتقوم بالتحويل إلى الخزينة والهيئات الأخرى المحددة على الأقل بشكل ربع سنوي في غضون أربعة أسابيع من نهاية الفترة الربع سنوية.
B	تجري الهيئات التي تقوم بتحصيل ***معظم*** إيرادات الحكومة المركزية تسوية كاملة للتقييمات، والتحصيلات، والمتأخرات، وتقوم بالتحويل إلى الخزينة والهيئات الأخرى المحددة على الأقل بشكل نصف سنوي في غضون ثمانية أسابيع من نهاية الفترة النصف سنوية.
C	تجري الهيئات التي تقوم بتحصيل ***معظم*** إيرادات الحكومة المركزية تسوية كاملة للتقييمات، والتحصيلات، والمتأخرات، وتقوم بالتحويل إلى الخزينة والهيئات الأخرى المحددة على الأقل بشكل سنوي في غضون شهرين من نهاية اليوم.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

في وقت التقييم.

إرشادات القياس

البُعد 20.1 يُقيّم مدى تنسيق الوزارة المركزية، ألا وهي وزارة المالية، أو الجهة التي تتمتع بنفس المسؤوليات لأنشطة إدارة الإيرادات وقيامها بتحصيل وحساب ورفع التقارير بالمعلومات الحديثة المتعلقة بالإيرادات المُحصلة.

البُعد 20.2 يُقيّم مدى سرعة التحويلات إلى الخزينة أو الهيئات المحددة الأخرى المعنية بالإيرادات المُحصلة. ومن المتوقع للخزينة أن تحدد ما إذا كانت هي أو أي جهة قانونية متلقية أخرى هي موضع التركيز الملائم لهذا المؤشر. ومن الضروري ضمان توفر الأموال في أقرب وقت ممكن لدعم إدارة النقدية ومن ثَّم الإنفاق. وقد ينطوي ذلك على وجود نظام يُلزم بتوفير المدفوعات مباشرًة إلى الحسابات التي تخضع لرقابة الخزينة (والتي من الممكن أن تخضع لإدارة أحد البنوك). ومن ناحية أخرى حيث تحتفظ الهيئة المسؤولة بحساباتها الخاصة بالتحصيل من خلال التحويلات المتكررة والكاملة من هذه الحسابات إلى الحسابات التي تخضع لرقابة الخزينة. (لا تتضمن الفترات الزمنية المشار إليها تأخيرات في النظام البنكي). وينبغي أن تتسم تحويلات الإيرادات المُحصلة إلى الخزينة بالفعالية وينبغي عليها ضمان الحد من أي إيرادات غير محددة التوقيت. ومن الناحية المثالية ينبغي تحويل كل مبلغ من مبالغ الإيرادات إلى الخزينة ولكن يمكن تحديد هيئات أخرى بشكل قانوني للحصول على الإيرادات المخصصة لغرض معين بشكل مباشر من الهيئة المعنية بالتحصيل على سبيل المثال الوحدات خارج الموازنة. سوف تخضع للتقييم التحويلات إلى هذه الهيئات المحددة بنفس اسلوب التحويلات إلى الخزينة.

البُعد 20.3 يُقيّم المدى الذي تجري به عملية تجميع و تسوية مُجمل المبالغ المتعلقة بتقدير الإيرادات، والتحصيلات، والمتأخرات والتحويلات إلى الخزينة أو الهيئات المحددة الأخرى (وما تتلقيه) بشكل منتظم وتسويتها على نحو سريع. سوف يضمن ذلك عمل نظام التحويل والتحصيل كما هو مرجو منه وأن مستوى المتأخرات والإيرادات غير محددة الوقت تخضع للرقابة ويتم الحد منها. من المهم أيضًا أن يمكن شرح أي اختلاف ما بين المبالغ الخاضعة للتقييم أو التحصيل من خلال الهيئات المسؤولة والمبالغ التي تلقتها الخزينة أو الهيئات المحددة الأخرى. (ملحوظة: لا يفترض ذلك أو ينطوي على مستحقات قائمة على النظام المحاسبي: تستند البيانات والتقارير المستخدمة لتقييم هذا المؤشر إلى المحاسبة على أساس نقدي.) ووفقًا للمعتاد ينبغي على الهيئة المسؤولة الاحتفاظ بسجلات في نظام محاسبتها تتعلق بمُجمل المبالغ المفروضة والتحويلات إلى الخزينة. كما ينبغي على الهيئة المسؤولة الاحتفاظ أيضًا بسجلات تعكس المبالغ المفروضة والمسددة من خلال كل دافع، ولكن قد يجري ذلك في أنظمة بيانات أخرى. ينبغي على الهيئة المسؤولة أن يكون قادرًا على تجميع هذه المعلومات حتى تستطيع الإبلاغ عن كم المبالغ المفروضة التي (أ) لم تستحق بعد، و(ب) تقع ضمن المتأخرات (الفرق ما بين ما يستحق وما تم سداده)، و(ج) تم تحصيلها من خلال الهيئة المسؤولة ولكن لم يتم تحويلها بعد إلى الخزينة. بالنسبة للإيرادات من الصناعات الاستخراجية قامت مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية بوضع معايير للإفصاح والتسوية لما تسدده الشركات وما تتلقيه الحكومات.[5]

[5]) للمزيد من المعلومات من الممكن الرجوع إلى https://eiti.org/

مؤشر الأداء PI-21 قابلية بتوفر الأموال للإلتزام بالإنفاق

الوصف

يُقيّم هذا المؤشر مدى قدرة وزارة المالية المركزية على التنبؤ بالالتزامات والمتطلبات النقدية وتوفير معلومات موثوق بها حول وفرة الأموال للوحدات المُدرجة في الموازنة من أجل تقديم الخدمة. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
2.1 توحيد الأرصدة النقدية	
A	يتم توحيد **جميع** الأرصدة البنكية والنقدية بشكل يومي.
B	يتم توحيد **جميع** الأرصدة البنكية والنقدية بشكل اسبوعي.
C	يتم توحيد **معظم** الأرصدة البنكية والنقدية بشكل شهري.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
21.2 التنبؤ بالتدفقات النقدية ورصدها	
A	تم اعداد تنبؤ بالتدفق النقدي للسنة المالية ويتم تحديثه شهريا على اساس التدفقات النقدية إلى الداخل والخارج.
B	تم اعداد تنبؤ بالتدفق النقدي للسنة المالية ويتم تحديثه بشكل ربع سنوي على اساس التدفقات النقدية إلى الداخل والخارج.
C	تم اعداد التدفق النقدي للسنة المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
21.3 معلومات عن سقوف الالتزامات	
A	تستطيع الوحدات المُدرجة في الموازنة التخطيط والالتزام بالإنفاق قبل ستة أشهر على الأقل لفترة ستة شهور مقدمًا وفقًا لمخصصات الموازنة واصدارات النقد/الالتزامات.
B	تتوفر للوحدات المُدرجة في الموازنة معلومات موثوق بها حول سقوف الالتزامات بشكل مسبق قبل ثلاثة أشهر على الأقل ربع سنوياً.
C	تتوفر للوحدات المُدرجة في الموازنة معلومات موثوق بها حول سقوف الالتزامات بشكل مسبق قبل شهر على الأقل في غضون شهر.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
21.4 أهمية تعديلات الموازنة خلال السنة المالية	
A	تتم تعديلات هامة لمخصصات الموازنة خلال السنة المالية بما لا يتعدى مرتين في السنة وتتم بشكل يتسم بالشفافية وقابلية التنبؤ.
B	تتم تعديلات هامة لمخصصات الموازنة خلال السنة المالية بما لا يتعدى مرتين في السنة وتتم بشكل يتسم بالشفافية نوعًا ما.
C	تتكرر التعديلات الهامة لمخصصات الموازنة خلال السنة المالية وتتسم جزئيا بالشفافية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

البُعد 21.1: في وقت التقييم

الأبعاد 21.2، و21.3، و21.4: السنة المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

تتطلب فعالية تقديم الخدمة وتنفيذ الموازنة بموجب خطط العمل أن تحصل الوحدات المُدرجة في الموازنة على معلومات موثوق بها حول توفر الأموال حتى تستطيع رقابة الالتزامات والقيام بالسداد للأصول غير المالية والسلع والخدمات غير المالية.

البُعد 21.1 يُقيّم مدى استطاعة وزارة المالية تحديد وتوحيد الأرصدة النقدية كأساس لمساندة اصدار الأموال. إن استخدام حساب الخزينة الموحد أو الحسابات المركزية في بنك واحد، والذي غالبًا ما يكون البنك المركزي، يسهل من توحيد الحسابات البنكية. حساب الخزينة الموحد هو حساب بنكي أو مجموعة من الحسابات المرتبطة والتي تتعامل الحكومة من خلاله على جميع مقبوضاتها ومدفوعاتها. وينبغي القيام بالرقابة والإبلاغ عن كل المعاملات الفردية من خلال النظام المحاسبي والذي يسمح للخزينة بفصل إدارة النقدية عن رقابة المعاملات الفردية. سوف يتطلب بشكل عام تحقيق التوحيد المعتاد للحسابات البنكية المتعددة غير المحتفظ بها مركزيا اتخاذ ترتيبات تصفية وسداد الكترونية جيدة التوقيت مع المصرفيين بالحكومة. ينبغي أن يتضمن المحتوى السردي للمؤشر نقاش حول الترتيبات المستخدمة في نطاق الاختصاص الخاضع للتقييم.

البُعد 21.2 يُقيّم مدى تنبؤ وزارة المالية ومراقبتها لالتزامات الوحدات المُدرجة في الموازنة وتدفقاتها النقدية. تسهل فعالية التخطيط للتدفق النقدي ومراقبته وإدارته من خلال الخزينة قابلية التنبؤ بتوفر الأموال للوحدات المُدرجة في الموازنة. سوف يتطلب ذلك تنبؤات موثوق بها للتدفقات النقدية إلى الداخل والخارج، الروتينية وغير الروتينية، والتي ترتبط بتنفيذ الموازنة وخطط الالتزام لمختلف الوحدات المُدرجة في الموازنة الفردية. التدفقات إلى الخارج غير الروتينية هي نفقات لا تجري بشكل شهري أو سنوي منتظم على سبيل المثال تكلفة إقامة الانتخابات أو استثمارات رأس المال المنفصلة.

البُعد 21.3 يُقيّم مدى موثوقية المعلومات المتوفرة خلال السنة للوحدات المُدرجة في الموازنة بشأن سقوف التزامات الإنفاق لفترات محددة. يعتبر قابلية التنبؤ للوحدات المُدرجة في الموازنة وكذلك وفرة الأموال للالتزامات من الأمور الضرورية لتسهيل التخطيط للأنشطة وشراء المدخلات من أجل فعالية تقديم الخدمة وتجنب مقاطعة تنفيذ هذه الخطط بمجرد البدء فيها. في بعض الأنظمة تقوم وزارة المالية بإصدار الأموال للوحدات المُدرجة في الموازنة على مراحل خلال سنة الموازنة. بينما في أنظمة أخرى يمنح تمرير قانون الموازنة السنوية السلطة الكاملة من أجل الالتزام والانفاق منذ بداية السنة. إلا أنه قد تقوم وزارة المالية أو الخزينة أو أي هيئة مركزية أخرى من الناحية العملية بفرض قيود على الوحدات المُدرجة في الموازنة في تحمل التزامات جديدة والقيام بمدفوعات ذات صلة عندما تظهر مشكلات في التدفقات النقدية. وحتى يتم اعتبار الالتزامات موثوق بها ينبغي عدم خفض الأموال المخصصة للالتزام أو الإنفاق المتوفرة لهيئة ما لفترة محددة وذلك خلال هذه الفترة. إن التزام الوحدات المُدرجة في الموازنة بسقوف مدفوعات والتزامات الإنفاق لا تخضع للتقييم هنا ولكن يغطيها المؤشر PI-25 المعني بالضوابط الداخلية. كذلك يعتبر من المؤشرات ذات الصلة المؤشر PI-22 المتعلق بإدارة متأخرات الإنفاق.

البُعد 21.4 يُقيّم مدى تكرار وشفافية التعديلات في مخصصات الموازنة. قد تحتاج الحكومات إلى إجراء تعديلات خلال السنة للمخصصات في ضوء الأحداث غير المتوقعة التي تؤثر على الإيرادات أو النفقات. إن التحديد المسبق لآلية تربط هذه التعديلات بأولويات الموازنة على نحو منتظم ويتسم بالشفافية يقلل من أثر التعديلات على قابلية التنبؤ ونزاهة مخصصات الموازنة الأصلية. على سبيل المثال من الممكن تحديد ابواب محددة أو خطوط بالموازنة التي قد تم الإعلان عنها بوصفها ذات أولوية قصوى أو تتعلق بالفقر باعتبارها تخضع للحماية من التعديل. وفي المقابل وفي بعض الأنظمة قد تجري التعديلات بدون قواعد أو إرشادات واضحة أو قد تجري بشكل غير رسمي مثلا من خلال فرض تأخيرات على الالتزامات الجديدة. وبينما قد تحدث بعض التعديلات بالموازنة بشكل إداري مع أثر ضئيل على حصيلة تركيبة الإنفاق على مستويات أعلى من المُجمل في التصنيفات الإدارية والوظيفية والاقتصادية للموازنة، قد تؤدي تعديلات أكثر أهمية أخرى إلى تغيير التركيبة الفعلية على مستويات التصنيف المُجمعة المشار إليها. تخضع أهمية هذه التعديلات إلى التقييم فيما يتعلق بالنسب المئوية المحددة للمعيار الأدنى لدرجات التصنيف الترتيبي للمؤشر PI-2. وإن القواعد المتعلقة بمتى ينبغي على الهيئة التشريعية الاشتراك في مثل هذه التعديلات بالموازنة خلال السنة تخضع للتقييم في المؤشر PI-18 ولم يتم تغطيتها هنا.

مؤشر الأداء PI-22 متأخرات الإنفاق

يقيس هذا المؤشر مدى وجود وأهمية رصيد من المتأخرات ما إذا كانت مشكلة متكررة في هذا الشأن وإلى أي مدى يتم تصحيحه والتحكم فيه. ويحتوي على بُعدين ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M1 (WL)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
22.1 رصيد متأخرات الإنفاق	
A	لا يتعدى رصيد متأخرات الإنفاق 2% من إجمالي الإنفاق في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الكاملة الأخيرة.
B	لا يتعدى رصيد متأخرات الإنفاق 6% من إجمالي الإنفاق في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الكاملة الأخيرة.
C	لا يتعدى رصيد متأخرات الإنفاق 10% من إجمالي الإنفاق في على الأقل سنتين من السنوات الثلاث الكاملة الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
22.2 رصد متأخرات الإنفاق	
A	تنتج البيانات المتعلقة برصيد وعمر وتركيبة متأخرات الإنفاق بشكل ربع سنوي في غضون أربعة أسابيع من نهاية كل فترة ربع سنوية.
B	تنتج البيانات المتعلقة برصيد وعمر وتركيبة متأخرات الإنفاق بشكل ربع سنوي في غضون ثمانية أسابيع من نهاية كل فترة ربع سنوية.
C	تنتج البيانات المتعلقة برصيد وتركيبة متأخرات الإنفاق بشكل سنوي في نهاية كل سنة مالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

البُعد 22.1: السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.

البُعد 22.2: في وقت التقييم.

إرشادات القياس

المتأخرات هي ديون أو خصوم أو التزامات مستحقة. إنها تمثل شكل من اشكال التمويل الذي لا يتصف بالشفافية. من الممكن للمتأخرات أن تتسبب في تكاليف زائدة للحكومة، حيث قد يُعدل الدائنون الأسعار للتعويض عن التأخر في السداد أو قد يؤثر التأخر في الإمداد بالمدخلات على تقديم الخدمة. قد يشير حجم المتأخرات الكبير إلى عدد من المشكلات المختلفة مثل ضوابط الالتزام غير الملائمة، وتقييد النقدية، والموازنة غير الملائمة للعقود، وقصور الموازنة لبنود محددة، وغياب المعلومات.

تتحدد المواعيد النهائية لسداد الحكومة غالبًا في الالتزامات التعاقدية مثل اتفاقيات المشتريات أو المِنح التعاقدية أو في خدمة الدين أو الالتزامات القانونية الأخرى مثل الرواتب والأجور، أو المعاشات و المزايا الإجتماعية أو المِنح غير التعاقدية. تصير المطالبة أو الالتزام غير المدفوع من ضمن المتأخرات عندما لا يجري سداده في التاريخ المنصوص عليه في العقد أو القانون المعني أو اللائحة المالية. حتى مطالبات السداد غير الكاملة أو غير المقبولة من الممكن أن تصبح من المتأخرات إذا ما لم يتم اخطار المستفيدين بحالة القصور قبل استيفاء الموعد النهائي للسداد.

ينبغي على المُقيمّين التأكد من أن نظام تسجيل البيانات والإبلاغ عنها الخاص بالحكومة يحلل المدفوعات، والمواعيد النهائية للمدفوعات التعاقدية والقانونية والفواتير بما في ذلك حالات الإيقاف والرفض حتى يمكن إجراء حساب المتأخرات.

لا يغطي هذا المؤشر حالات التأخير في المدفوعات أو التحويلات ما بين هيئات الحكومة.

البُعد 22.1 يُقيّم مدى توفر رصيد من المتأخرات. من المفضل تحديد الرصيد مع نهاية السنة المالية ومقارنة بإجمالي الإنفاق عن السنة المالية ذات الصلة. ينبغي على المُقيّمين التعليق على أي تغيير حديث في الرصيد خلال الفترة محل النظر. ينبغي على المحتوى السردي لهذا البُعد الإشارة إلى أي أرصدة هامة للمتأخرات المعروفة لدى وحدات الحكومة المركزية باستثناء الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة وأي أرصدة هامة لمبالغ سداد ضريبة القيمة المضافة غير المجهزة أو التأخيرات الهامة في سداد هذه الالتزامات.

البُعد 22.2 يُقيّم مدى تحديد ورصد أي من متأخرات الإنفاق. يركز على جوانب المتأخرات التي تخضع للرصد ومدى تكرار وسرعة استخلاص المعلومات.

مؤشر الأداء PI-23 مراقبة كشوف الرواتب والأجور

الوصف

يتناول هذا المؤشر كشوف رواتب وأجور الموظفين الحكوميين فقط، كيف يتم إدارتها، وكيف يتم التعامل مع التغييرات، وكيف يتحقق الاتساق مع إدارة سجلات الموظفين. وتندرج أجور العمالة غير الرسمية والعلاوات التقديرية التي لا تمثل جزءًا من نظام الرواتب والأجور في تقييم الضوابط الداخلية غير المتعلقة بالرواتب، المؤشر PI-25. ويحتوي هذا المؤشر على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M1 (WL)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
23.1 تكامل كشوف الرواتب والأجور وسجلات الموظفين	
A	ترتبط بشكل مباشر كل من قائمة الموظفين المعتمدة وقاعد بيانات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور لضمان رقابة الموازنة، واتساق البيانات، والتسوية الشهرية.
B	يدعم كشوف الرواتب والأجور الوثائق الكاملة***لجميع*** التغييرات الجارية على سجلات الموظفين شهريا وتخضع للفحص مقابل بيانات كشوف الرواتب والأجور عن الشهر السابق. يخضع تعيين الموظفين وترقيتهم للرقابة من خلال قائمة بمناصب الوظائف المعتمدة.
C	تجري تسوية كشوف الرواتب والأجور بسجلات الموظفين على الأقل كل ستة شهور. يخضع تعيين الموظفين وترقيتهم للفحص مقابل الموازنة المعتمدة قبل إعطاء التصريح بذلك.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
23.2 إدارة التغييرات في كشوف الرواتب والأجور	
A	تخضع التغييرات المطلوبة لسجلات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور للتحديث على الأقل شهريا وبوجه عام في وقت مدفوعات الشهر التالي. تعتبر التعديلات بأثر رجعي أمر نادر. إذا ما تواجدت البيانات الموثوق بها فإنها توضح التصحيحات في 3% من مدفوعات الرواتب بحد أقصى.
B	تخضع سجلات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور للتحديث على الأقل بشكل ربع سنوي وتتطلب ***القليل*** من التعديلات بأثر رجعي.
C	تخضع سجلات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور للتحديث على الأقل بشكل ربع سنوي وتتطلب ***بعض*** من التعديلات بأثر رجعي.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
23.3 الرقابة الداخلية على كشوف الرواتب والأجور	
A	تقييد سلطة التغيير في السجلات وكشوف الرواتب والأجور والنتائج في عملية المراجعة وهو ما يعتبر ملائمًا لضمان النزاهة الكاملة للبيانات.
B	سلطة وأساس التغييرات في سجلات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور واضحة وملائمة لضمان المستوى العالي لنزاهة البيانات.
C	تتواجد الضوابط الكافية لضمان الأهمية القصوى لنزاهة بيانات كشوف الرواتب والأجور.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
23.4 المراجعة المحاسبية لكشوف الرواتب والأجور	
A	يتواجد نظام فعال لمراجعات كشوف الرواتب والأجور السنوية للكشف عن أوجه الضعف في الرقابة وتحديد الموظفين الوهميين.
B	تجري مراجعة لكشوف الرواتب والأجور تغطي ***جميع*** هيئات الحكومة المركزية على الأقل مرة واحدة في السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة (سواء على مراحل أو في شكل تمرين أحادي).

C	تجري مراجعات جزئية لكشوف الرواتب والأجور أو مسوح للموظفين خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية

الفترة الزمنية

الأبعاد 23.1، و23.2 و23.3: في وقت التقييم

البُعد 23.4: السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

فاتورة الرواتب والأجور هي من أكبر بنود إنفاق الحكومة، قد تقع عُرضة للضوابط الضعيفة وبالتالي للفساد. لهذا فإن ضوابط كشوف الرواتب والأجور تضمن الانتباه الوثيق. ينبغي أن يلاحظ المُقيّمون أن الشرائح المختلفة للخدمة العامة قد تخضع للتغطية بكشوف مختلفة للرواتب والأجور. ينبغي الإشارة إلى كل كشف من الكشوف الهامة للرواتب والأجور في المحتوى السردي لهذا المؤشر وأن يخضع للتقييم ضمن درجات التصنيف الترتيبي لهذا المؤشر.

البُعد 23.1 يُقيّم درجة التكامل فيما بين البيانات المتعلقة بالموظفين وكشوف الرواتب والأجور والموازنة. وينبغي دعم كشف الرواتب والأجور بقاعدة بيانات للموظفين والتي توفر قائمة بالموظفين الذين يتلقون راتبًا كل فترة صرف للرواتب. ينبغي التحقق من هذه القائمة مقابل قائمة الهيئة المعتمدة أو أي قائمة أخرى معتمدة للموظفين والتي تستند إليها مخصصات الموازنة، وكذلك مقابل سجلات الموظفين الفردية أو ملفات الموظفين. ينبغي أيضًا أن تضمن الضوابط القيام بتوظيف الموظفين وترقيتهم ضمن مخصصات الموازنة المعتمدة للموظفين.

البُعد 23.2 يُقيّم دقة توقيت التغييرات في بيانات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور. ينبغي معالجة أي من التعديلات المطلوبة بقاعدة بيانات الموظفين في التوقيت المناسب من خلال تقرير للتغيير وينبغي أن يؤدي ذلك إلى عملية للمراجعة.

البُعد 23.3 يُقيّم الضوابط المنطبقة على القيام بالتغييرات في بيانات الموظفين وكشوف الرواتب والأجور. ينبغي على الضوابط الداخلية الفعالة أن تُقيّد سلطة تغيير السجلات وكشوف الرواتب والأجور، وتتطلب عملية تحقق منفصلة، وتحتاج إلى الخروج بعملية مراجعة والتي تتلائم مع الحفاظ على تاريخ دائم من المعاملات فضلا عن تفاصيل حول المسؤولين المفوضين.

البُعد 23.4 يُقيم درجة نزاهة كشوف الرواتب والأجور. ينبغي إجراء المراجعة لكشوف الرواتب والأجور بشكل منتظم لتحديد الموظفين الوهميين، وسد الفجوات في البيانات، وتحديد أوجه الضعف في الرقابة.

مؤشر الأداء PI-24 إدارة المشتريات

الوصف

يفحص هذا المؤشر الجوانب الرئيسية لإدارة المشتريات. يركز المؤشر على شفافية الترتيبات، والاجراءات المفتوحة والتنافسية، ورصد النتائج الخاصة بالمشتريات والوصول إلى الترتيبات المتعلقة بالتظلم والانتصاف. يحتوي هذا المؤشر على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
24.1 رصد المشتريات	
A	الاحتفاظ بقواعد بيانات أو سجلات تتضمن بيانات حول ما قد تم شراؤه، وقيمة المشتريات والأطراف التي تم منحها العقود. البيانات دقيقة وكاملة***لجميع*** اساليب شراء السلع والخدمات والأعمال.
B	الاحتفاظ بقواعد بيانات أو سجلات تتضمن بيانات حول ما قد تم شراؤه، وقيمة المشتريات والأطراف التي تم منحها العقود. البيانات دقيقة وكاملة***لمعظم*** اساليب شراء السلع والخدمات والأعمال.
C	الاحتفاظ بقواعد بيانات أو سجلات تتضمن بيانات حول ما قد تم شراؤه، وقيمة المشتريات والأطراف التي تم منحها العقود. البيانات دقيقة وكاملة***لغالبية*** اساليب شراء السلع والخدمات والأعمال.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
24.2 اساليب الشراء	
يمثل إجمالي قيمة العقود الممنوحة من خلال الأساليب التنافسية في السنة المالية الكاملة الماضية:	
A	80% أو أكثر من إجمالي قيمة العقود.
B	70% أو أكثر من إجمالي قيمة العقود.
C	60% أو أكثر من إجمالي قيمة العقود.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
24.3 وصول عموم الجمهور إلى معلومات حول المشتريات	
تضم معلومات المشتريات الرئيسية التي تتوفر لعموم الجمهور: (1 الإطار التنظيمي والقانوني للمشتريات (2 خطط مشتريات الحكومة (3 فرص تقديم العروض (4 العقود الممنوحة (الغرض والطرف المتعاقد والقيمة) (5 بيانات حول شكاوى المشتريات (6 احصائيات المشتريات السنوية	
A	اكتمال وموثوقية كل عنصر من عناصر معلومات المشتريات الرئيسية بالنسبة لوحدات الحكومة التي تمثل **جميع** عمليات المشتريات مع توفرها لعموم الجمهور في الوقت المناسب.

B	استيفاء وموثوقية أربعة من عناصر معلومات المشتريات الرئيسية بالنسبة لوحدات الحكومة التي تمثل ***معظم*** عمليات المشتريات مع توفرها لعموم الجمهور في الوقت المناسب.
C	استيفاء وموثوقية ثلاثة من عناصر معلومات المشتريات الرئيسية بالنسبة لوحدات الحكومة التي تمثل ***غالبية*** عمليات المشتريات مع توفرها للجمهور في الوقت المناسب.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
24.3 وصول عموم الجمهور إلى معلومات حول المشتريات	
مراجعة الشكاوى بواسطة جهة: غير مشتركة بأي صفة في معاملات للمشتريات أو عملية تؤدي إلى قرارات بمنح للعقود. لا تفرض رسومًا تحظر وصول الأطراف ذات الصلة. تتبع عمليات محددة بوضوح ومتوفرة لعموم الجمهور لأجل تقديم الشكاوى وحلها. تمارس سلطة إيقاف عملية المشتريات. تصدر قرارات ضمن الإطار الزمني المحدد في القواعد/اللوائح. تصدر قرارات مُلزمة للجميع (بدون استبعاد الوصول اللاحق لسلطة أعلى خارجية).	
A	استيفاء نظام شكاوى المشتريات كل معيار من المعايير.
B	استيفاء نظام شكاوى المشتريات للمعيار رقم (1) وثلاثة من المعايير الأخرى.
C	استيفاء نظام شكاوى المشتريات للمعيار رقم (1) ومعيار من المعايير الأخرى.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

السنة المالية الكاملة الأخيرة.

إرشادات القياس

يجري الإنفاق العام الرئيسي من خلال نظام المشتريات العامة. يضمن نظام المشتريات استخدام الأموال بفعالية للحصول على مدخلات لأجل تقديم البرامج والخدمات بواسطة الحكومة مع تحقيق قيمة للأموال. يجب تحديد مبادئ النظام جيد الأداء ضمن إطار قانوني محدد بشكل جيد ويتصف بالشفافية والذي يضع بشكل واضح ما يتوائم من سياسة واجراءات ومساءلة وضوابط. يحتوي تقرير الانفاق العام والمساءلة المالية على وصف الإطار القانوني لإدارة المالية العامة في القسم 2.3. تتضمن مبادئ المشتريات الأساسية استخدام الشفافية والمنافسة باعتبارها وسائل للحصول على اسعار عادلة ومعقولة وقيمة إجمالية للأموال.

يغطي نطاق المؤشر كل حالة مشتريات للسلع والخدمات والأعمال المدنية واستثمارات المعدات الرئيسية سواء تحت تصنيف نفقات استثمار رأس المال أو نفقات دورية. لا يتضمن ذلك قطاع الدفاع حيث تُصنف المعلومات الخاصة به وتعتبر سرية بموجب القانون.

في أنظمة المشتريات اللامركزية من الممكن تقييم هذا المؤشر باستخدام الوحدات الخمس للحكومة المركزية لأعلى قيمة مشتريات بدأت في السنة المالية الكاملة الماضية. إذا كانت البيانات المعنية بتحديد وحدات الحكومة المركزية ذات القيمة الأعلى للمشتريات ليس من السهل على المُقيّم تحديدها ففي هذه الحالة على المُقيّم اختيار وحدات الحكومة المركزية ذات النفقات الإجمالية السنوية الأكبر المؤدية لقيمة محورية للمشتريات. يجوز للحكومة توجيه المُقيّم في تعريف وحدات الحكومة المركزية الأكثر صلة ولكن سوف يتخذ المُقيّم القرار النهائي بشأن وحدات الحكومة المركزية التي سيتم إدراجها في التقييم. ينبغي تحديد اساس اختيار وحدات الحكومة المركزية التي يحتوي عليها التقييم في مناقشات شرح هذا المؤشر.

البُعد 24.1 تقييم مدى توفر أنظمة رشيدة للرصد ورفع التقارير لدى الحكومة لضمان تحقيق قيمة للأموال والنزاهة. يشير الاستيفاء إلى المعلومات المتعلقة بالعقود الممنوحة. من الممكن تقييم دقة المعلومات واستيفائها بالرجوع إلى تقارير المراجعة.

البُعد 24.2 تحليل النسبة المئوية لإجمالي قيمة العقود الممنوحة من خلال المنافسة وبدونها. يضمن نظام المشتريات الجيد استخدام المشتريات لأساليب تنافسية، فيما عدا المشتريات منخفضة القيمة حسب المستوى المحدد والملائم. يتضمن ذلك أوضاع تتقيد فيها بشكل مؤثر الأساليب الأخرى من خلال اللوائح أو حيث يجري استخدام نصوص تطبيق الأساليب الأخرى بشكل حذر.

البُعد 24.3 مراجعة مستوى وصول عموم الجمهور إلى المعلومات الكاملة والموثوق بها والعاجلة الخاصة بالمشتريات. يعتبر نشر المعلومات على عموم الجمهور بشأن عمليات المشتريات ونتائجها من العناصر الرئيسية للشفافية. لأغراض الخروج بالبيانات العاجلة والموثوق فيها سوف يقوم نظام المعلومات الجيد باستخلاص البيانات المتعلقة بمعاملات المشتريات وستكون آمنة. ينبغي الوصول إلى المعلومات بدون تقييد، والحاجة إلى تسجيل، ورسوم. يتمثل تعريف وصول عموم الجمهور لمعلومات المشتريات بوصفه النشر على المواقع الرسمية مالم يبرر خلاف ذلك بشكل محدد فيما يتعلق بظروف الدولة.

البُعد 24.4 تقييم وجود وفعالية آلية ادارية مستقلة لحل الشكاوى. يزود نظام المشتريات الجيد الأطراف المعنية بالوصول لمثل هذه الآلية باعتبار هذا الأمر جزءًا من نظام الرقابة وذلك غالبًا ما يكون بالإضافة إلى نظام المحكمة العام. وحتى يتسم الوضع بالفعالية يجب أن يتم التعامل مع تقديم الشكاوى وحلها على نحو يتسم بالعدل والشفافية والاستقلالية والسرعة. يعتبر الحل العاجل للشكاوى ضروري للسماح بعكس مسار منح العقود على نحو فعال عند الاقتضاء. وإنها تضع حدودًا بشأن سُبل الانتصاف المرتبطة بالربح/الخسارة والتكاليف المتعلقة بإعداد العطاءات أو المقترحات بعد توقيع العقود. تتضمن العملية الجيدة أيضًا قابلية احالة تسوية الشكاوى لسلطة خارجية أعلى من أجل التظلم. ينبغي أن تتضمن مناقشات شرح هذا المؤشر الدليل المطلوب لوضع درجة للبُعد والنقاش المتعلق بالجوانب النوعية لأداء النظام مثل استقلالية آلية الشكاوى والحماية المكفولة للأطراف الشاكية.

مؤشر الأداء PI-25 الرقابة الداخلية على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور

الوصف

يقيس هذا المؤشر مدى فعالية الرقابة الداخلية العامة على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور. يتناول المؤشر PI-23 الضوابط المحددة للنفقات المتعلقة برواتب وأجور الموظفين. ويحتوي المؤشر الحالي على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
25.1 الفصل بين المهام	
A	يتحدد الفصل الملائم بين المهام على مدار عملية الإنفاق. المسؤوليات منصوص عليها بوضوح.
B	يتحدد الفصل الملائم بين المهام على مدار عملية الإنفاق. المسؤوليات منصوص عليها بوضوح ***لمعظم*** الخطوات الرئيسية بينما قد يتطلب الأمر المزيد من التفاصيل في القليل من المجالات.
C	يتحدد الفصل الملائم بين المهام على مدار عملية الإنفاق. قد يحتاج الأمر إلى تعريف أكثر دقة للمسؤوليات الهامة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
25.2 فعالية ضوابط الالتزام بالإنفاق	
A	تتواجد ضوابط شاملة للالتزام بالإنفاق وتحصر بشكل فعال الالتزامات في توفير النقدية المتوقعة ومخصصات الموازنة المعتمدة.
B	تتواجد ضوابط شاملة للالتزام بالإنفاق وتحصر بشكل فعال الالتزامات في توفير النقدية المتوقعة ومخصصات الموازنة المعتمدة ***لمعظم*** أنواع النفقات.
C	تتواجد إجراءات رقابة الالتزام بالإنفاق والتي توفر تغطية جزئية وتتسم بفعالية جزئية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
25.3 الامتثال لقواعد وإجراءات المدفوعات	
A	تمتثل ***كل*** المدفوعات لإجراءات السداد المعتادة. تخضع ***كل*** الاستثناءات للتصريح بشكل مسبق والتبرير الملائم.
B	تمتثل ***معظم*** المدفوعات لإجراءات السداد المعتادة. تخضع ***غالبية*** الاستثناءات للتصريح بشكل مسبق والتبرير الملائم.
C	تمتثل ***غالبية*** المدفوعات لإجراءات السداد المعتادة. تخضع ***غالبية*** الاستثناءات للتصريح بشكل مسبق والتبرير الملائم.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

في وقت التقييم.

إرشادات القياس

يركز هذا المؤشر على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور ويغطي التزامات ومدفوعات الإنفاق للسلع والخدمات، وأجور العمالة غير الرسمية، وعلاوات الموظفين التقديرية. ويتضمن مجموعة كبرى من العمليات وأنواع المدفوعات على مستوى الحكومة المركزية بما في ذلك الفصل بين المهام والضوابط الخاصة بالالتزامات والمدفوعات. إن هذه المجموعة الكبرى من العمليات، مع الأنواع الكثيرة من المدفوعات واعداد الأشخاص المختلفين المشاركين في هذا الشأن، تزيد من خطر التطبيق غير الصحيح و/أو غير المتسق أو التحايل على أي من الإجراءات والضوابط التي قد تكون متواجدة. إن هذا الأمر يجعل لهذا المؤشر أهمية خاصة للمُقيّمين لتحديد ما إذا تواجدت الضوابط الفعالة.

من الممكن استخلاص الدليل على فعالية نظام الرقابة الداخلية من المناقشات الجارية مع المراقبين الماليين للحكومة وغيرهم من المدراء الكبار أو من التقارير التي تم إعدادها بواسطة المراجعة الداخلية والخارجية أو محاضر اجتماعات لجنة المراجعة (إذا ما تواجدت هذه اللجنة). قد تكون أيضًا محاضر اجتماعات الإدارة والتقارير المالية المنتظمة التي يجري إعدادها من أجل الإدارة ذات فائدة في تحديد مدى رقابة النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور. وفي حالة إعداد المراجعات والمسوح الخاصة المتعلقة بأنظمة المشتريات والأنظمة المحاسبية بناء على طلب من الإدارة، فإنه من الممكن لها أيضًا أن توفر مصدرًا نافعًا للمعلومات.

ينبغي أيضًا التحقق حيثما أمكن من وجود أدلة للإجراءات والتعليمات ... إلخ قد تساعد أيضًا تقارير المحاسبة الروتينية وغير المتكررة، مثل تقارير الفواتير المُسددة والمُعلقة وتقارير معدلات الخطأ والرفض للإجراءات المالية مثل مدفوعات الفواتير وفحوصات المخزون ... إلخ في تصنيف هذا المؤشر وكذلك نفس الشيء بالنسبة للاجتماعات المنعقدة مع المدراء والموظفين لعرض مستوى الوعي والفهم بالرقابة الداخلية. إن الهيئات التي يتواجد بها الموظفين الذين يفهمون الضوابط المتواجدة وسبب الحاجة إليها هي الأكثر ترجيحًا لأن يتوفر لديها أنظمة أفضل وأكثر فعالية للرقابة الداخلية.

قد تشير الاستثناءات أو التجاوزات المتكررة للسياسة وجود نشاط احتيالي محتمل أو الحاجة إلى إعادة تقييم السياسات والإجراءات الحالية. ينبغي أن يخضع أي موقف غير اعتيادي للتحقيق من خلال الطرف الملائم لذلك وينبغي أن يتضمن إجراء تصحيحي عند الضرورة.

البُعد 25.1 يُقيّم وجود فصل بين المهام والذي يعتبر عنصرًا رئيسيا للرقابة الداخلية لمنع أي موظف أو مجموعة موظفين من أن يكونوا في وضع يجعلهم يرتكبون أخطاء أو حالات احتيال أو يخفونها أثناء المسار الطبيعي لمهامهم. المسؤوليات الرئيسية غير المتوافقة التي تخضع للفصل هي (أ) التصريح، و(ب) التسجيل، و(ج) حفظ الأصول، و(د) التسوية أو المراجعة.

البُعد 25.2 يُقيّم فعالية ضوابط الالتزام بالإنفاق. تتحدد هذه العملية باعتبارها بُعد منفصل من هذا المؤشر نتيجة لأهمية هذه الضوابط لضمان بقاء التزامات سداد الحكومة ضمن حدود مخصصات الموازنة السنوية (حسب مراجعتها) وكذلك ضمن ما يتوفر من نقدية متوقعة وعليه تجنب المتأخرات في الإنفاق (راجع المؤشر PI-13). قد لا تواجه الحكومات التي يوجد لديها قواعد مالية شاملة وتصل إلى أسواق للسندات مطورة جيدًا متطورة أي قيود في تمويل التقلبات في التدفقات النقدية وبالتالي قد تحصر الالتزامات فقط فيما يتعلق بمخصصات الموازنة السنوية، بينما قد تحتاج الحكومات التي تعمل في بيئات مختلفة إلى اصدار حدود للالتزام لهيئات الإنفاق لفترات أقصر اعتمادًا على النقدية الفعلية المتوفرة والتنبؤات قصيرة الأجل الوافية.

البُعد 25.3 يُقيّم مدى الامتثال لإجراءات وقواعد رقابة المدفوعات على أساس الدليل المتوفر على ذلك. ومن أجل تقييم هذا المؤشر ينبغي على المُقيّمين الرجوع إلى نظام إدارة المعلومات، أو سجلات إدارة الخزينة، أو أي سجلات أخرى لوزارة المالية أو الوزارات المعنية. من الممكن تطبيق منهج لأخذ العينات باستخدام الوحدات المُدرجة في الموازنة الرئيسية الخمس والتي خضعت للقياس بموجب إجمالي الإنفاق في السنة المالية الكاملة الماضية. إذا ما لم تتوفر البيانات أو إذا ما كنت ذات طابع لامركزي يستطيع المُقيّمون الاعتماد على تقارير المراجعة الداخلية أو الخارجية، أو أي دراسات أخرى من شأنها أن توفر أفضل التقديرات المتاحة.

مؤشر الأداء PI-26 المراجعة الداخلية

الوصف

يُقيِّم هذا المؤشر المعايير والإجراءات المُطبقة في المراجعة الداخلية. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M1 (WL)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
26.1 تغطية المراجعة الداخلية	
A	المراجعة الداخلية مُنفذة في ***جميع*** هيئات الحكومة المركزية.
B	المراجعة الداخلية مُنفذة في هيئات الحكومة المركزية التي تمثل ***معظم*** إجمالي النفقات المُدرجة في الموازنة ولهيئات الحكومة المركزية التي تقوم بتحصيل ***معظم*** إيرادات الحكومة المُدرجة في الموازنة.
C	المراجعة الداخلية مُنفذة في هيئات الحكومة المركزية التي تمثل ***غالبية*** إجمالي النفقات المُدرجة في الموازنة ولهيئات الحكومة المركزية التي تقوم بتحصيل ***غالبية*** إيرادات الحكومة المُدرجة في الموازنة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
26.2 طبيعة المراجعات والمعايير المُطبقة	
A	تركز أنشطة المراجعة الداخلية على عمليات تقييم مدى ملائمة وفعالية عمليات الرقابة الداخلية. تندرج عملية ضمان للجودة ضمن وظيفة المراجعة الداخلية وتستوفي أنشطة المراجعة المعايير المهنية بما في ذلك التركيز على المجالات عالية الخطورة.
B	تركز أنشطة المراجعة الداخلية على عمليات تقييم مدى ملائمة وفعالية عمليات الرقابة الداخلية.
C	تركز بشكل أولي أنشطة المراجعة الداخلية على الامتثال المالي.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
26.3 تنفيذ المراجعات الداخلية ورفع التقارير	
A	تتواجد برامج المراجعة السنوية. ***جميع*** المراجعات البرامجية كاملة كما هو مبرهن عليه بموجب توزيع تقاريرها على الأطراف الملائمة.
B	تتواجد برامج المراجعة السنوية. ***معظم*** المراجعات البرامجية كاملة كما هو مبرهن عليه بموجب توزيع تقاريرها على الأطراف الملائمة.
C	تتواجد برامج المراجعة السنوية. ***غالبية*** المراجعات البرامجية كاملة كما هو مبرهن عليه بموجب توزيع تقاريرها على الأطراف الملائمة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
26.4 الاستجابة للمراجعات الداخلية	
A	توفر الإدارة ردًا كاملا على توصيات المراجعة ***لجميع*** الهيئات التي خضعت للمراجعة في غضون اثنى عشر شهرًا من إصدار التقرير.
B	توفر الإدارة ردًا كاملا على توصيات المراجعة ***معظم*** الهيئات التي خضعت للمراجعة في غضون اثنى عشر شهرًا من إصدار التقرير.
C	توفر الإدارة ردًا كاملا على توصيات المراجعة ***لغالبية*** الهيئات التي خضعت للمراجعة في غضون اثنى عشر شهرًا من إصدار التقرير.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

البُعدين 26.1 و26.2: في وقت التقييم

البُعد 26.3: السنة المالية الكاملة الماضية

البُعد 26.4: ينبغي أن تكون تقارير المراجعة المستخدمة في التقييم قد صدرت في السنوات المالية الثلاث الأخيرة.

إرشادات القياس

مطلوب تقديم الآراء والانطباعات الملائمة والمنتظمة إلى الإدارة حول أداء أنظمة الرقابة الداخلية من خلال وظيفة المراجعة الداخلية (أو وظيفة الرصد للأنظمة المقابلة). ينبغي أن تستخدم هذه الوظيفة منهج منضبط ومنتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. وفي القطاع العام تركز الوظيفة بشكل أولي على ضمان دقة وفعالية الضوابط الداخلية، ألا وهي موثوقية ونزاهة المعلومات التشغيلية والمالية، وفعالية وكفاءة العمليات والبرامج، وحماية الأصول، والامتثال للقوانين واللوائح والعقود. ينبغي أن تخضع فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة للتقييم من خلال اتباع المعايير المهنية مثل المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين. ويتضمن ذلك (أ) الهيكل المناسب خصوصًا فيما يتعلق بالاستقلالية التنظيمية، و(ب) النطاق الكاف من الصلاحيات والوصول إلى المعلومات وسلطة رفع التقارير والإبلاغ، و(ج) استخدام اساليب المراجعة المهنية بما في ذلك اساليب تقييم المخاطر.

قد يُجري وظيفة المراجعة الداخلية هيئة تتمتع بصلاحية على مستوى هيئات للحكومة المركزية أو من خلال وظائف منفصلة للمراجعة الداخلية لهيئات حكومية فردية. تعتبر الفعالية المشتركة لهذه الهيئات الخاصة بالمراجعة هي الأساس لتصنيف درجات هذا المؤشر.

تهتم وظائف المراجعة الداخلية في بعض الدول فقط بمعاملات ما قبل المراجعة والتي تعتبر هنا جزءًا من نظام المراجعة الداخلية. يخضع ذلك للتقييم في المؤشر PI-25.

بالنسبة للأبعاد 26.1 و26.3 و26.4 تنطبق على الأنظمة المركزية نفس التفسيرات الخاصة ***بجميع*** و***معظم*** و***غالبية*** المستخدمة في أماكن أخرى بدليل الإنفاق العام والمساءلة المالية. في الأنظمة اللامركزية أو حيث لا تتوفر المعلومات الكاملة ينبغي تطبيق منهج أخذ العينات باستخدام الوحدات المُدرجة في الموازنة الخمس أو الوحدات المؤسسية كما خضعت للقياس بإجمالي القياس في السنة المالية الكاملة الماضية. بالنسبة للدرجة A تحتاج كل وحدة من الوحدات الخمس لاستيفاء المتطلبات. أما بالنسبة للدرجات B وC فتحتاج أربع وثلاث هيئات على التوالي لاستيفاء المتطلبات.

البُعد 26.1 يُقيّم مدى خضوع هيئات الحكومة للمراجعة الداخلية. يخضع ذلك للقياس كنسبة من إجمالي الإنفاق المخطط أو تحصيل ايرادات الهيئات التي تغطيها أنشطة المراجعة السنوية سواء تم إجراء جوهري للمراجعة أم لا. وتتمثل الخصائص المعتادة لوظيفة المراجعة التشغيلية في وجود القوانين و/أو اللوائح و/أو الإجراءات وكذلك وجود برامج عمل للمراجعة، ووثائق للمراجعة، وأنشطة لرفع التقارير والإبلاغ والمتابعة مما يؤدي إلى تحقيق اهداف المراجعة الداخلية كما هو منصوص عليه في المعايير الدولية. وقد تتباين الطبيعة الخاصة بالمراجعة من دولة إلى أخرى. سوف يحتاج المُقيّم إلى الخروج بحكم حول ما إذا شكلت الترتيبات والأنشطة الجارية دليل كاف على تنفيذ المراجعة.

البُعد 26.2 يُقيّم طبيعة المراجعات الجارية ومدى الالتزام بالمعايير المهنية. عندما تركز أنشطة المراجعة فقط على الامتثال المالي (موثوقية ونزاهة المعلومات التشغيلية والمالية والامتثال للقواعد والإجراءات) توفر وظيفة المراجعة الداخلية ضمان محدود لمدى ملائمة وفعالية الضوابط الداخلية. يتطلب الأمر منهج أوسع نطاقًا وكذلك دليل على عملية ضمان الجودة لعرض الالتزام بالمعايير المهنية.

البُعد 26.3 يُقيّم الدليل المحدد لوظيفة المراجعة الداخلية الفعالة (أو رصد الأنظمة) كما هو موضح في إعداد برامج المراجعة السنوية وتنفيذها الفعلي بما في ذلك توفر تقارير المراجعة الداخلية.

البُعد 26.4 يُقيّم مدى اتخاذ الإدارة للإجراءات المتعلقة بنتائج المراجعة الداخلية. يعتبر لذلك أهمية محورية حيث أن غياب الإجراءات المتعلقة بالنتائج يحد من الأساس المنطقي لوظيفة المراجعة الداخلية. يُقصد بالرد قيام الإدارة بتوفير التعليقات على توصيات المراجعين واتخاذ الإجراء الملائم لتنفيذها عند الضرورة. وتتحقق المراجعة الداخلية مما إذا كان الرد المتوفر ملائمًا.

إذا ما لم تتوفر وظيفة المراجعة تكون الدرجة التي يحصل عليها البُعد 26.1 هي D. وتحصل الأبعاد 26.2 و26.3 و26.4 على تصنيف NA (لا ينطبق). ويكون مُجمل الدرجة في هذه الحالة D

المحور السادس: المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)

مؤشر الأداء PI-27 سلامة البيانات المالية

الوصف

يُقيّم هذا المؤشر مدى التسوية المنتظمة لحسابات الخزينة المصرفية وحسابات السُلف وكيف تدعم العمليات القائمة سلامة البيانات المالية. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
27.1 تسوية الحسابات المصرفية	
A	تسوية البنوك ***لجميع*** الحسابات المصرفية النشطة للحكومة المركزية تتم على الأقل أسبوعيًا على المستويين الإجمالي والتفصيلي، وعادةً في غضون أسبوع واحد من نهاية كل أسبوع.
B	تسوية البنوك ***لجميع*** الحسابات المصرفية النشطة للحكومة المركزية تتم على الأقل شهريًا، وعادةً في غضون أربعة أسابيع من نهاية كل شهر.
C	تسوية البنوك ***لجميع*** الحسابات المصرفية النشطة للحكومة المركزية تتم على الأقل في غضون ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة المعني.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.
27.2 الحسابات المُعلقة	
A	تسوية الحسابات المُعلقة تتم شهريًا على الأقل، في غضون شهر من نهاية كل شهر. تتم تصفية الحسابات المُعلقة في الوقت المناسب، في موعد لا يتجاوز نهاية السنة المالية ما لم يكن ذلك مبررًا على النحو الواجب.
B	تسوية الحسابات المعلقة تتم بشكل ربع سنوي على الأقل في غضون شهرين من نهاية كل ربع. تتم تصفية الحسابات المُعلقة في الوقت المناسب، في موعد لا يتجاوز نهاية السنة المالية ما لم يكن ذلك مبررًا على النحو الواجب.
C	تسوية الحسابات المعلقة تتم سنوياً، في غضون شهرين من نهاية السنة. تتم تصفية الحسابات المُعلقة في الوقت المناسب، في موعد لا يتجاوز نهاية السنة المالية ما لم يكن ذلك مبررًا على النحو الواجب.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.
27.3 حسابات السُلف	
A	تسوية حسابات السُلف تتم شهريًا على الأقل، في غضون شهر من نهاية كل شهر. تتم تصفية ***جميع*** حسابات السُلف في الوقت المناسب.
B	تسوية حسابات السُلف تتم بشكل ربع سنوي على الأقل في غضون شهرين من نهاية كل ربع. تتم تصفية ***مُعظم*** حسابات السُلف في الوقت المناسب.
C	تسوية حسابات السُلف تتم سنوياً، في غضون شهرين من نهاية السنة. قد تتم تصفية حسابات السُلف بشكل متكرر مع التأخير.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.
27.4 العمليات المتعلقة بسلامة البيانات المالية	

A	إمكانية الوصول إلى السجلات وتغييرها مُقيدة ويتم تسجيلها، وتؤدي إلى تسلسل عملية المراجعة. وهناك هيئة تنفيذية أو وحدة أو فريق مسؤول عن التحقق من سلامة البيانات المالية.
B	إمكانية الوصول إلى السجلات وتغييرها مُقيدة ويتم تسجيلها، وينتج عنها تسلسل عملية المراجعة.
C	إمكانية الوصول إلى السجلات وتغييرها مُقيدة ويتم تسجيلها.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

الأبعاد 27.1 و27.2 و27.3: في وقت التقييم وتغطية السنة المالية السابقة.

البُعد 27.4: في وقت التقييم

إرشادات القياس

يتطلب الإبلاغ الموثوق به عن المعلومات المالية المراجعة والتحقق المستمر من ممارسات المحاسبين. وهذا يُمثل جزءًا مهمًا من الرقابة الداخلية وأساسًا للمعلومات الجيدة للإدارة وللتقارير الخارجية. يغطي هذا المؤشر ثلاثة أنواع وظيفة من التسويات.

البُعد 27.1 يُقيّم انتظام التسوية المصرفية. ينبغي أن تُعقد مقارنات منتظمة وفي الوقت المناسب بين بيانات المعاملات المصرفية الحكومية (المركزية أو التجارية) ودفاتر النقدية الحكومية. ينبغي الإبلاغ عن نتائج تلك المقارنات واتخاذ إجراءات لتسوية أي اختلافات. وتُعد هذه التسوية أمرًا أساسيا لسلامة السجلات المحاسبية والقوائم المالية.

البُعد 27.2 يُقيّم مدى تسوية الحسابات المُعلقة، بما في ذلك الودائع / الخصوم المتنوعة، على أساس منتظم وتصفيتها في الوقت المناسب. يُمكن أن يؤدي الإخفاق في تصفية الحسابات المُعلقة إلى إحداث خلل في التقارير المالية ويوفر فرصة للاحتيال والفساد.

البُعد 27.3 يُقيّم مدى تسوية حسابات السُلف وتصفيتها. وتغطي السُلف المبالغ المدفوعة للمزودين بموجب عقود المشتريات العامة وكذلك سُلف السفر والسُلف المستديمة التشغيلية. في حالة عقود المشتريات العامة، تكون مواعيد تصفية تلك الحسابات متوافقة مع الترتيبات التعاقدية. وتتبع عمليات تصفية الحسابات الأخرى اللوائح الوطنية. لا يغطي هذا البُعد التحويلات ما بين الحكومات رغم أن هذه قد تسمى "سُلف". تُعد المعلومات الكاملة والدقيقة والموثوقة والحديثة أمرًا ضروريًا لدعم نظام الرقابة الداخلية. يتم استخلاص المعلومات ذات الصلة بتقييم هذا البُعد بواسطة العديد من أنظمة المعلومات، بما في ذلك الأشخاص والعمليات والبيانات وتكنولوجيا المعلومات. ويجري تناول هذه العناصر في إطار مؤشر الأداء PI-23 لكشوف الرواتب والأجور ومؤشر الأداء PI-25 الخاص بالالتزامات والمدفوعات.

البُعد 27.4 يُقيّم مدى دعم العمليات لتقديم المعلومات المالية ويركز على سلامة البيانات المُحددة بوصفها دقيقة ومكتملة (المواصفة الدولية القياسية ISO / IEC، 2014). ومع إدراك أن العمليات الأخرى ضرورية أيضًا لضمان سلامة البيانات، فإن هذا البُعد يقيّم جانبين رئيسيين وهما: الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك المتاحة للقراءة فقط، وإجراء التغييرات على السجلات عن طريق الإنشاء والتعديل؛ ووجود هيئة أو وحدة أو فريق مسؤول عن التحقق من سلامة البيانات. وتشكل مسارات عملية المراجعة جانباً مهماً من سلامة البيانات لأنها تمكّن من المساءلة الفردية والكشف عن حالات التسلل وتحليل المشكلات.

مؤشر الأداء PI-28 تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة

الوصف

يُقيّم هذا المؤشر مدى شمولية ودقة توقيت المعلومات المتعلقة بتنفيذ الموازنة. يجب أن تكون تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة مُتسقة مع نطاق تغطية الموازنة وتصنيفاتها للسماح برصد أداء الموازنة، وإذا لزم الأمر، استخدام التدابير التصحيحية في الوقت المناسب. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M1 (WL)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
28.1 تغطية التقارير وقابليتها للمقارنة	
A	نطاق تغطية البيانات وتصنيفها يسمح بعقد مقارنة مباشرة بالموازنة الأصلية. تتضمن المعلومات **جميع** بنود تقديرات الموازنة. وترد في التقارير المصروفات التي تمت من التحويلات إلى الوحدات غير المركزية داخل الحكومة المركزية
B	نطاق تغطية البيانات وتصنيفها يسمح بعقد المقارنة المباشرة بالموازنة الأصلية مع التجميع الجزئي. وترد في التقارير المصروفات التي تمت من التحويلات إلى الوحدات غير المركزية داخل الحكومة المركزية.
C	نطاق تغطية البيانات وتصنيفها يسمح بعقد المقارنة المباشرة بالموازنة الأصلية بالنسبة للبنود الإدارية الرئيسية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.
28.2 توقيتات تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية	
A	يتم إعداد تقارير تنفيذ الموازنة شهريًا، ويتم إصدارها في غضون أسبوعين من نهاية كل شهر.
B	يتم إعداد تقارير تنفيذ الموازنة بشكل ربع سنوي، ويتم إصدارها في غضون أربعة أسابيع من نهاية كل فترة ربع سنوية.
C	يتم إعداد تقارير تنفيذ الموازنة بشكل ربع سنوي (ربما باستثناء الربع الأول)، ويتم إصدارها في غضون 8 أسابيع من نهاية كل فترة ربع سنوية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.
28.3 دقة تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة المالية	
A	لا توجد مخاوف ملموسة بخصوص دقة البيانات. يتم توفير تحليل لتنفيذ الموازنة من خلال أي تصنيفات للموازنة قيد الاستخدام. تتم تغطية المعلومات المتعلقة بالإنفاق في كل من مرحلتي الالتزام والسداد
B	قد يكون هناك مخاوف بشأن دقة البيانات. يتم إلقاء الضوء على المشكلات المتعلقة بالبيانات في التقرير وتكون البيانات متسقة ومفيدة لتحليل عملية تنفيذ الموازنة. يتم تقديم تحليل لتنفيذ الموازنة على أساس نصف سنوي على الأقل. يتم تسجيل النفقات على الأقل في مرحلة السداد.
C	قد يكون ثمة مخاوف بشأن دقة البيانات. البيانات مفيدة لتحليل عملية تنفيذ الموازنة. يتم تسجيل النفقات على الأقل في مرحلة السداد.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

السنة المالية الكاملة الماضية.

إرشادات القياس

مطلوب معلومات عن تنفيذ الموازنة على أن تشمل بيانات الإيرادات والنفقات لتسهيل رصد الأداء، وعند الضرورة، للمساعدة في تحديد الإجراءات اللازمة للحفاظ على النتائج المخططة لتنفيذ الموازنة أو تعديلها.

البُعد 28.1 يُقيّم مدى تقديم المعلومات في التقارير خلال السنة وفي شكل يمكن مقارنته بسهولة بالموازنة الأصلية (أي مع نفس نطاق التغطية، وأساس المحاسبة، والعرض). سيعتمد تقسيم المسؤولية بين وزارة المالية والوزارات المختصة في إعداد التقارير على نوع نظام المحاسبة والدفع قيد التشغيل (مركزي أو غير مركزي أو مُفوّض). في كل حالة، يختلف دور وزارة المالية بين:

- التسجيل المركزي وتجهيز معاملات الوحدات المُدرجة في الموازنة إلى جانب إنتاج وتوزيع مختلف أنواع تقارير الموازنة الخاصة بالوحدة والمُجمعة/ المُوحدة؛
- إصدار ونشر تقارير الموازنة الخاصة بالوحدة المُدرجة في الموازنة والمُجمعة/ المُوحدة على أساس تسجيل الوحدة وتجهيزها للمعاملات؛
- توحيد/ تجميع التقارير المقدمة من الوحدات المدرجة في الموازنة (وحيثما ينطبق ذلك، من الوحدات غير المركزية) من السجلات المحاسبية.

البُعد 28.2 يُقيّم ما إذا كانت هذه المعلومات تقدم في الوقت المحدد ويصاحبها تحليل وتعليق على تنفيذ الموازنة.

البُعد 28.3 يُقيّم دقة المعلومات المُقدمة، بما في ذلك ما إذا كان يتم توفير بيانات عن الإنفاق لكل من مرحلتي الالتزامات والسداد. هذا مهم لرصد تنفيذ الموازنة واستخدام الأموال المصروفة. وينبغي أيضًا إبراز المعلومات حول نفقات التحويلات إلى وحدات غير مركزية داخل الحكومة المركزية.

قد تصدر الدول تقارير مختلفة حول تنفيذ الموازنة خلال السنة المالية، على سبيل المثال بتغطية ودرجات مختلفة من التفاصيل. لأغراض تحديد درجات التصنيف الترتيبي لهذا المؤشر ينبغي أن تخضع نفس انواع التقارير للفحص في كل بُعد من أبعاد هذا المؤشر. لهذا فإن التوقيت والدقة والتغطية وقابلية المقارنة سوف تخضع جميعها للتقييم لنفس مجموعة التقارير.

مؤشر الأداء PI-29 التقارير المالية السنوية

الوصف

يُقيّم هذا المؤشر إلى أي مدى تكون القوائم المالية السنوية مكتملة ويتم إعدادها في الآجال المحددة ومتسقة مع مبادئ ومعايير المحاسبة المقبولة بشكل عام، وهو ما يعتبر أمرًا مهمًا وجوهريًا للمساءلة والشفافية في نظام إدارة المالية العامة. ويحتوي هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M1 (WL)** لتجميع درجات كل البُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
29.1 اكتمال التقارير المالية السنوية	
A	يتم إعداد التقارير المالية للحكومة المركزية المدرجة في الموازنة سنوياً ويمكن مقارنتها بالموازنة المعتمدة. وهي تحتوي على معلومات كاملة عن الإيرادات والنفقات والأصول المالية والمادية والمسؤوليات والضمانات والالتزامات طويلة الأجل، ويدعمها بيان التدفقات النقدية التي تم تسويتها .
B	يتم إعداد التقارير المالية للحكومة المركزية المدرجة في الموازنة سنويًا ويمكن مقارنتها بالموازنة المعتمدة. وهي تحتوي على معلومات على الأقل عن الإيرادات والنفقات والأصول المالية والمسؤوليات المالية والضمانات والالتزامات طويلة الأجل.
C	يتم إعداد التقارير المالية للحكومة المركزية المدرجة في الموازنة سنوياً، ويمكن مقارنتها بالموازنة المعتمدة. وتشمل معلومات عن الإيرادات والنفقات والأرصدة النقدية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.
29.2 تقديم التقارير للمراجعة الخارجية	
A	يتم تقديم التقارير المالية الخاصة بالحكومة المركزية المدرجة في الموازنة للمراجعة الخارجية في غضون 3 شهور من نهاية السنة المالية
B	يتم تقديم التقارير المالية الخاصة بالحكومة المركزية المدرجة في الموازنة للمراجعة الخارجية في غضون 6 شهور من نهاية السنة المالية.
C	يتم تقديم التقارير المالية الخاصة بالحكومة المركزية المدرجة في الموازنة للمراجعة الخارجية في غضون 9 شهور من نهاية السنة المالية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.
29.3 المعايير المحاسبية	
A	تتوافق المعايير المحاسبية المُطبقة على **جميع** التقارير المالية مع المعايير الدولية. تم دمج **معظم** المعايير الدولية في المعايير الوطنية. يتم الكشف عن الاختلافات بين المعايير الدولية والوطنية ويتم شرح أي ثغرات. يتم الكشف عن المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية السنوية في الملاحظات على التقارير.
B	تتوافق المعايير المحاسبية المطبقة على **جميع** التقارير المالية مع الإطار القانوني للدولة. تم دمج ***غالبية*** المعايير الدولية في المعايير الوطنية. يتم الكشف عن الاختلافات بين المعايير الدولية والوطنية ويتم شرح أي ثغرات. يتم الكشف عن المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية السنوية.
C	تتوافق المعايير المحاسبية المطبقة على **جميع** التقارير المالية مع الإطار القانوني للدولة وتضمن اتساق تقديم التقارير بمرور الوقت. يتم الكشف عن المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية السنوية.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

التغطية

الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة.

الفترة الزمنية

البُعد 29.1: السنة المالية الكاملة الماضية.

البُعد 29.2: التقرير المالي السنوي الأخير المُقدم للمراجعة

البُعد 29.3: التقرير المالي للسنوات الثلاث الأخيرة.

إرشادات القياس

تُعد التقارير المالية السنوية للحكومة المركزية المتعلقة بالموازنة عنصرًا أساسيًا للمساءلة والشفافية في نظام إدارة المالية العامة. في حين أن بعض الدول لديها معاييرها الخاصة لإعداد التقارير المالية للقطاع العام، والتي وضعتها الحكومة أو هيئة أخرى مفوض لها بذلك، ففي العديد من الحالات، يتم تطبيق المعايير المحاسبية الوطنية للقطاع الخاص أو المعايير الإقليمية أو المعايير الدولية مثل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. وعلى أي حال، يجب أن تكون النتيجة عبارة عن مجموعة من التقارير المالية التي تكون كاملة ومتسقة مع مبادئ ومعايير المحاسبة المقبولة بشكل عام. ولأغراض هذا المؤشر، قد يتم التعامل مع القوائم المالية السنوية أو تقارير تنفيذ الموازنة الصادرة عن الحكومة على أنها تقارير مالية وتستخدم لحساب درجة التصنيف الترتيبي.

البُعد 29.1 يُقيّم مدى اكتمال التقارير المالية. يجب أن تتضمن التقارير المالية السنوية تحليلاً يوفر مقارنة بين النتائج وموازنة الحكومية الأولية. كما يجب أن تتضمن التقارير المالية معلومات كاملة عن الإيرادات والنفقات والأصول والالتزامات والضمانات والمسؤوليات طويلة الأجل. ويمكن إدراج هذه المعلومات في التقارير المالية في نظام معدّل قائم على الأساس النقدي أو نظام قائم على أساس الاستحقاق، أو يتم تقديمه عن طريق الملاحظات أو التقارير المخصصة لهذا الأمر، كما يحدث عادة في نظام المحاسبة القائم على الأساس النقدي. تعتمد فائدة التقارير على ما إذا تم تجميعها بعد تصفية أي حسابات معلقة وتسوية أي حسابات مصرفية أو حسابات سُلف كما جرى تقييمها في مؤشر الأداء PI-27.

البُعد 29.2 يُقيّم حُسن توقيت تقديم التقارير المالية في نهاية السنة التي تم تسويتها للمراجعة الخارجية بوصفه مؤشرًا رئيسيًا على فعالية النظام المحاسبي ونظام إعداد التقارير المالية. وفي بعض الأنظمة، تقوم الوزارات الفردية والإدارات والوحدات غير المركزية والهيئات العامة الأخرى ضمن الحكومة المركزية بإصدار تقارير تقوم وزارة المالية بتوحيدها لاحقاً. وفي الأنظمة الأكثر مركزية، فإن وزارة المالية هي التي تحتفظ بكل التفاصيل أو جزء من المعلومات المطلوبة للتقارير. ويعتبر التاريخ الحقيقي لتقديم التقارير هو التاريخ الذي يعتبر فيه المُراجع الخارجي أن التقرير مكتمل ومتاح المراجعة.

البُعد 29.3 يُقيّم إلى أي مدى يفهم المستخدمون المستهدفون التقارير المالية السنوية ومساهمتها في المساءلة والشفافية. وهذا يتطلب أن يتسم بالشفافية أساس تسجيل عمليات الحكومة والمبادئ المحاسبية والمعايير الوطنية المستخدمة. تتطلب الدرجات الأعلى أن تكون المعايير المستخدمة للمحاسبة متسقة مع المعايير الدولية المعترف بها مثل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. بالنسبة إلى الدرجتين "A" و "B"، يجب أن يشرح تقرير التقييم منهجية المعايير الدولية التي تم استخدامها وأين يتم الكشف عن المعلومات المتعلقة بالامتثال لتلك المعايير.

المحور السابع: الفحص والمراجعة الخارجية

مؤشر الأداء PI-30 المراجعة الخارجية

الوصف

يفحص هذا المؤشر خصائص المراجعة الخارجية. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M1 (WL)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
30.1 تغطية ومعايير المراجعة	
A	خضعت للمراجعة التقارير المالية وتتضمن الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم ***لجميع*** هيئات الحكومة المركزية باستخدام المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية أو معايير المراجعة الوطنية المتسقة خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة. أوضحت المراجعات كل المسائل الهامة والمخاطر النظامية والمخاطر المتعلقة بالرقابة.
B	خضعت للمراجعة التقارير المالية لهيئات الحكومة المركزية وتمثل ***معظم*** إجمالي النفقات والإيرادات باستخدام المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية أو معايير المراجعة الوطنية المتسقة خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة. أوضحت المراجعات كل المسائل الهامة والمخاطر النظامية والمخاطر المتعلقة بالرقابة.
C	خضعت للمراجعة التقارير المالية لهيئات الحكومة المركزية وتمثل ***غالبية*** إجمالي النفقات والإيرادات باستخدام المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية أو معايير المراجعة الوطنية المتسقة خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة. كل المسائل الهامة والمخاطر النظامية والمخاطر المتعلقة بالرقابة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.
30.2 تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية	
A	تم تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية[6] في غضون ثلاثة شهور من تلقي مكتب المراجعة التقارير المالية للسنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
B	تم تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية في غضون ستة شهور من تلقي مكتب المراجعة التقارير المالية للسنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
C	تم تقديم تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية في غضون تسعة شهور من تلقي مكتب المراجعة التقارير المالية للسنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.
30.3 متابعة المراجعة الخارجية	
A	يوجد دليل واضح على المتابعة الفعالة وفي الوقت المناسب من خلال الجهة التنفيذية أو الهيئة الخاضعة للمراجعة فيما يتعلق بالمراجعات المتوقع القيام بمتابعتها خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
B	توفر رد رسمي وشامل في الوقت المناسب من خلال الجهة التنفيذية أو الهيئة الخاضعة للمراجعة بشأن المراجعات المتوقع القيام بمتابعتها خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.

[6]) أو أي جهة أخرى مسؤولة عن حوكمة المالية العامة.

C	توفر رد رسمي من خلال الجهة التنفيذية أو الهيئة الخاضعة للمراجعة بشأن المراجعات المتوقع القيام بمتابعتها خلال السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.
30.4 استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة	
A	يعمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشكل منفصل عن الجهة التنفيذية فيما يتعلق بإجراءات تعيين وإقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، والتخطيط لوظائف المراجعة، وترتيبات لنشر التقارير بشكل عام، واعتماد وتنفيذ موازنة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. يدعم القانون هذه الاستقلالية. ويتمتع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بوصول غير مُقيد وفي الوقت المناسب إلى السجلات والوثائق والمعلومات.
B	يعمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشكل منفصل عن الجهة التنفيذية فيما يتعلق بإجراءات تعيين وإقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، والتخطيط لوظائف المراجعة، وترتيبات لنشر التقارير بشكل عام، واعتماد وتنفيذ موازنة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ويتمتع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بوصول غير مُقيد وفي الوقت المناسب إلى ***معظم*** السجلات والوثائق والمعلومات.
C	يعمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بشكل منفصل عن الجهة التنفيذية فيما يتعلق بإجراءات تعيين وإقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، والتخطيط لوظائف المراجعة، وترتيبات لنشر التقارير بشكل عام، واعتماد وتنفيذ موازنة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ويتمتع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بوصول غير مُقيد وفي الوقت المناسب إلى ***غالبية*** السجلات والوثائق والمعلومات.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على درجة C.

التغطية

الحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

الأبعاد 30.1 و30.2 و30.3: السنوات المالية الثلاث الكاملة الأخيرة.

البُعد 30.4: في وقت التقييم.

إرشادات القياس

المراجعة الخارجية الموثوق بها والشاملة هي مطلب رئيسي لضمان تحقيق المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة. وبينما يركز أحد أبعاد المؤشر على استقلالية وظيفة المراجعة الخارجية تتناول الأبعاد الثلاثة الأخرى مراجعة التقارير المالية السنوية للحكومة. من المتوقع أيضًا تضمين بعض جوانب مراجعة الأداء من خلال وظيفة المراجعة ولكن يغطي هذا الجزء بالفعل البُعد 8.4.

البُعد 30.1 يُقيّم العناصر الرئيسية للمراجعة الخارجية فيما يتعلق بنطاق وتغطية المراجعة وكذلك الالتزام بمعايير المراجعة. يشير نطاق المراجعة إلى الهيئات ومصادر الأموال الخاضعة للمراجعة[7] في أي سنة معنية وينبغي أن تتضمن أموال من خارج الموازنة وهيئات مستقلة. قد لا تخضع الأخيرة دائمًا للمراجعة من خلال الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة حيث يكون من المتوقع استخدام مؤسسات أخرى للمراجعة. إذا كانت قدرة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة محدودة من الممكن تخطيط برنامج المراجعة من خلال الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بما يتماشى مع التزامات المراجعة القانونية على اساس متعدد السنوات من أجل ضمان التغطية المنتظمة للهيئات والوظائف ذات الأولوية القصوى أو التي تقع عُرضة للمخاطر، بينما قد تخضع هيئات ووظائف أخرى للتغطية بشكل أقل تكرارًا. ينبغي أن يغطي عمل المراجعة إجمالي الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم بغض النظر عما إذا كانت تلك الأمور تنعكس في التقارير المالية (أنظر المؤشر PI-28).

ينبغي أن يضمن الالتزام بمعايير المراجعة، مثل المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات[8] للاتحاد الدولي للمحاسبين/ الهيئة الدولية لمعايير المراجعة والتدقيق، التركيز على مسائل إدارة المالية العامة النظامية والهامة في التقارير، وكذلك إجراء أنشطة المراجعة المالية والخاصة بمدى الامتثال، مثل إعطاء الرأي بشأن القوائم المالية، ومدى انتظام وملائمة المعاملات، وعمل أنظمة الرقابة الداخلية والمشتريات. كما ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة تطبيق نظام لضمان الجودة لتقييم ما إذا التزمت عمليات المراجعة الخاصة بها بمعايير المراجعة المعتمدة. إن هذه العمليات تعتبر بشكل عام داخلية بالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة المالية، بالرغم من استقلاليتها عن تلك التي تقوم بإجراء مراجعات الحسابات، ولكن قد تلعب الجهات الخارجية أيضًا دورًا في هذه

[7]) بمعنى أنه يندرج ضمن تنفيذ خطة المراجعة الكلية القائمة على أساس المخاطر الخاصة بالمراجع الخارجي للسنة المعنية بغض النظر عما إذا تطلبت الخطة إجراء عمل مراجعة محورية على هذه الهيئة/الأموال.

[8]) تعتمد المعايير الدولية للجهاز الأعلى للرقابة المالية على المعايير الدولية لمراجعة الحسابات ذات الصلة والتي توجه إجراء مراجعة القوائم المالية بما في ذلك الامتثال المعني بمتطلبات المراجعة مثل مراعاة القوانين واللوائح في مراجعة القوائم المالية.

العملية على سبيل المثال من خلال استعراض زملاء العمل أو عبر جهة تنظيمية مهنية. ينبغي أن تكون التقارير المستقلة لمراجعة ضمان الجودة هي المصدر الرئيسي لتقييم ما إذا تم الالتزام بمعايير مراجعة الحسابات بشكل عام.

البُعد 30.2 يُقيّم التوقيت الجيد لتقديم تقرير (تقارير) المراجعة المتعلقة بتنفيذ الموازنة إلى الهيئة التشريعية أو للمسؤولين عن حوكمة الهيئة الخاضعة للمراجعة، باعتبار ذلك عنصرًا رئيسيا لضمان تحقيق مساءلة الجهة التنفيذية في الوقت المناسب أمام الهيئة التشريعية وعموم الجمهور. يتطلب هذا البُعد قياس التأخير في تقديم تقارير المراجعة حتى ابتدء من من نهاية الفترة التي تمت تغطيتها عند عدم توفر مراجعة مالية للتقرير أو من تاريخ حصول المراجع الخارجي على التقارير المالية الخاضعة للمراجعة المعنية وذلك عند قيام المراجعة المالية. وحيث يتم وضع تقرير المراجعة بشكل منفصل فيما يتعلق بالوحدات المختلفة في الحكومة المركزية فإن التأخير الكلي قد يخضع للتقييم باعتباره متوسط مرجح للتأخيرات المتعلقة بالوحدات المعنية، والتي تخضع للترجيح حسب النسبة الأعلى من دخلها أو نفقاتها.

إذا مالم يتم قبول التقارير المالية المقدمة إلى المُراجِع الخارجي ولكن رجعت لاستكمالها أو تصحيحها يعتبر التاريخ الفعلي للتقديم هو الذي يعتبر المُراجِع الخارجي فيه التقارير المالية كاملة ومتاحة للمراجعة.

البُعد 30.3 يُقيّم مدى قيام الجهة التنفيذية أو الهيئة الخاضعة للمراقبة بتنفيذ توصيات أو ملاحظات المراجعة الخارجية والقيام بالمتابعة الفعالة وفي الوقت المناسب. تتضمن أدلة المتابعة الفعالة لنتائج المراجعة إصدار الجهة التنفيذية أو الهيئة الخاضعة للمراجعة ردًا رسميا على نتائج المراجعة مشيرًا إلى كيف تم بالفعل أو سيتم تناولها، على سبيل المثال تقديم خطاب من الإدارة. قد توفر التقارير المعنية بالمتابعة أدلة على التنفيذ من خلال إيجاز مدى استجابة الهيئات الخاضعة للمراجعة للاستفسارات المتعلقة بالمراجعة وتنفيذها لتوصيات أو ملاحظات المراجعة. يجب التنويه إلى أن متابعة التوصيات الصادرة عن الهيئة التشريعية تخضع للتقييم بشكل منفصل وفقًا لمؤشر الأداء PI-31.

البُعد 30.4 يُقيّم استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة عن الجهة التنفيذية. تعتبر الاستقلالية أمر أساسي من أجل نظام للمساءلة المالية يتمتع بالفعالية والمصداقية، وهو ما يجب النص عليه في الدستور أو إطار قانوني قابل للمقارنة. ومن الناحية العملية تتضح الاستقلالية من خلال ترتيبات تعيين (وإقالة) رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة واعضاء المؤسسات الجماعية ذات الصلة، وعدم التدخل في تخطيط وتنفيذ اعمال مراجعة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة واجراءات اعتماد وصرف موازنة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

ينبغي أن يغطي نطاق اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة كل نشاط للحكومة المركزية ويسمح له بإجراء نطاق كامل من أنشطة المراجعة، خصوصًا المراجعة المالية ومراجعة الامتثال والأداء. كذلك ينبغي أن يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بوصول غير مُقيد للوثائق والسجلات والمعلومات. كما ينبغي الإشارة إلى أن مراجعات الأداء يغطيها المؤشر PI-8 بينما يركز المؤشر PI-30 على مراجعة التقارير المالية السنوية للحكومة.

مؤشر الأداء PI-31 الفحص التشريعي لتقارير المراجعة

الوصف

يركز هذا المؤشر على الفحص التشريعي للتقارير المالية التي خضعت للمراجعة الخاصة بالحكومة المركزية، بما في ذلك الوحدات المؤسسية، وذلك إلى الحد الذي (أ) تكون مطالبة قانونًا بتقديم تقارير المراجعة للهيئة التشريعية أو (ب) يجب على وحدتها الرئيسية أو الرقابية الإجابة على الاسئلة واتخاذ الإجراءات نيابة عنها. ويحتوي على أربعة أبعاد ويستخدم طريقة التصنيف الترتيبي **M2 (AV)** لتجميع درجات كل بُعد.

الأبعاد وطريقة حساب درجات التصنيف الترتيبي

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
31.1 توقيت فحص تقرير المراجعة	
A	استيفاء الهيئة التشريعية فحص تقارير المراجعة المعنية بالتقارير المالية السنوية في غضون ثلاثة شهور من تلقي التقارير.
B	استيفاء الهيئة التشريعية فحص تقارير المراجعة المعنية بالتقارير المالية السنوية في غضون ستة شهور من تلقي التقارير.
C	استيفاء الهيئة التشريعية فحص تقارير المراجعة المعنية بالتقارير المالية السنوية في غضون إثنى عشر شهرًا من تلقي التقارير.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
31.2 عقد جلسات استماع لمناقشة نتائج عملية المراجعة	
A	عقد جلسات استماع مستفيضة حول النتائج الرئيسية لتقارير المراجعة بشكل منتظم مع الموظفين المسؤولين من ***جميع*** الهيئات الخاضعة للمراجعة والتي تضمنت تحفظات أو آراء سلبية أو رفض إبداء الرأي.
B	عقد جلسات استماع مستفيضة حول النتائج الرئيسية لتقارير المراجعة مع الموظفين المسؤولين من ***معظم*** الهيئات الخاضعة للمراجعة واالتي تضمنت تحفظات أو آراء سلبية او رفض إبداء الرأي.
C	عقد جلسات استماع مستفيضة حول النتائج الرئيسية لتقارير المراجعة والتي أحيانًا ما تغطي ***القليل*** من الهيئات الخاضعة للمراجعة أو قد تجري مع مسؤولين من وزارة المالية فقط.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
31.3 توصيات الهيئة التشريعية بشأن عملية المراجعة	
A	تقوم الهيئة التشريعية بإصدار توصيات حول الإجراءات التي بصدد التنفيذ من قِبل الجانب المُنفِذ وتتابع بشكل منتظم عملية تنفيذها.
B	تقوم الهيئة التشريعية بإصدار توصيات حول الإجراءات التي بصدد التنفيذ من قِبل الجانب المُنفِذ وتتابع عملية تنفيذها.
C	تقوم الهيئة التشريعية بإصدار توصيات حول الإجراءات التي بصدد التنفيذ من قِبل الجانب المُنفِذ.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.
شفافية الفحص التشريعي لتقارير المراجعة	
A	انعقاد كافة جلسات الاستماع بشكل علني باستثناء ظروف محدودة للغاية مثل المناقشات المرتبطة بالأمن الوطني أو مناقشات مماثلة من حيث حساسية الموضوع. يجري مناقشة تقارير اللجنة في مجلس الهيئة التشريعية بأكمله ويتم نشرها على موقع رسمي أو بواسطة أي وسيلة رسمية أخرى من السهل لعموم الجمهور الوصول إليها.
B	انعقاد كافة جلسات الاستماع بشكل علني مع ***بعض*** الاستثناءات أضف إلى ذلك موضوعات الأمن الوطني أو مناقشات مماثلة من حيث حساسية الموضوع. تتوفر تقارير اللجنة لمجلس الهيئة التشريعية بأكمله ويتم نشرها على موقع رسمي أو بواسطة أي وسيلة رسمية أخرى من السهل لعموم الجمهور الوصول إليها.

C	نشر تقارير اللجان على موقع رسمي أو بواسطة أي وسيلة رسمية أخرى من السهل لعموم الجمهور الوصول إليها.
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C.

التغطية

الحكومة المركزية.

الفترة الزمنية

السنوات المالية الثلاث الكاملة الماضية.

إرشادات القياس

تقوم الهيئة التشريعية بدور رئيسي في ممارسة الفحص فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة التي أقرتها. من السُبل الشائعة للقيام بذلك عبر لجنة (لجان) أو هيئة (هيئات) تشريعية والتي تفحص تقارير المراجعة الخارجية وتستجوب الأطراف المسؤولة عن نتائج التقارير. ينبغي تقديم تقارير حول نتائج مراجعة تقرير (تقارير) المراجعة الخارجية من خلال أي لجنة ذات اختصاص للنظر في شأنها (وبشكل مثالي مناقشتها) في مجلس الهيئة التشريعية بأكمله حتى يمثل ذلك عملية فحص مستوفاة. يكون ذلك ضروريا في الأغلب قبل أن يستطيع الجانب المُنفِذ الرد بشكل رسمي بالرغم من أنه يجوز اتخاذ الاجراءات التصحيحية في أي وقت. سوف تعتمد العملية الخاصة باللجنة (اللجان) على الموارد الفنية والمالية الملائمة والتوقيت المخصص المناسب للبقاء على علم بأخر المستجدات فيما يتعلق بفحص التقارير الخاصة بالمراجعة.

البُعد 31.1 يُقيّم التوقيت المناسب لفحص الهيئة التشريعية ويعتبر ذلك من العوامل الرئيسية المتعلقة بمدى فعالية المساءلة. من الممكن أن يتأثر عامل التوقيت المناسب بالتزايد في عمليات تقديم تقارير المراجعة حيث يقوم المراجعون الخارجيون بتدارك القضايا المتأخرة. وفي هذه المواقف يجوز للجنة (اللجان) أن تقرر إعطاء الأولوية لتقارير المراجعة التي تغطي فترات رفع التقارير المستوفاة الأخيرة والهيئات الخاضعة للمراجعة التي لديها تاريخ من المستوى المتدني في الامتثال. ينبغي على التقييم أن ينظر بشكل ايجابي في شأن عناصر الممارسة الجيدة وألا يستند إلى التأخر الناتج عند فحص التقارير التي تغطي الفترات الأبعد.

البُعد 31.2 يُقيّم مدى انعقاد جلسات استماع حول النتائج الرئيسية المستخلصة من هيئة المراجعة العليا. من الممكن اعتبار جلسات الاستماع الجارية بشأن النتائج الرئيسية لتقارير المراجعة الخارجية "مستفيضة" إذا ما تضمنت ممثلين من هيئة المراجعة العليا لشرح الملاحظات والنتائج، وكذلك من الهيئة الخاضعة للمراجعة لتوضيح وتوفير خطة العمل من أجل حل الموقف. تشير كلمة "قليلة" إلى ما بين 10 و25 بالمئة (حسب القيمة) من وحدات الحكومة التي تلقت تحفظات أو آراء سلبية او رفض إبداء الرأي، وذلك وفقًا للترتيب النموذجي للحجم المطبق على مستوى إطار الانفاق العام والمساءلة المالية المشار إليه في القسم 2.1.4.

البُعد 31.3 يُقيّم المدى الذي من خلاله تصدر الهيئة التشريعية التوصيات وتقوم بمتابعة تنفيذها. يجوز للجنة المسؤولة أن توصي بإجراءات وعقوبات يقوم الجانب المُنفِذ بتطبيقها بالإضافة إلى اقرار التوصيات المقدمة من المراجعين الخارجيين، راجع المؤشر 30. وسيكون من المتوقع وجود نظام متابعة لضمان أن تلك التوصيات يتناولها الجانب المُنفِذ على النحو الملائم.

يجري تعريف عبارة "على نحو نظامي" باعتبارها حالة وجود نظام لمتابعة التوصيات والمستخدم لتسجيل التوصيات وكذلك لتسجيل الإجراء المتخذ أو غير المتخذ بشأن التوصيات، وأينما يجري بالنسبة لكل توصية من التوصيات اخطار الجانب المُنفِذ والهيئة التشريعية خلال جلسات الاستماع اللاحقة وما إذا خضعت التوصيات للتنفيذ.

البُعد 31.4 تقييم شفافية وظيفة الفحص فيما يتعلق بوصول عموم الجمهور لها. إن فتح جلسات استماع اللجنة لعموم الجمهور يسهل فحص عموم الجمهور للإجراءات كما أنها تعتبر فرصة جيدة للجنة التشريعية حتى تخبر عموم الجمهور بشأن عملها. من الممكن لجلسات الاستماع أن تكون "مفتوحة" بسُبل عديدة والتي تتراوح ما بين السماح بوصول استثنائي لعموم الجمهور إلى غرفة اللجنة إلى دعوة اعضاء من عموم الجمهور للحديث عن موضوع ما. من الممكن أيضًا تحقيق فحص عموم الجمهور من خلال نقل الاجراءات عبر وسائل الاعلام، أي الراديو أو التلفاز، مما يسمح للمواطنين بمتابعة ما يحدث حاليا في اللجان. يتمحور البُعد 30.4 حول وجود نوع من الوصول العام لعموم الجمهور ولا يُقيّم بشكل خاص ما إذا قد تم دعوة اعضاء من عموم الجمهور للحديث في جلسات الاستماع.

إذا ما لم تطلب الهيئة التشريعية مراجعة خارجية للتقارير المالية السنوية التي تقدمها الحكومة، راجع المؤشر 29، فبذلك تكون الهيئة التشريعية لا تحقق دورها المعني بضمان مساءلة الجانب المُنفِذ مما يؤدي إلى الحصول على الدرجة "D" في كل بُعد من أبعاد هذا المؤشر.

الجزء 3: تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية

يوفر هذا الجزء من الإطار إرشادات حول إعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية. فإنه يعرض شرحًا للمعلومات التي سيتم تضمينها في التقرير ونموذجًا لكيفية تسجيل هذه المعلومات وتقديمها.

تنتج تقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية من أجل الحكومة وتستهدف دعم إدارة المالية العامة للحكومة وما يصاحبها من مبادرات إصلاحية. وتحقيقًا لهذه الغاية من الضروري أن تشترك الحكومة في التقييم وتوفير المدخلات والتعليقات على مدار العملية. ومن المتوقع أن تنشر الحكومات تقارير الإنفاق العام والمساءلة المالية وتتيحها للأشخاص المهتمين داخل الدولة التي يغطيها التقرير وخارجها. يحتوي الموقع الالكتروني لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية على كل تقرير مقدم إلى الأمانة العامة لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية منذ بدء البرنامج كما تتوفر كل التقارير التي تنشرها الحكومات لعموم الجمهور من خلال موقع برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية.

يهدف تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى توفير تقييم شامل ومتكامل لأداء إدارة المالية العامة للدولة اعتمادًا على تحليل يرتكز على مؤشرات للعناصر الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة. كما يهدف إلى تقييم مدى تغير أداء إدارة المالية العامة عن التقييمات السابقة. وتتواجد المعلومات ذات الصلة في المحتوى السردي للتقرير. ويتم استخدام الملحقات بوجه عام فقط لعرض جداول البيانات الكبرى والمعلومات التفصيلية المتعلقة بأمور مثل الرقابة المالية الداخلية ولكن ليس لتناول تحليل التقرير ونتائجه بشكل تفصيلي.

تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية هو تقييم للأداء الحالي لإدارة المالية العامة ولا يحتوي على توصيات لإصلاحات أو خطط عمل. من الممكن استيعاب الاختلافات في الأراء المتعلقة بنتائج التقرير بين الحكومة والأطراف المعنية الأخرى المشتركين في إعداد التقييم من خلال تلخيص الاختلافات الجوهرية في أحد ملحقات التقرير.

يتضح هيكل التقرير في جدول المحتويات المعروض في الصفحة التالية.

يتوفر جدول المحتويات وقائمة بالمختصرات في بداية التقرير قبل الملخص التنفيذي. كذلك تتوفر المعلومات المتعلقة بالتفاصيل ذات الصلة مثل السنة المالية والعملة المستخدمة في التقرير ومعدل صرفها مقابل عملات دولية رئيسية مثل الدولار أو اليورو.

تتحدد جداول بيانات الزامية معينة في القسم 2 ولبعض من المؤشرات المختارة في القسم 3. وينبغي استيفاء الجداول إلى الحد الذي تتوفر فيه المعلومات. كما ينبغي عرضها في شكل يراه المُقيّمون ملائمًا. ومن غير المتوقع من المُقيّمين القيام بأنشطة رئيسية في جمع البيانات ومعالجتها من أجل الجداول الإلزامية. وينبغي أن يقع التركيز على استخدام البيانات المتاحة بالفعل لعرض نظرة عامة على الحكومة المركزية وعملياتها باعتبار ذلك الأساس للتعليق في المحتوى السردي للتقرير.

يحدد المتبقي من هذا القسم المعلومات التي سيتم توفيرها في كل قسم من اقسام تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

هيكل تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية

الملخص التنفيذي

المقدمة
1.1 الأساس المنطقي والغرض
1.2 إدارة التقييم وضمان الجودة
1.3 منهجية التقييم

معلومات مرجعية عن الدولة
2.1 الوضع الاقتصادي للدولة
2.2 اتجاهات الموازنة والمالية العامة
2.3 الترتيبات التنظيمية والقانونية لإدارة المالية العامة
2.4 الإطار المؤسسي لإدارة المالية العامة
2.5 خصائص أخرى رئيسية لإدارة المالية العامة وبيئتها التشغيلية

تقييم أداء إدارة المالية العامة
3.1 موثوقية الموازنة
3.2 شفافية المالية العامة
3.3 إدارة الأصول والخصوم
3.4 وضع الموازنة والاستراتيجية المالية استنادًا إلى السياسات
3.5 قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة
3.6 المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)
3.7 الفحص والمراجعة الخارجية

نتائج تحليل أنظمة إدارة المالية العامة
4.1 التقييم المتكامل لأداء إدارة المالية العامة
4.2 فعالية إطار الرقابة الداخلية
4.3 نقاط قوة وضعف إدارة المالية العامة
4.4 التغييرات في الأداء منذ التقييم السابق

عملية الإصلاح الحكومي لإدارة المالية العامة
5.1 منهج إصلاحات إدارة المالية العامة
5.2 إجراءات الإصلاح الحديثة والجارية
5.3 الاعتبارات المؤسسية

الملحقات
الملحق 1: ملخص لمؤشرات الأداء
الملحق 2: ملخص الملاحظات المعنية بإطار الرقابة الداخلية
الملحق 3: مصادر المعلومات

الملخص التنفيذي

الهدف من المخلص التنفيذي هو توفير نظرة عامة متكاملة واستراتيجية حول نتائج التقرير. يغطي الملخص التنفيذي أثر نظام إدارة المالية العامة على تحقيق انضباط مُجمل المالية العامة، والتخصيص الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمات. وإنه يلخص التغييرات الرئيسية الطارئة على الأداء منذ التقييم السابق.

من المتوقع أن يبلغ حجم هذا القسم ثلاث صفحات من المحتوى السردي بالإضافة إلى جدول يعرض درجات المؤشر.

يحتوي الملخص التنفيذي فقط على معلومات أو بيانات أو تحليل والتي تعرضها الأقسام 1-5 من التقرير. وتتضمن ما يلي:

- شرح موجز لغرض التقييم وإدارته.
- شرح لتغطية التقييم وتوقيته، بمعنى ما يتم تقييمه وفي أي وقت.
- شرح لكيفية تأثير أداء أنظمة إدارة المالية العامة على النتائج الرئيسية الثلاث للموازنة والمالية العامة. يأخذ ذلك في الاعتبار الهيكل الاقتصادي والسياسي والإداري الخاص بالدولة ويلقي بالضوء على نقاط القوة والضعف الرئيسية المحددة في التقرير والتي من المحتمل لها التأثير على أداء إدارة المالية العامة.
- ملخص بالتغييرات الرئيسية الطارئة على الأداء منذ أي تقييم سابق للإنفاق العام والمساءلة المالية. يخضع ذلك أيضًا للتنظيم بموجب النتائج الرئيسية الثلاث للموازنة والمالية العامة.
- نظرة عامة موجزة حول جدول اعمال أو برنامج اصلاح إدارة المالية العامة المخطط والمستمر للدولة بما في ذلك الربط بالتغييرات الحديثة الطارئة على الأداء وأوجه الضعف الرئيسية المحددة في التقرير.

يصاحب الملخص التنفيذي جدولا لا يتعدى صفحة واحدة والذي يوفر نظرة عامة على درجات كل مؤشر من مؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية.

1. المقدمة

تشرح المقدمة سياق وغرض تقييم إدارة المالية العامة والعملية التي من خلالها تم إعداد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية والمنهجية المستخدمة في إجراء التقييم.

من المتوقع أن يبلغ حجم هذا القسم من صفحتين إلى ثلاث صفحات للمحتوى السردي بالإضافة إلى جدول يتناول درجات المؤشر.

1.1 الأساس المنطقي والغرض

يشرح هذا القسم الهدف من تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية ويعرض معلومات مرجعية هامة والتي تتضمن سبب إجراء هذا التقييم في هذا الوقت والإشارة إلى التقييم (التقييمات) السابقة للإنفاق العام والمساءلة المالية ومدى ارتباطه بأنشطة الإصلاح الجارية.

1.2 إدارة التقييم وضمان الجودة

يشرح هذا القسم عملية إعداد التقرير والتي تتضمن (1) الهيئة التي بادرت بالتقييم والمكلفة به، و(2) مدى اشتراك المسؤولين الحكوميين في إعداد التقرير، و(3) أدوار ومساهمات أي من الأطراف المعنية الأخرى في التقييم.

المربع 1.1: ترتيبات إدارة التقييم وضمان الجودة

هيئة إدارة تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية

- فريق الإشراف – الرئيس والأعضاء: (الاسماء والهيئات)
- مدير التقييم: (الاسم والهيئة)
- قائد فريق التقييم وأعضاء الفريق: (اسم كل منهم والهيئة التابع لها)

مراجعة ورقة المفاهيم و/أو الصلاحيات

- تاريخ مراجعة مسودة ورقة المفاهيم و/أو الصلاحيات
- المراجعين المدعوين: (اسم كل منهم والهيئة التابع لها، أو كمجموعة مثل فريق الإشراف)
- المراجعين الذين أعطوا ملاحظات: (اسم كل منهم والهيئة التابع لها، خصوصًا الأمانة العامة لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية وتاريخ (تواريخ) المراجعة (المراجعات) أو كمجموعة مثل فريق الإشراف)
- تاريخ (تواريخ) ورقة المفاهيم و/أو الصلاحيات النهائية

مراجعة تقرير التقييم

- تاريخ (تواريخ) مراجعة مسودة التقرير (التقارير)
- المراجعين المدعوين: (اسم كل منهم والهيئة التابع لها، خصوصًا الأمانة العامة لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية وتاريخ (تواريخ) المراجعة (المراجعات) أو كمجموعة مثل فريق الإشراف) المراجعين الذين أعطوا ملاحظات: (اسم كل منهم والهيئة التابع لها)

1.3 منهجية التقييم

يشرح هذا القسم الاختيارات المنهجية التي يتم اتخاذها للتقييم. يغطي هذا الجزء أربعة موضوعات رئيسية:

1. **تغطية التقييم:** يشير ذلك إلى المستوى الحكومي الخاضع للتغطية والذي غالبًا ما يكون الحكومة المركزية أو حكومة دون وطنية واحدة. ومن أجل فهم نطاق التقييم يحدد التقرير الوحدات والعمليات المؤسسية التي خضعت والتي لم تخضع للتغطية. يراعي تعيين حدود الحكومة الخاضعة للتقييم كل من الحدود مع المستويات الأخرى للحكومة والحدود مع أجزاء أخرى لقطاع الحكومة العام مثل الوحدات المؤسسية خارج الحكومة المركزية مثل المؤسسات العامة. يجب أن تخضع للشرح والتبرير أي انحرافات عن تغطية الحكومة المركزية أو الحكومة المحلية المحددة في التغطية لكل مؤشر من المؤشرات. وبشكل خاص يتم تحديد تغطية صناديق الضمان الاجتماعي وأموال الثروة السيادية وأدوات التمويل الهيكلية مثل الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص. ويكون تعريف تغطية التقييم متوافقًا مع وصف الوحدات المؤسسية وعمليات المالية العامة كما هو منصوص عليه في الأقسام الفرعية 2.3 و2.4 من التقرير.

2. **الجدول الزمني:** يتم التحديد الواضح لوصف الجدول الزمني للتقييم مع التاريخ النهائي للبيانات من أجل القياس. الموعد النهائي هو الموعد الأخير الذي تم فيه مراعاة البيانات المُدرجة في التقييم. يعتبر ذلك ضروريا لتحديد "السنة المالية الكاملة الأخيرة" المشار إليها في الكثير من الأبعاد والموعد الهام لمراعاة ظروف تطبيق موعد "في وقت التقييم" والذي يرتبط بأبعاد أخرى.

3. **مصادر المعلومات:** سوف يحتاج فريق التقييم إلى جمع المعلومات من المسؤولين من هيئات التمويل المركزية وكذلك من مجموعة متنوعة من الوحدات المُدرجة في الموازنة وغيرها من الوحدات المؤسسية. ومن أجل الحصول على تمثيل عادل للمؤسسات ضمن قيود الموارد المتعلقة بفريق التقييم تحتاج الوحدات التي يتم جمع المعلومات منها إلى أن يجري اختيارها على اساس كل مؤشر على حِدة. غالبًا ما يتم تحديد اساس اختيار وحدات الحكومة التي سوف يتم جمع المعلومات منها في الإرشادات الخاصة بالمؤشرات الفردية. ينبغي وصف وحدات الحكومة المختارة لمؤشر ما في التقرير ضمن المحتوى السردي من أجل كل مؤشر من المؤشرات بالإضافة إلى الأسلوب المستخدم لاختيار العينة حيثما يلزم.

   تخضع مصادر أخرى للمعلومات المستخدمة في التقييم للوصف في هذا القسم من التقرير. قد يتضمن ذلك الوثائق التي تم الحصول عليها والمقابلات التي تم اجرائها مع ممثلين من مستويات أخرى بالحكومة، والمؤسسات العامة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التمويل الخارجي والشركاء في التنمية. سوف يتم توفير قائمة كاملة بذلك في الملحق 3 من التقرير.

4. **مسائل منهجية أخرى لإعداد التقرير** مثل عدم استخدام مجموعة المؤشرات ككل وما إذا كان التقييم منفردًا أم مشتركًا مع أي عمل تحليلي أخر. يخضع تناول المؤشرات غير المنطبقة أو غير المستخدمة للنقاش في الجزء 1 القسم 2.1 من إطار الإنفاق العام والمساءلة المالية محل النظر.

2. معلومات عامة عن الدولة

الهدف من هذا القسم هو توفير معلومات حول الدولة الخاضعة للتقييم للسماح بما يكفي من الفهم للسياق الأوسع نطاقًا لإصلاحات إدارة المالية العامة باعتبارها الخصائص الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة في الدولة.

الحجم الإرشادي لهذا القسم من ست إلى عشرة صفحات

ويأتي هيكل هذا القسم على النحو التالي:

2.1 الوضع الاقتصادي للدولة

- سياق الدولة ويتضمن السكان، ومستوى الدخل، ومعدل السكان تحت خط الفقر، ومعدل النمو، والتضخم، والهيكل الاقتصادي والتحديات الرئيسية للنمو والتنمية. ينبغي أن يتضمن ذلك معلومات حول أي اعتماد ملحوظ للاقتصاد وإيرادات الحكومة على مصادر محددة والتي تتضمن الحصول على الموارد الطبيعية أو الدعم المالي من هيئات التمويل الخارجية وشركاء التنمية.

- التحديات الاقتصادية الرئيسية للحكومة والإصلاحات على مستوى الحكومة مع التركيز على المسائل التي تمثل مخاطر مالية أساسية والتي من المحتمل لها أن تؤثر على اهداف المالية العامة واصلاح إدارة المالية العامة.

- من الممكن عرض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للسنوات الثلاث الأخيرة في جدول مثل الجدول 2.1 أدناه.

الجدول 2.1: مؤشرات اقتصادية مختارة

	FY T-2	FY T-1	FY T
إجمالي الناتج المحلي			
إجمالي الناتج المحلي للفرد (وحدات العملة)			
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)			
CPI (التغير السنوي المتوسط) (%)			
إجمالي الدين الحكومي (% إجمالي الناتج المحلي)			
معدلات التبادل التجاري (نغير النسبة المئوية السنوية)			
رصيد الحساب الجاري (% إجمالي الناتج المحلي)			
إجمالي الدين الخارجي (% إجمالي الناتج المحلي)			

المؤشرات الرئيسية توضيحية فقط – وقد ترتبط المؤشرات الأخرى بوضع الدولة.

2.2 الترتيبات التنظيمية والقانونية لإدارة المالية العامة

يورد التقرير ويلخص القوانين واللوائح التي تحدد هيكل نظام إدارة المالية العامة وتوجه عمله. ووفقًا للمعتاد تتمثل نقطة البداية في دستور الدولة. فإنه يشرح الفرق ما بين الأفرع المختلفة للحكومة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وكذلك الأساس القانوني للمستويات المختلفة من الحكومة (المركزية، على مستوى الولايات، البلديات ... إلخ) وغيرها من الهياكل التنظيمية الأخرى مثل وحدات خارج الموازنة والهيئات العامة. كما يصف درجة التكامل أو التجزئة للتشريعات التي تغطي الجوانب المختلفة لإدارة المالية العامة مثل إدارة الموازنة، وتعبئة الإيرادات، والاستثمار وإدارة الدين، والمشتريات، والمحاسبة، والإشراف الخارجي ... إلخ. ويلقي أيضًا بالضوء على الأحكام الهامة الخاصة بالدولة. يتم إدراج وصف موجز بالتغييرات الحديثة الطارئة على الإطار القانوني عند الاقتضاء.

ينبغي أن يتوفر قسم فرعي يشرح الترتيبات التنظيمية والقانونية لنظام الرقابة الداخلية. ووفقًا للمعايير الدولية[9] تعتبر الرقابة الداخلية عملية متكاملة تم تصميمها لمواجهة المخاطر وتوفير ضمانات معقولة بموجب وظيفة الهيئة بتحقيق الأهداف العامة التالية: (1) تنفيذ عمليات منتظمة واخلاقية واقتصادية وذات كفاءة وفعالية؛ و(2) تحقيق التزامات المساءلة؛ و(3) والامتثال إلى القوانين واللوائح المعمول بها؛ و(4) حماية الموارد من الخسائر وسوء الاستخدام والأضرار. وتحقيقًا لهذه الأهداف العامة ينبغي أن يتشكل نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات مترابطة، ألا وهي بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والرصد. تم تصميم هذا النهج المتكامل للهيئات العامة لوضع ضوابط فعالة مُعدة خصيصًا حسب اهدافها ومخاطرها. كما توفر أيضًا الأساس الذي بموجبه يمكن وصف الرقابة الداخلية وتقييمها. وينبغي تقديم وصف السياسات والترتيبات التنظيمية والقانونية للرقابة الداخلية في هذا القسم الفرعي فيما يتعلق بكل مكون من هذه المكونات الخمسة.

ينبغي اتمام هذا الوصف في القسم 2.4 بمعلومات حول الهيكل المؤسسي الداعم لتنفيذ نظام الرقابة الداخلية. ويعرض القسم 4.2 إشارة كلية لمدى فعالية إطار الرقابة الداخلية. يقوم ذلك القسم على كل من هذا القسم الفرعي وأنشطة الرقابة المُدرجة في تقييمات مؤشر الأداء. لهذا فإن القسمين الفرعيين 2.3 و2.4 ينبغي عليهما وصف تصميم إطار الرقابة الداخلية، كما ينبغي أن يُقيّم القسم 4.2 ما إذا كان يتم تنفيذه لتحقيق الأهداف المرجوة.

[9]) المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (إنتوساي)، "التوجيهات الإرشادية لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام" (إنتوساي GOV9100)

2.3 اتجاهات الموازنة والمالية العامة

المعلومات المتواجدة في هذا القسم الفرعي هي مستخلصة من تحليل سياسة الإنفاق والمالية العامة القائمة أو الدراسات الأخرى ذات الصلة.

- ***أداء المالية العامة:*** يحتوي التقرير على تعليق موجز حول الاتجاهات الرئيسية في انضباط مُجمل المالية العامة للسنوات الثلاث الأخيرة على أساس المعلومات التي يوفرها الجدول 2.2. كذلك يتضمن معلومات أخرى هامة مثل المعلومات المتعلقة برصيد الدين المتواجدة في الجدول 2.1. قد يتم توفير المعلومات المرتبطة بأهداف ومستهدفات مُجمل المالية العامة المحددة وكذلك أي من القواعد التشريعية للمالية العامة في هذا القسم أو إحالتها إلى مؤشر الأداء PI-15 في القسم 3 من تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية.

الجدول 2.2: بيانات إجمالية حول المالية العام

الأرقام الفعلية للحكومة المركزية (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)			
	FY T-2	**FY T-1**	**FY T**
إجمالي الإيرادات			
- إيراداتها			
- المنح			
إجمالي النفقات			
- النفقات بدون فائدة الدين			
- نفقات بفائدة الدين			
مُجمل العجز (يتضمن المنح)			
العجز الأولي			
صافي التمويل			
- خارجي			
- محلي			

ينبغي أن يوضح الجدول الأرقام الإجمالية الكلية لقطاع الحكومة المركزية.

إذا ما تم إدراج بيانات الموازنة فقط فينبغي الإشارة إلى ذلك بشكل صريح.

- ***تخصيص الموارد:*** يتضمن التقرير معلومات حول اتجاهات التخصيص الاقتصادي والقطاعي للموارد. كما يوفر بيان بالأولويات المجسدة في الاستراتيجية الوطنية والمدى الذي تعكس به مخصصات الموازنة هذه الأولويات.

الجدول 2.3: مخصصات الموازنة حسب الوظيفة

مخصصات الموازنة الفعلية حسب القطاع (نسبة مئوية من النفقات)			
	FY T-2	**FY T-1**	**FY T**
الصحة التعليم الزراعة إلخ			

سوف يتم عرض بيانات الجدولين 2.2 و2.3 وفقًا للتصنيف الذي تستخدمه الحكومة.

الجدول 2.4: مخصصات الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي

مخصصات الموازنة الفعلية حسب التصنيف الاقتصادي (نسبة مئوية من إجمالي النفقات)			
	FY T-2	FY T-1	FY T
النفقات الجارية — الرواتب والأجور — السلع والخدمات — مدفوعات الفائدة — التحويلات — نفقات أخرى			

2.4 الإطار المؤسسي لإدارة المالية العامة

يشرح التقرير هنا هيكل القطاع العام ككل والحكومة المركزية على التوالي فيما يخص عدد المؤسسات المشتركة والأهمية المالية لكل شريحة من الشرائح، وذلك وفقا لما هو موضح في الجداول 2.5 و2.6 و2.7. من الممكن جمع المعلومات من مصادر عديدة مثل احصاءات مالية الحكومة، وحسابات الحكومة الموحدة، واحصاءات أو حسابات المؤسسات الفردية. ومن المفضل أن تغطي البيانات السنة المالية الكاملة الأخيرة. تخضع مصادر المعلومات للشرح حول ما إذا تضمنت الأرقام الإجمالية عناصر حساب مزدوج أو انحرافات عن البيانات المستخدمة في تحديد درجات مؤشرات النتائج بموجب المحور 1.

تقوم المعلومات مقام الأساس لفهم تغطية التقييم وحدوده كما هو موضح في القسم 1.3 من التقرير والأهمية ذات الصلة للشرائح المختلفة من القطاع العام من أجل التحليل في القسم 4.

الجدول 2.5: هيكل القطاع العام (عدد الهيئات وحجم موازناتها)

السنة	القطاع الفرعي الحكومي		القطاع العام	القطاع الفرعي للهيئات العامة	
	الوحدة المُدرجة في الموازنة	وحدات خارج الموازنة	صناديق الضمان الاجتماعي(1)	الهيئات العامة غير المالية	الهيئات العامة المالية
المركزية المستوى الأول المحلي (الولاية) المستوى (المستويات) الدُنيا المحلية	(2)				

(1) بالاعتماد على ترتيبات تمويل ورقابة الإدارة يعتبر صندوق الضمان الاجتماعي هيئة تابعة للقطاع العام والتي من الممكن أن تمثل جزءًا من مستوى محدد للحكومة أو يتم تصنيفها كقطاع فرعي منفصل للقطاع الحكومي (احصاءات مالية الحكومة 2014، الفقرة 2.78).

(2) تتضمن الحكومة المركزية المُدرجة في الموازنة كافة هيئات الحكومة المركزية المتواجدة ضمن موازنة الحكومة المركزية.

الجدول 2.6: الهيكل المالي للحكومة المركزية – تقديرات الموازنة (وحدات العملة).

السنة	الحكومة المركزية			
	الوحدة المُدرجة في الموازنة	الوحدات خارج الموازنة	صناديق الضمان الاجتماعي	الإجمالي المُجمع (1)
الإيرادات				
النفقات				
تحويلات إلى (-) ومن (+) وحدات أخرى للحكومة العامة				
الخصوم				
الأصول المالية				
الأصول غير المالية				

(1) حيث يتوفر ينبغي أن يكون ذلك الإجمالي الموحد ولكن قد يتم استخدام اسلوب تجميع أخر (مع الشرح).

الجدول 2.7: الهيكل المالي للحكومة المركزية – النفقات الفعلية (وحدات العملة)

السنة	الحكومة المركزية			
	الوحدة المُدرجة في الموازنة	الوحدات خارج الموازنة	صناديق الضمان الاجتماعي	الإجمالي المُجمع (1)
الإيرادات				
النفقات				
تحويلات إلى (-) ومن (+) وحدات أخرى للحكومة العامة				
الخصوم				
الأصول المالية				
الأصول غير المالية				

(1) حيث يتوفر ينبغي أن يكون ذلك الإجمالي الموحد ولكن قد يتم استخدام اسلوب تجميع أخر (مع الشرح).

يشرح هذا القسم الفرعي مسؤوليات الهيئات الرئيسية المشتركة في إدارة المالية العامة بما في ذلك تلك المتواجدة ضمن أفرع مختلفة للحكومة (الأفرع التنفيذية والتشريعية والقضائية)، ومستويات مختلفة من الحكومة (حكومات مركزية ومحلية)، ووحدات خارج الموازنة (عند الاقتضاء بالرجوع إلى البيانات لمدى اهميتها للشرائح المختلفة من القطاع العام وفقًا للقسم الفرعي 2.3). يتم أيضًا إدراج المعلومات الإضافية المتعلقة بالمسؤوليات واسعة النطاق لإدارة المالية العامة ما بين هيئات التمويل المركزية (مثل وزارة المالية، ووزارة التخطيط الاقتصادي، وهيئة الإيرادات، والبنك المركزي، والجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة ... إلخ) ووزارة المالية والوزارات المعنية. يخضع للوصف الهيكل التنظيمي والمسؤوليات الإدارية لوزارة المالية ضمن لوحة للهيكل التنظيمي، إذا ما توفرت، والتي يتم إدراجها كملحق. كذلك يتم الإشارة إلى أي تغييرات حديثة في المسؤوليات.

وبشكل خاص يلقي القسم الفرعي بالضوء على الهياكل المؤسسية التي تم إنشائها كجزء من إطار الرقابة الداخلية بما في ذلك أدوراها ومسؤولياتها ذات الصلة.

2.5 خصائص أخرى رئيسية لإدارة المالية العامة وبيئتها التشغيلية

يشرح هذا القسم الفرعي الخصائص الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة. ينبغي إدراج مستوى مركزية نظام إدارة المالية العامة، ومدى أهمية الإيرادات المخصصة لغرض معين أو أموال خارج الموازنة، ونوع الرقابة المُمارس من خلال هيئات الإشراف الخارجية وكذلك أي تغييرات حديثة. كما يشرح هذا القسم الفرعي أي احكام قانونية وهياكل مؤسسية للمشاركة العامة في إدارة الموازنة إتمامًا لدور الهيئة التشريعية باعتبارها ممثل لمصالح المواطنين.

تتخذ المعلومات المتوفرة هنا طابعًا وصفياً وليس الغرض منها تقديم بيان حول الامتثال إلى القواعد القائمة أو الأدوار الفعالة التي تتولاها الهيئة التشريعية والمراجعة الخارجية. تتضح هذه المسائل في التقييم التفصيلي لنظام إدارة المالية العامة في القسم 3 والتحليل متعدد الوظائف في القسم 4.

3. تقييم أداء إدارة المالية العامة

الهدف من هذا القسم هو توفير تقييم للعناصر الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة كما هو مستخلص من المؤشرات والإبلاغ عن التقدم المُحقق في التحسين منها.

الحجم الإرشادي لهذا القسم من 30 إلى 40 صفحة.

ويتكون هيكل هذا القسم من:

3.1 موثوقية الموازنة

3.2 شفافية المالية العامة

3.3 إدارة الأصول والخصوم

3.4 وضع الموازنة والاستراتيجية المالية استنادًا إلى السياسات

3.5 قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة

3.6 المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)

3.7 الفحص والمراجعة الخارجية

يناقش كل قسم من الأقسام الفرعية المؤشرات ذات الصلة، على سبيل المثال يركز القسم الفرعي 3.2 المعني بشفافية المالية العامة على مؤشرات الأداء من PI-4 إلى PI-9. وتتبع عملية رفع التقارير الترتيب العددي للمؤشرات.

يتم رفع التقارير بشكل منفصل لكل مؤشر ويتم فحص تقييم الوضع الحالي، وتغير الأداء مع مرور الوقت، ووصف تدابير الإصلاح التي تم إدخالها للتعامل مع أوجه الضعف المحددة. ينبغي أن يتناول الفحص العناصر الخمسة التالية:

1. وصف عام لخصائص المؤشر ضمن نطاق التغطية

2. مستوى الأداء والدليل لإعطاء درجات التصنيف الترتيبي لكل بُعد

3. تغير الأداء منذ التقييم السابق، إذا ما انطبق ذلك

4. أنشطة الإصلاح الحديثة أو المتواصلة

5. موجز للدرجات وجدول الأداء

1) *وصف عام للنظام فيما يتعلق بالمؤشر*

قد يصف ذلك الترتيبات التنظيمية والمؤسسية والتشريع المتعلق بالموضوع الخاضع للتقييم بواسطة المؤشر.

2) *مستوى الأداء والدليل لإعطاء درجات التصنيف الترتيبي لكل بُعد*

- يوفر النص فهمًا واضحًا للأداء الفعلي لكل بُعد من أبعاد إدارة المالية العامة المستخلص من خلال المؤشرات والأساس المنطقي لدرجات التصنيف الترتيبي. يخضع كل بُعد من أبعاد المؤشر للنقاش في النص ويجري تناوله على النحو الذي يسمح بفهم الدرجة المحددة للبُعد (A، B، C، D).
- يوضح التقرير الدليل الواقعي والذي يتضمن البيانات الكمية والتي تم استخدامها لدعم التقييم. تكون المعلومات محددة كلما أمكن على سبيل المثال فيما يتعلق بالكميات والتواريخ والفترات الزمنية.

- يتم التنويه إلى أي مسائل تتعلق بدقة توقيت أو موثوقية البيانات والأدلة.

إذا ما لم يتم الحصول على المعلومات الكافية سواء بشأن المؤشر ككل أو أحد أبعاده يشير النص بوضوح إلى هذا الأمر.

3) *تغير الأداء منذ تقييم سابق للإنفاق العام والمساءلة المالية*

يجري الإبلاغ ورفع التقارير عن تغير الأداء مع مرور الوقت لكل مؤشر من أجل استكمال إعطاء درجة التصنيف الترتيبي للمؤشر، وذلك في حالة إجراء تقييم أسبق للإنفاق العام والمساءلة المالية. يهدف ذلك إلى استخلاص الجوانب الديناميكية لعملية الإصلاح وتنمية القدرات في الدولة مع الحفاظ على الدقة الكافية في تقييم التغييرات الجارية. [10]

يتضمن الإبلاغ ورفع التقارير عن تغير الأداء مع مرور الوقت:

- عرض الدليل لكل درجة بُعد ومؤشر مقارنة بالدرجة السابقة.
- التركيز على المسائل المتعلقة بقابلية المقارنة فيما يتعلق بالتقييم السابق، مثل الفروق في التغطية، والتغييرات في التعريفات المرتبطة بالموضوع، والتفسير المختلف للبيانات ... إلخ وذلك حتى يتم الإفصاح الكامل عن مدى ثبوت الدليل على التغيير.
- شرح للتغييرات في الأداء والتي قد لا تكون أدت إلى تغيير بالدرجة ولكن رغمًا عن ذلك تكون مثبتة. قد يتضمن ذلك تغيير الأداء لمطلب أو أكثر من متطلبات إعطاء درجات التصنيف الترتيبي للبُعد أو أن تكون درجة المؤشر الكلية لم تتغير بالرغم من التغييرات في درجة أو أكثر من درجات البُعد.

4) *أنشطة الإصلاح الحديثة أو المتواصلة*

قد تتضمن الأنشطة المتعلقة بالمؤشر اصلاحات:

- قد أثرت بالفعل على الأداء؛
- قد تم تنفيذها ولكن لم يتوفر بعد الدليل على أثرها؛
- قد تكون قيد التنفيذ؛ أو
- قد تبدأ أثناء وقت التقييم.

لا يهدف التقرير إلى تقييم مدى أهمية الإصلاح أو نجاحه وينحصر في الإشارة إلى الروابط المحتملة ما بين الأداء والإصلاح.

لا تعتبر الإشارة إلى خطط اصلاح الحكومة أو وصف الشروط المفروضة القائمة التي تطلبها مؤسسات التمويل الدولية أو الجهات المانحة (أي تدابير الإصلاح التي لم تُنفذ بعد) دليلا كافيا لعرض حالة مجهودات الإصلاح أو مستوى تقدمها.

5) *جدول موجز للدرجات والأداء*

الجدول التالي هو شكل مقترح لجدول الموجز.

[10]) يعكس مستوى أداء نظام الإنفاق العام والمساءلة المالية كما هو مستخلص من المؤشرات مزيج من العوامل التاريخية والسياسية والمؤسسية والاقتصادية وليس بالضرورة لها أن تمثل المجهودات الحديثة أو المتواصلة التي بذلتها الحكومة لتحين أداء إدارة المالية العامة. قد يستغرق تحسين درجات المؤشر سنوات عديدة نتيجة لحجم الخطوات ما بين الدرجات في مؤشرات وأبعاد الإنفاق العام والمساءلة المالية. لهذا فإن تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية يقترح إدراج تعليقات حول التقدم المُحقق في تحسين أداء إدارة المالية العامة كما هو مستخلص من المؤشرات.

المؤشر/ البُعد (الاسم والرقم)	الدرجة	تبرير موجز للدرجة
مؤشر الأداء PI-XX: (الاسم) البُعد X.1 ... إلخ (للمؤشرات متعددة الأبعاد، يخضع كل بُعد للشرح بشكل منفصل، وكذلك مُجمل الدرجة للمؤشر)	(الدرجة الكلية)	

4. نتائج تحليل أنظمة إدارة المالية العامة

الهدف من هذا القسم هو عرض تحليل متكامل على اساس المعلومات المتوفرة في القسمين 2 و3 والإشارة إلى النتائج الكلية فيما يتعلق بأداء أنظمة إدارة المالية العامة. وبشكل خاص يسعى التحليل إلى تقييم كيف يمكن لأداء أنظمة إدارة المالية العامة أن يؤثر على قدرة الحكومة لتقديم نتائج الموازنة والمالية العامة المرجوة وتحديد أوجه الضعف الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة في هذا الشأن.

الحجم الإرشادي لهذا القسم هو من ست إلى عشرة صفحات.

4.1. التقييم المتكامل لأداء إدارة المالية العامة

يخضع تقييم المؤشر للشرح فيما يتعلق بأثاره بالنسبة للمحاور السبعة لأداء إدارة المالية العامة.

I. **موثوقية الموازنة.** حتى تعود موازنة الحكومة بالفائدة على تنفيذ السياسة فإنه من الضروري أن تكون واقعية ويجري تنفيذها حسب اعتمادها.

II. **شفافية المالية العامة.** تعتبر شفافية المعلومات المتعلقة بالمالية العامة ضرورية لضمان أن أنشطة الحكومات وعملياتها تتم ضمن إطار سياسة المالية العامة للحكومة وتخضع لما هو ملائم من إدارة الموازنة ورفع التقارير بها. إن الشفافية من الخصائص الهامة التي تسمح بإجراء الفحص الخارجي لسياسات وبرامج الحكومة وتنفيذها.

III. **إدارة الأصول والخصوم.** تضمن الإدارة الفعالة للأصول والخصوم التحديد والرصد الملائم للمخاطر، وتوفير الاستثمارات العامة لقيمة مقابل لأموال، وتحقيق الاستثمارات المالية عوائد ملائمة، والتخطيط الجيد للحفاظ على الأصول، واتباع التصرف في الأصول لقواعد واضحة. كما تضمن أيضًا الحد من تكاليف خدمة الدين والرصد الملائم لمخاطر المالية العامة حتى يمكن اتخاذ تدابير التخفيف من أثرها في الوقت المناسب.

IV. **وضع الموازنة والاستراتيجية المالية استنادًا إلى السياسات.** يسمح وضع الموازنة والاستراتيجية المالية استنادًا إلى السياسات للحكومة بأن تخطط لتعبئة الموارد واستخدامها بما يتماشى مع استراتيجية وسياسة المالية العامة الخاصة بها.

V. **قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة.** يعتبر تنفيذ الموازنة القابل للتنبؤ والخاضع للرقابة أمرًا ضروريا لضمان تحصيل الإيرادات وتخصيص الموارد واستخدامها حسب المستهدف من الحكومة والمعتمد من الهيئة التشريعية. إن الإدارة الفعالة لتنفيذ السياسة والبرنامج يتطلب قابلية للتنبؤ بتوفر الموارد عند الحاجة إليها، وتضمن الرقابة الالتزام بالسياسات واللوائح والقوانين خلال عملية تنفيذ الموازنة.

VI. **المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ).** تعتبر المعلومات المالية المتوفرة في الوقت المناسب وذات الصلة والموثوق بها مطلوبة لدعم عمليات صناعة القرار وإدارة الموازنة والمالية العامة.

VII. **الفحص والمراجعة الخارجية.** يعتبر الفحص والمراجعة الخارجية الفعالة من خلال الهيئة التشريعية من العوامل التمكينية لجعل الجهة التنفيذية للحكومة تخضع للمساءلة عن سياسات الإنفاق والمالية العامة الخاصة بها وتنفيذها.

عند تجميع أداء نظام إدارة المالية العامة يهدف التحليل إلى تحديد أثار نقاط قوة وضعف إدارة المالية العامة المحددة في القسم 3. يسجل التحليل الترابط ما بين المؤشرات ضمن كل ركيزة من الركائز. كما أنه يفحص الروابط ما بين المؤشرات على مستوى الركائز من أجل شرح كيف يعتمد أداء بعض الوظائف على أداء البعض الأخر.

4.2. فعالية إطار الرقابة الداخلية

يلعب نظام الرقابة الداخلية الفعال دورًا رئيسيا على مستوى كل ركيزة من الركائز في مواجهة المخاطر وتوفير ضمان معقول بأن العمليات تستوفي الأهداف الأربعة للرقابة: 1) تنفيذ عمليات منتظمة واخلاقية واقتصادية وذات كفاءة وفعالية؛ و(2) تحقيق التزامات المساءلة؛ و(3) والامتثال إلى القوانين واللوائح المعمول بها؛ و(4) حماية الموارد من الخسائر وسوء الاستخدام والأضرار.

ينبغي على تحليل نظام الرقابة الداخلية تقييم مدى مساهمته في تحقيق اهداف الرقابة الأربعة على اساس المعلومات المتوفرة. ينبغي على هذا القسم توفير نظرة عامة موحدة ومتسقة حول كيفية عمل نظام الرقابة الداخلية بفعالية. ويجري ذلك بالاستناد إلى النتائج الهامة المتعلقة بترتيبات وأنشطة الرقابة الداخلية ومن خلال وضع هيكل للمعلومات حول مكونات الرقابة الداخلية الخمسة التي تحددها المعايير الدولية:

1. بيئة الرقابة
2. تقييم المخاطر
3. أنشطة الرقابة
4. المعلومات والاتصالات
5. القيادة

يعتبر منهج إطار الرقابة الداخلية تجاه تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية بمثابة أداة نافعة لإجراء تقييم متكامل وللتركيز على المجالات التي لم يتم تناولها على النحو الكافي أو حيث قد تكون أوجه الخلل أو الأخطاء أكثر أهمية. كذلك يساعد في تحديد ما إذا تعدى نظام الرقابة المنهج التقليدي الذي يركز على أنشطة الرقابة المنعزلة.

ينبغي على التقييم الاعتماد على الوثائق ذات الصلة التي تم جمعها للأقسام السابقة من التقرير والنتائج التي تؤدي إلى تحديد درجة التصنيف الترتيبي للمؤشر المحدد. وينبغي أن يقوم على وصف لتصميم الضوابط الداخلية (من خلال الترتيبات القانونية والتنظيمية والمؤسسية في القسم 2 من تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية) وكذلك التقييم الفردي لأنشطة الرقابة المحددة كما يغطيها عدد ملحوظ من مؤشرات الأداء (على سبيل الحصر المؤشرات PI-6, 8, 10, 11, 12, 13, 16, 19, 21, 22, 23, 24, 25, 27, 28 في القسم 3).

ينبغي أيضًا على هذا القسم الاعتماد على التقييمات الحديثة لمدى فعالية الرقابة الداخلية الصادرة عن هيئات المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، أو أي هيئات خارجية أخرى إلى الحد الذي ينطبق عليه هذه التقارير. وقد تكون كذلك ذات فائدة التقارير المعنية بوظيفة الرقابة الداخلية الصادرة عن الحكومة. قد توفر أيضًا التقييمات القُطرية للحوكمة التي تجريها منظمات دولية مدخلات نافعة للتقييم إذا ما أعطت فكرة حول إنشاء واداء إطار الرقابة الداخلية للحكومة.

يوجد ملخص للنتائج التفصيلية المتعلقة بالعناصر الرئيسية لمكونات الرقابة الداخلية الخمسة في جدول (الملحق 2) والذي يوضح أيضًا أي فجوات في تغطية مكونات الرقابة من خلال نظام الرقابة الداخلية الذي تم تقييمه.

تساهم آليات الإشراف الخارجي في رصد فعالية نظام الرقابة الداخلية ووضع ضغط على التنفيذيين من أجل التحسين منه. تتضمن هذه الآليات على سبيل المثال إجراء مراجعات للأنظمة، وفحص المراجعات من خلال الهيئة التشريعية، ومتابعة الأنظمة لتطبيق التنفيذيين للتدابير التعويضية، وتوفير فرص لعموم الجمهور للوصول إلى التقارير والمناقشات ذات الصلة. وعليه فإن هذه الأنشطة تقوم مقام آليات التعزيز وتمثل جزءًا من تحليل فعالية أنظمة الرقابة. لهذا ينبغي مراعاة التفاعل ما بين الإشراف الخارجي ونظام الرقابة الداخلية في التحليل.

يهدف التحليل في هذا الجزء الفرعي أيضًا إلى الوصول لانطباع حول كيفية مساهمة الضوابط الداخلية في مواجهة المخاطر المتعلقة بتحقيق كل من النتائج الثلاث الرئيسية للموازنة والمالية العامة. وتسهيلا لهذا التحليل ينبغي على المُقيّمين مراعاة كيفية مساهمة عناصر الرقابة الداخلية لكل بُعد من أبعاد المؤشرات الفردية لكل من النتائج الرئيسية الثلاث للموازنة/المالية العامة.

توفر أيضًا فعالية الرقابة الداخلية منظور حول موثوقية البيانات التي تم الحصول عليها من أنظمة الحكومة ومن ثَّم المساهمة في شرح درجة الثقة التي بمقتضاها يتم استخلاص النتائج على أساس تقييمات المؤشرات التي تعتمد على هذه البيانات. يوفر دليل الإنفاق العام و المساءلة المالية تعريفا لاطار الرقابة الداخلية ومكوناته على النحو الموصى به في المعايير الدولية و التوجهات لتقييم فعاليته

4.3. نقاط قوة وضعف إدارة المالية العامة

يحلل هذا القسم الفرعي المدى الذي يبدو به أداء نظام إدارة المالية العامة الذي تم تقييمه داعمًا أو مؤثرًا على الانجاز الكلي للنتائج الرئيسية الثلاث للموازنة والمالية العامة، بمعنى أخر

- انضباط مُجمل المالية العامة
- التخصيص الاستراتيجي للموارد
- الاستخدام الفعال للموارد لتقديم الخدمة

يبني ذلك على نقاط القوة والضعف المحددة في كل مجال وظيفي لإدارة المالية العامة (القسم الفرعي 4.1 من تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية) ومدى الفعالية المتواجدة في العديد من مكونات الرقابة الداخلية (القسم الفرعي 4.2 من تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية). كما يحدد أيضًا الروابط ما بين أداء هذه الأنظمة الفرعية والقدرة على تحقيق النتائج الرئيسية الثلاث. يشرح هذا القسم الفرعي لماذا قد تعتبر أوجه الضعف المحددة في أداء الأنظمة الفرعية لإدارة المالية العامة مصدر قلق للحكومة وذلك بالاعتماد على تحليل الخصائص القُطرية واهداف السياسة والتي ترتبط بالنتائج الرئيسية الثلاث.

تم تنظيم التحليل وفقًا للنتائج الرئيسية الثلاث للموازنة والمالية العامة. إلا أن التقييم لا يفحص مدى تحقيق النتائج المرجوة على سبيل المثال ما إذا كانت تدابير الإيرادات والنفقات المتحملة من خلال الموازنة قد حققت الأثر المرغوب والمتعلق بتحفيز النمو الاقتصادي أو خفض معدل الفقر أو تحقيق اهداف السياسة الأخرى. وبدلاً من ذلك فإنه يُقيّم المدى الذي يمثل نظام إدارة المالية العامة من خلاله عاملا تمكينياً لتحقيق النتائج المخطط لها للموازنة والمالية العامة.

يتضمن هذا التحليل أداء نظام إدارة المالية العامة الذي خضع للقياس بمقتضى مؤشرات الأداء، والمعلومات المتعلقة بخصائص الدولة الاقتصادية ذات الصلة، واهداف سياسة المالية العامة للحكومة، وهيكل القطاع العام، وخصائص نظام إدارة المالية العامة (القسم الفرعي 2.1حتى 2.5 من تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية) بالإضافة إلى اي عوامل أخرى تؤثر على أداء إدارة المالية العامة.

وتلخيصًا لما سبق يوفر التحليل مسار للأحداث ينتهي بالتركيز على أوجه الضعف الرئيسية الثلاث أو الأربع لنظام إدارة المالية العامة والتي تبدو الأكثر أهمية في تناولها من أجل دعم سعي الحكومة تجاه اهدافها المتعلقة بالموازنة والمالية العامة.

4.4 تغييرات في الأداء منذ التقييم السابق

يقدم هذا القسم منظور ديناميكي حول أداء إدارة المالية العامة وأثرها على تحقيق النتائج الثلاث للموازنة والمالية العامة، وله من الأهمية فقط للتقييمات التالية. وتتوفر إرشادات منفصلة للتقييمات السابقة التي استخدمت نسخة مختلفة من برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية.

يستند إلى وصف التغيير في الأداء المتضمن في تحليل كل مؤشر من المؤشرات والنظرة العامة على تغييرات الأداء المشار إليها في القسم 3 والجدول الموجز في الملحق 1.

من المرجح لتقييم التغييرات الطارئة منذ التقييم السابق أن يعزز من القدرة على تحقيق النتائج الثلاث للموازنة والمالية العامة ويمثل تناول أوجه الضعف الرئيسية في هذا الشأن خاتمة هذا القسم الفرعي.

5. عملية إصلاح إدارة المالية العامة للدولة

يهدف هذا القسم إلى وصف المجهودات الكلية المبذولة من خلال الحكومة للتحسين من أداء إدارة المالية العامة ولتوفير رؤية تطلعية حول العوامل التي من المحتمل لها التأثير على تخطيط الإصلاح المستقبلي وتنفيذه ورصده.

الحجم الإرشادي لهذا القسم هو من ثلاث إلى خمس صفحات.

5.1. منهج اصلاحات إدارة المالية العامة

يتم وصف منهج الحكومة الكلي تجاه اصلاح إدارة المالية العامة والذي يتضمن وجود برنامج لإصلاح إدارة المالية العامة وأصول هذا البرنامج وهيكله أو أي منهج بديل مستخدم مثل العديد من مبادرات الإصلاح الموازية أو المستقلة أو الخاصة بمؤسسات معينة وتنمية القدرات.

يشرح كيف يرتبط برنامج اصلاح إدارة المالية العامة بالسياسة الكلية والتخطيط لإصلاحات الحكومة وذلك مثلاً من خلال خطة تنمية وطنية كلية أو ترتيبات للتخطيط الاستراتيجي أو أُطر إنفاق متوسطة الأجل ... إلخ كما يلقي بالضوء على العلاقات القائمة مع اصلاحات إدارية أخرى للقطاع العام بما في ذلك الروابط الفنية وأوجه الارتباط فضلاً عن التخطيط وتنسيق الإدارة.

يتم الإشارة إلى أي مراجعات خارجية حديثة أو تقييمات مستقلة لبرنامج (برامج) إصلاح إدارة المالية العامة ويتضمن ذلك النتائج الرئيسية المستخلصة.

5.2. إجراءات الإصلاح الحديثة والجارية

تتلخص الإصلاحات الأكثر أهمية الحديثة والجارية لإعطاء نظرة عامة على التقدم المُحقق من خلال الحكومة في تقوية نظام إدارة المالية العامة.

يؤكد هذا القسم الفرعي على مدى استهداف الإصلاحات الجارية لمجالات إدارة المالية العامة مع تحديد أوجه الضعف الأكثر أهمية في القسم 4 من التقرير.

5.3. الاعتبارات المؤسسية

يوفر هذا الجزء من التقرير رؤية تطلعية إلى المدى المحتمل لقيام العوامل المؤسسية بدعم عملية التخطيط للإصلاح وتنفيذه.

يتحدد فيما يلي العديد من العوامل التي من المحتمل أن يكون لها من الأهمية في دعم عملية اصلاح فعالة ضمن العديد من السياقات القُطرية. وفي كل حالة يأخذ هذا الجزء من تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية في الاعتبار تجارب الإصلاح الحديثة والجارية ويحدد حيثما يقتضي الأمر أي عوامل قُطرية أخرى بالإضافة إلى تلك المُقترحة أدناه.

- من المرجح **لقيادة الحكومة** ومساندتها للإصلاح أن تعزز في عملية إصلاح إدارة المالية العامة لتكون أكثر فاعلية من خلال تحديد الأهداف، والاتجاهات، ووتيرة الإصلاح، وتوضيح المسؤوليات التنظيمية لعملية الإصلاح، ومواجهة أي مقاومة للتغيير في الوقت المناسب لذلك. ومن الممكن الاهتمام بالدوافع أو الحوافز المحددة للإصلاح الإداري على سبيل المثال بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في القسم 2.1. ومن الممكن أن تتضمن الدوافع الأخرى مدى المشاركة السياسية في عملية الإصلاح سواء بتوضيح الحكومة لضرورة مُلحة من أجل اصلاحات المالية العامة، أو نشر رؤية الحكومة في الوثائق العامة مثل برامج التنمية الوطنية، أو استراتيجية خاصة أو خطط عمل لإدارة المالية العامة وتوفير الحكومة للموارد من أجل اصلاحات إدارة المالية العامة. كذلك من الممكن إدراج المعلومات المرجعية حول ما إذا كانت عملية الإصلاح تتقدم حسب خطط الحكومة.

- من المرجح **للتنسيق على مستوى الحكومة** أن يساهم في جدول اعمال للإصلاح أكثر تحديدًا للأولويات وأكثر تسلسلا، حيث يؤخذ في الاعتبار القدرات القائمة للهيئات والمستويات المختلفة للحكومة عند التخطيط للإصلاحات وتنفيذها. وعند تقييم مدى وجود الترتيبات الخاصة بالتنسيق قد يمكن مراعاة مساهمة الهيئات ذات الصلة لاسيما الوزارات الرئيسية المعنية والتي ترتبط بعملية صناعة القرار المتعلقة بالإصلاح. من الممكن أيضًا النظر في وجود آليات لضمان اتخاذ القرار في الوقت المناسب خصوصًا بالنسبة للإصلاحات المتقاطعة، ووضوح الأدوار والمسؤوليات في تنفيذ الإصلاحات، ووجود نقطة محورية في الحكومة للتنسيق مع الجهات المانحة فيما يخص لإصلاحات إدارة المالية العامة. كذلك من الممكن النظر في إشراك الهيئة التشريعية ووحدة المراجعة الخارجية في عملية اصلاح إدارة المالية العامة، عند الاقتضاء.

- من المرجح **لعملية الإصلاح المستدامة** أن تؤثر على مدى تأثير اصلاحات إدارة المالية العامة. وينبغي مراعاة مدى الدعم المقدم لهذه العملية من خلال الترتيبات القائمة بالفعل. وفي هذا السياق يستطيع التقرير فحص مساهمة خبراء الحكومة أو مساندتها الفنية سواء ارتبطت الإصلاحات ببرامج بناء القدرات الشاملة والاحتفاظ بالموظفين المتدربين. من الممكن أيضا إدراج أي معلومات تتعلق بتمويل التكاليف المتكررة الناتجة عن تنفيذ الإصلاحات.

- **شفافية برنامج إدارة المالية العامة** لها من الأهمية لتحديد التوقعات وطلب المساهمات والتعاون من الأطراف المعنية المتعددة. يصف التقرير الشفافية فيما يتعلق إمكانية ووصول عموم الجمهور لوثائق برنامج الإصلاح والانعكاس الكامل لتمويل الحكومة في وثائق موازنة الحكومة المسبقة واللاحقة.

إن تقييم هذه العوامل المؤسسية يتخذ طابعًا واقعيا قدر الإمكان ولا يعتمد على خطط الحكومة أو التزاماتها. ويحتوي التقرير على ملاحظات حول الوضع ولكن لا يقدم توصيات واضحة لبرنامج إصلاح الحكومة. كما أنه لا يحكم على ما إذا كان برنامج اصلاح الحكومة يتناول أوجه الضعف الصحيحة في إدارة المالية العامة أو ما إذا كانت تدابير الإصلاح المقترحة ملائمة.

الملحقات

الملحق 1. موجز لمؤشرات الأداء

يوفر هذا الملحق جدول موجز لمؤشرات الأداء. يحدد الجدول الدرجات مع شرح موجز لدرجات التصنيف الترتيبي لكل مؤشر وبُعد للتقييم الحالي والسابق.

التقييم الحالي		(سنة) التقييم السابق		شرح التغيير (تضمين مسائل قابلة للمقارنة)
المؤشر/البُعد	الدرجة	وصف للمتطلبات المستوفاة	الدرجة	
PI-xx (الموضوع) البُعد x.1 البُعد x.2 البُعدx.3 البُعدx.4				

الملحق 2. ملخص الملاحظات المتعلقة بإطار الرقابة الداخلية

ينبغي استخلاص معلومات هذا الملحق من تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية فقط. لا ينبغي جمع معلومات جديدة. في حالة عدم توفر معلومات للخروج بملخص للنتائج ينبغي أن يتضمن الجدول العبارة التالية "لا تتوفر معلومات من تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية".

مكونات وعناصر الرقابة الداخلية	ملخص الملاحظات
1. بيئة الرقابة 1.1 النزاهة المهنية والشخصية والقيم الأخلاقية للإدارة والموظفين بما في ذلك اتجاه داعم للرقابة الداخلية باستمرار على مستوى الهيئة 1.2 الالتزام بالاختصاص 1.3 "نهج الإدارة العليا" (أي فلسفة الإدارة واسلوب عملها) 1.4 الهيكل التنظيمي 1.5 سياسات وممارسات إدارة الموارد البشرية **2. تقييم المخاطر** 2.1 تحديد المخاطر 2.2 تقييم المخاطر (الأهمية والاحتمالية) 2.3 تقدير المخاطر 2.4 تقييم مدى الإقدام على المخاطرة 2.5 الاستجابة مع المخاطر (التحويل، أو التحمل، أو العلاج، أو الإنهاء) **3. أنشطة الرقابة** 3.1 اجراءات التفويض والموافقة 3.2 الفصل ما بين المهام (التفويض، والتجهيز، والتسجيل، والمراجعة) 3.3 مراقبة الوصول إلى الموارد والسجلات 3.4 عمليات التحقق 3.5 التسويات 3.6 مراجعات الأداء التشغيلي 3.7 مراجعات التشغيل والعمليات والأنشطة 3.8 الإشراف (تعيين المهام، والمراجعة والموافقة، والتوجيه والتدريب) **4. المعلومات والاتصالات** **5. الرصدالقيادة** 5.1 القيادة المتواصلة 5.2 عمليات التقييم 5.3 استجابات الإدارة	

الملحق 3. مصادر المعلومات

يحدد الملحق كل وثيقة تم استخدام معلومات منها في التقييم، مثل التشريعات، وأوراق سياسة للحكومة، ووثائق الموازنة، والتقارير والإحصاءات، وكذلك المسوح الحديثة والعمل التحليلي على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. يتضمن هذا الملحق ثلاثة مكونات:

- الملحق 3A يُستخدم للمسوح والأعمال التحليلية ذات الصلة
- الملحق 3B يحدد الأشخاص التي جرت معهم المقابلات وقدموا معلومات لتقرير أداء إدارة المالية العامة مع الإشارة إلى المؤسسات التي يتبعوها ومناصبهم الوظيفية.
- الملحق 3C يحتوي على جدول يشرح مصادر المعلومات المستخدمة لاستخلاص الأدلة لتحديد درجات التصنيف الترتيبي لكل مؤشر.

PEFA

الأمانة العامة لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية

واشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية

1818 H Street NW Washington DC 20433, USA services@pefa.org

pefa.org

قام بتطوير برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية سبعة شركاء:

المفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وحكومات فرنسا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة، بالتعاون مع مستخدمي برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية وغيرهم من الهيئات الدولية الأخرى